



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: محاسبة

إشراف:

أ.د. مفيدة يحيوي

إعداد:

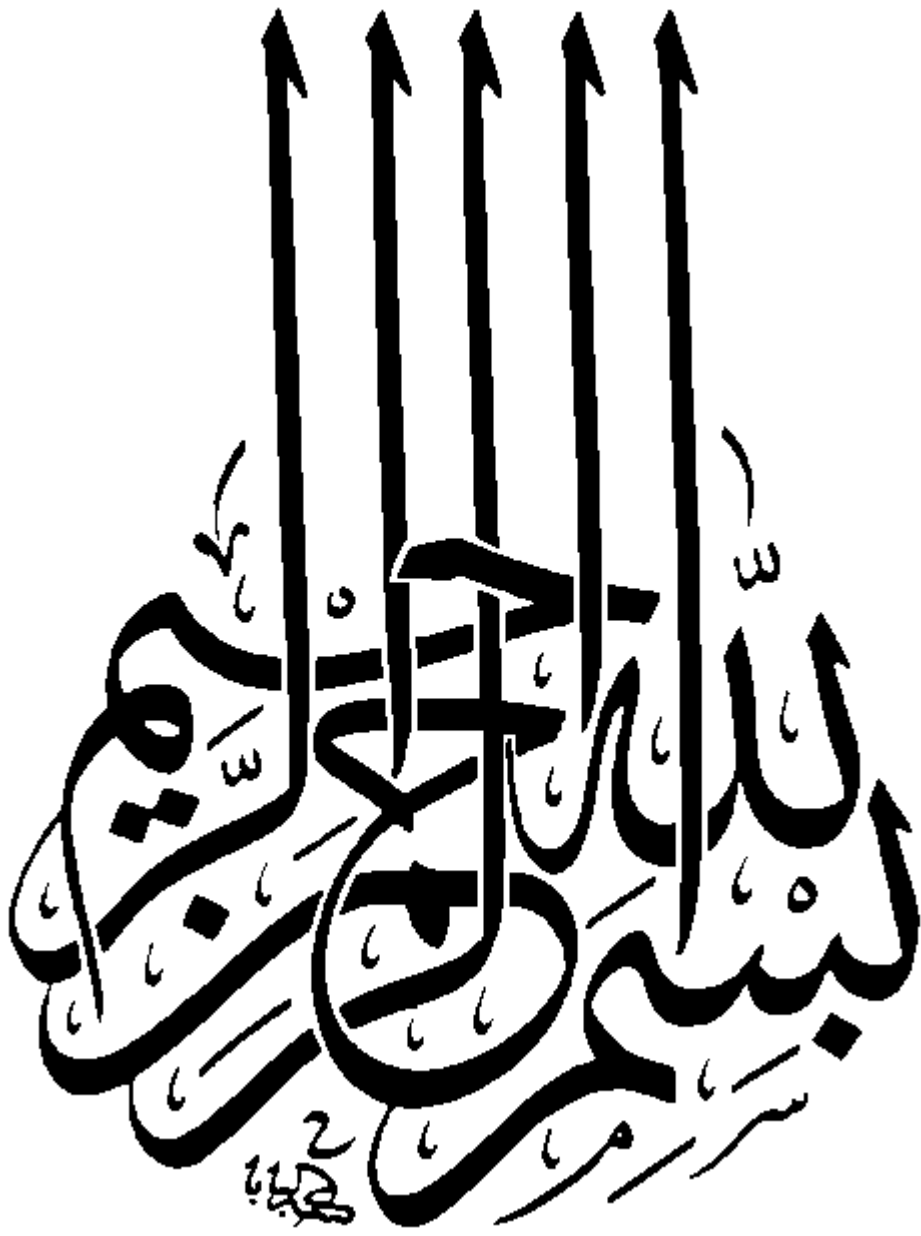
سليم بن رحمون

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	سهام كردودي
مقرا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	مفيدة يحيوي
عضوا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	محمد رمزي جودي
عضوا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	محمد الهادي ضيف الله
عضوا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	فؤاد صديقي
عضوا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر أ	ميلود عزوز

السنة الجامعية :

2019 - 2018



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَمَا أُوتِیْتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِیْلًا ﴾

الإسراء: ٨٥

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى

والدي ووالدتي حفظهم الله

إخوتي وأخواتي وكافة أفراد عائلتي

إلى كل من دأب

ولا يزال في تحصيل العلم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إنجاز هذا العمل، والصلاة

والسلام على النبي الأمين، والله الشكر.

في البداية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة الدكتورة المشرفة

مفيدة يحياوي لما قدمته لي من نصائح وإرشادات قيمة

لإتمام هذا البحث.

كما أتقدم بشكري وامتناني إلى كل الأساتذة الأفاضل

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث

وإثراءه بأفكارهم وأرائهم النيرة.

كما لا يفوتني أن أقدم الشكر الجزيل للأستاذ محمد كويسي

والأستاذة سميحة بوحفص على مساعدتهم لي في إكمال هذا البحث.

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد

في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
IV-I	فهرس المحتويات
IX-VII	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
أ-ي	مقدمة
55-1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعملية اتخاذ القرار والقرارات الاستثمارية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار
3	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار
8	المطلب الثاني: القرار الرشيد وأنواع القرارات
14	المطلب الثالث: ضوابط عملية اتخاذ القرار
20	المطلب الرابع: أساليب ومراحل عملية اتخاذ القرار
26	المبحث الثاني: الجانب النظري للاستثمار والمشروع الاستثماري
26	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
31	المطلب الثاني: أنواع ومجالات الاستثمار
34	المطلب الثالث: استراتيجية الاستثمار وعواملها
36	المطلب الرابع: المشاريع الاستثمارية
42	المبحث الثالث: القرارات الاستثمارية
42	المطلب الأول: مفهوم قرار الاستثمار
45	المطلب الثاني: أنواع ومحددات قرار الاستثمار
48	المطلب الثالث: المبادئ والأسس العلمية للقرار الاستثماري
51	المطلب الرابع: نماذج تقييم البدائل الاستثمارية والعوامل المؤثرة في القرار الاستثماري
55	خلاصة الفصل

98-56	الفصل الثاني: تبني المعايير المحاسبية الدولية من قبل المشرع الجزائري
57	تمهيد
58	المبحث الأول: بواذر ظهور المحاسبة الدولية
58	المطلب الأول: الاختلاف المحاسبي
61	المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي الدولي
63	المطلب الثالث: التوافق المحاسبي الدولي
66	المطلب الرابع: المحاسبة الدولية
69	المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية
69	المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية
71	المطلب الثاني: نشأة المعايير المحاسبية الدولية
75	المطلب الثالث: الهيئات الدولية للمعايير المحاسبية
82	المطلب الرابع: مسار وضع المعايير المحاسبية الدولية
86	المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي من منظور المعايير المحاسبية الدولية
86	المطلب الأول: مبررات تبني المعايير المحاسبية من قبل المشرع الجزائري
91	المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي
93	المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي
95	المطلب الرابع: فروض، مبادئ ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي
98	خلاصة الفصل
150-99	الفصل الثالث: أثر الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة في اتخاذ القرارات الاستثمارية
100	تمهيد
101	المبحث الأول: جودة القوائم المالية والتقارير المالية
101	المطلب الأول: مفهوم القوائم والتقارير المالية
104	المطلب الثاني: أنواع القوائم والتقارير المالية
111	المطلب الثالث: أساسيات الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية
116	المطلب الرابع: خصائص القوائم والتقارير المالية

119	المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي
119	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح
124	المطلب الثاني: أساسيات الإطار النظري للإفصاح المحاسبي
129	المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية
131	المطلب الرابع: متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي
134	المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة المستخدمة في اتخاذ قرارات استثمارية
134	المطلب الأول: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي
136	المطلب الثاني: العوامل والمتغيرات المؤثرة في ترشيد قرار الاستثمار
139	المطلب الثالث: أهمية جودة القوائم والتقارير المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية
146	المطلب الرابع: مساهمة الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في جودة القرار الاستثماري
150	خلاصة الفصل
-151 203	الفصل الرابع: أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
152	تمهيد
153	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
153	المطلب الأول: خطوات تحضير الاستبيان
155	المطلب الثاني: تحديد عينة و حدود الدراسة
157	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة
159	المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لمحاو الاستبيان وفقراته
159	المطلب الأول : الاختبارات المرتبطة بأداة الدراسة
164	المطلب الثاني : وصف الخصائص المهنية لأفراد عينة الدراسة
168	المطلب الثالث: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة

175	المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة
175	المطلب الأول: تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي
185	المطلب الثاني: جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
195	المطلب الثالث: أثر تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
197	المطلب الرابع: أثر تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
200	المطلب الخامس: أثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
203	خلاصة الفصل
204	خاتمة
210	قائمة المراجع
227	الملاحق
279	ملخص باللغة العربية
280	ملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

و الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيفات القرارات	13
02	أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية	75
03	أهم مهام الهيئات الدولية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية	78
04	درجات سلم ليكارت الخماسي	155
05	الإيضاحات الخاصة بالاستمارات المقبولة	156
06	معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول	160
07	معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني	162
08	معامل الثبات ألفا كرونباخ	164
09	تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	165
10	تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة	166
11	تصنيف أفراد العينة حسب الخبرة	167
12	تصنيف أفراد العينة حسب الهيئة المستخدمة	168
13	تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول	169
14	تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني	172
15	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والمؤهل العلمي	176
16	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي والمؤهل العلمي	178
17	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والوظيفة	179
18	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي والوظيفة	180
19	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والخبرة	181
20	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي والخبرة	182
21	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية و الهيئة	183

	المستخدمة	
184	نتائج اختبار Tukey للفروق في اتجاهات أفراد العينة حول تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها بحسب الهيئة المستخدمة	22
185	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي و الهيئة المستخدمة	23
186	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والمؤهل العلمي	24
187	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية والمؤهل العلمي	25
188	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والوظيفة	26
189	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية والوظيفة	27
190	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والخبرة	28
191	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية والخبرة	29
192	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والهيئة المستخدمة	30
193	نتائج اختبار Tukey للفروق في اتجاهات أفراد العينة حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بحسب الهيئة المستخدمة	31
194	نتائج تحليل التبيان الأحادي بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية والهيئة المستخدمة	32
194	نتائج اختبار Tukey للفروق في اتجاهات أفراد العينة حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بحسب الهيئة المستخدمة	33
196	معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الأولى	34
197	معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الثانية	35

198	معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الأولى	36
199	معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الثانية	37
200	معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الأولى	38
201	معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الثانية	39

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	تأثيرات العوامل الشخصية والتنظيمية والبيئية على عملية اتخاذ القرارات الرشيدة	01
17	العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار	02
24	اختيار أفضل بديل	03
26	خطوات عملية اتخاذ القرار	04
59	عوامل الاختلافات المحاسبية	05
68	العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية	06
82	الهيكل التنظيمي لهيئات معايير المحاسبة الدولية	07
84	مسار إصدار المعايير المحاسبية الدولية	08
92	مكونات النظام المحاسبي المالي	09
103	هدف القوائم المالية	10
116	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها الحاكمة	11
144	القوائم و التقارير المالية المستخدمة في اتخاذ قرارات الإستثمار	12
148	مساهمة دقة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة في رشادة القرار الإستثماري	13
157	التمثيل البياني للإيضاحات الخاصة بالاستثمارات المقبولة	14
165	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	15
166	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الوظيفة	16
167	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الخبرة	17
168	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الهيئة المستخدمة	18

مقدمة

أخذت المحاسبة على مر الفترات الزمنية التي صاحبت ظهورها عدة أوجه واستخدامات، فمنها من اعتبرها أساس النشاط التجاري في حين اعتبرها آخرون مجرد عملية حسابية لتحديد نتائج أو خسائر هذه الأنشطة، ومع التغيرات الاقتصادية ونمو الوعي المحاسبي لدى أصحاب الأعمال أخذت المحاسبة أبعاد أخرى، فأصبحت تعتبر نظام معلومات قائم بحد ذاته، الغرض منه معالجة مختلف البيانات المتحصل عليها بغرض تقديم معلومات محاسبية عن نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وهذا ما أكده أغلب رواد المحاسبة من باحثين وجمعيات وهيئات دولية من خلال التوصل إلى أن هدف المحاسبة هو توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

في إطار إيصال هذه المعلومات بشكل يخدم كافة الجهات وبصورة موحدة بعيدة عن أي فجوة اختلاف من شأنها أن تؤدي لتعطيل هذا التواصل، سارعت أغلب الجهات الدولية إلى وضع عدة أسس ومفاهيم للعمل المحاسبي الموحد من خلال إصدار ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، حيث يعتبر إنهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية ناتج عن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية.

إن من أبرز الجوانب التي تم التركيز عليها في إطار وضع المعايير المحاسبية الدولية نجد جانب إعداد القوائم والتقارير المالية وذلك بالتركيز على شكلها و مضمونها وجانب الإفصاح المحاسبي باعتباره الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال القوائم والتقارير المالية للجهات التي تحتاجها من أجل دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وانطلاقاً من أهمية القوائم والتقارير المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على القرار المالي الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

فالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية المتعارف عليها تعد من أهم الأساليب المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة سواء بالنسبة للجهات الداخلية أو الخارجية، ومن أبرز القرارات التي تعطيها المؤسسة جانب كبير من الاهتمام نجد القرارات المالية التي تعد من أهم القرارات الاستراتيجية التي على أساسها تتحدد مختلف القرارات الوظيفية الأخرى كالخطيط، الرقابة والتنظيم وغيرها، هذه القرارات التي تتعلق بكل ماله علاقة بأموال المؤسسة أو استثماراتها.

على مستوى الممارسات المحاسبية في الجزائر شرع في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الشائع استخدامها من خلال إصدار قانون النظام المحاسبي المالي المعمول به منذ جانفي 2010، كونه قد تضمن عدد من الأسس، المبادئ والفروض التي قصد بها مواكبة ما تم استحداثه عالميا، ومن أبرز النقاط التي توافق فيها النظام المحاسبي المالي مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية نجد التأكيد على ضرورة تحلي المعلومات المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية بخصائص جودة تميزها عن غيرها من المعلومات الأخرى مع التأكيد على ضرورة إعدادها وفق الشكل المعترف به ضمن المعايير السابقة الذكر والإفصاح عنها وفق متطلبات وأسس محددة لتمكين الجهات أو الأفراد من استخدامها وفق احتياجاتهم.

من أبرز الاحتياجات التي يتم فيها استخدام القوائم والتقارير المالية ذات الجودة المفصح عنها نجد القرار الاستثماري، الذي يعد من أبرز القرارات التي توليها المؤسسة اهتماما كبيرا كونه محور الربط بين القرارات المالية الأخرى، فعلى أساسها يتخذ القرار التمويلي الذي من خلاله يتم تحديد الهيكل التمويلي اللازم للقرار الاستثماري أو توجيه الاستخدام الأمثل لمصادر التمويل المتاحة، هذا القرار الذي يهدف بطبيعة الحال إلى تحقيق أرباح على المدى البعيد أو القريب (حسب نوع الاستثمار الموجه نحوه)، بالتالي فإن توجيه قرارات المستثمرين يستدعي بالضرورة أن تتضمن القوائم والتقارير المالية المستخدمة في هذه العملية معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية محددة من شأنها أن تضمن جودتها في العملية الموجهة نحوها.

1- الإشكالية:

في إطار إسقاط كل من متغير الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية و متغير القرار الاستثماري في قالب واحد وتحديد علاقة يمكن من خلالها بناء دراسة ومعالجة إشكالية، يمكننا طرح السؤال الرئيسي الذي يمكن صياغته على النحو الموالي:

ما تأثير الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية؟

2- الأسئلة الفرعية

من هنا يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول تكريس مبدأ الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

- هل هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة في جودة القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

3- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

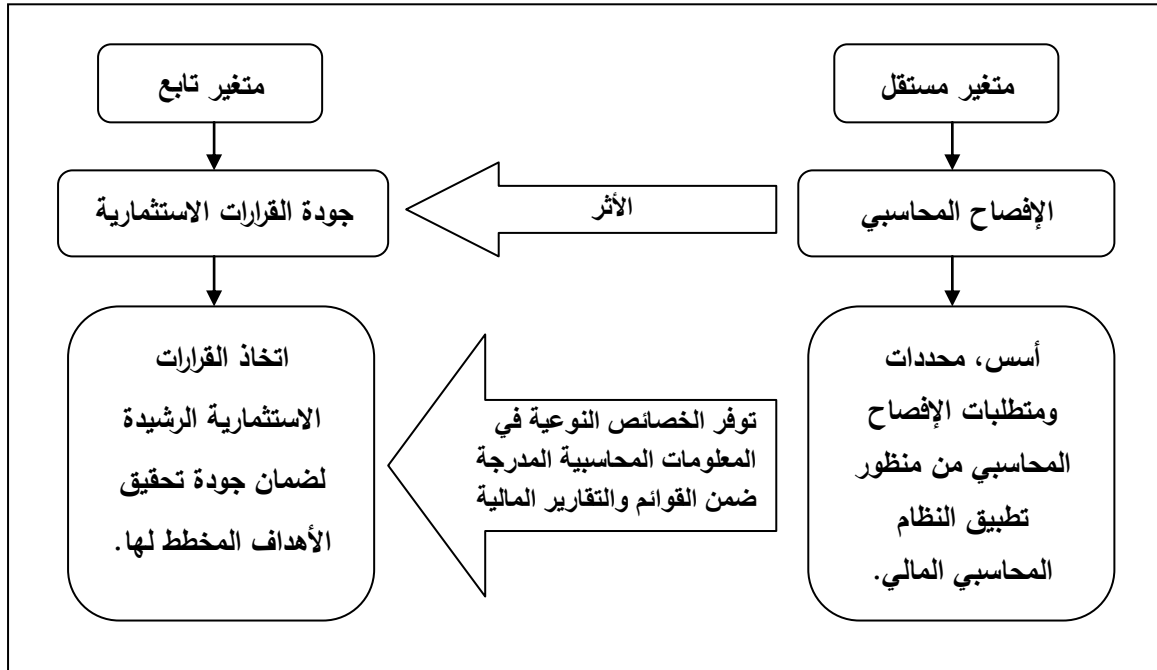
- H₀₁: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة، قسمت هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى المؤهل العلمي؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الوظيفة؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الخبرة؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الهيئة المستخدمة.
- H₀₂: لا توجد فروق ذات دلالة لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة، قسمت هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المؤهل العلمي؛

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الوظيفة؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الخبرة؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الهيئة المستخدمة.
- H₀₃: لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، قسمت هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر في واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ؛
 - لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.
- H₀₄: لا يوجد لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، قسمت هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- لا يوجد لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ؛
 - لا يوجد لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.
- H₀₅: لا يوجد للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، قسمت هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ؛
- لا يوجد للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.

4- نموذج الدراسة

من أجل تبسيط كلا متغيري الدراسة لخدمة الموضوع المراد معالجته تم صياغة النموذج التالي:



5- مبررات اختيار الموضوع

- تمثلت أهم مبررات اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:
- ✓ الأهمية البالغة التي تحوزها عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بصفة عامة والقرارات الاستثمارية بصفة خاصة من خلال توسيع معارفنا في هذا الجانب؛
- ✓ أهمية التطرق لجانب المعايير المحاسبية الدولية والنقطة التي من خلالها حاولت أغلب دول العالم مواكبتها في المجال المحاسبي ومن بينها الجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ تحديد أهم الجوانب النظرية والقانونية في ما يتعلق بإعداد القوائم والتقارير المالية ذات الجودة من منطلق توفرها على خصائص نوعية مميزة؛

- ✓ تحديد أهم الجوانب العملية والنظرية للإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة وأهم متطلباتها من منظور المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ الإسقاط الواقعي لمتغيرات الدراسة من أجل تحديد أثر الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية في اتخاذ قرارات استثمارية ذات جودة داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

6- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لموضوع ذو أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية نظرا لما للقرارات الاستثمارية من أثر بالغ في تحقيق الأهداف المسطرة من قبلها، من خلال الاستخدام الأمثل للقوائم والتقارير المالية ذات الجودة والمفصح عنها بشفافية من قبل المؤسسة.

7- أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على عملية اتخاذ القرار، الاستثمار والقرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية ؛
- ✓ التعرف على المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ التعرف على القوائم والتقارير المالية وخصائصها النوعية ؛
- ✓ تبيان أثر الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية؛

8- إطار الدراسة

تم العمل على موضوع الدراسة ضمن الأطر التالية:

- **الإطار المكاني:** توجهت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تمثل مجتمع الدراسة و التي يتمحور أساس نشاطها في ولاية بسكرة ، سكيكدة ، خنشلة ، باتنة .
- **الإطار الزمني:** تمثل في كل من:

- ✓ **الجانب النظري:** تم المباشرة في الجانب النظري من سنة 2014 إلى غاية جوان 2018.
- ✓ **الجانب التطبيقي:** يرتبط مضمون و نتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة أي منذ بداية شهر جويلية 2018 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة.
- ✓ **الإطار البشري:** تستند هذه الدراسة للآراء و إجابات مسؤولي مصلحة المالية و المحاسبة وكذا أعضاء مجلس الإدارة (من لهم سلطة اتخاذ القرار) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

✓ **الإطار الموضوعي:** في دراستنا هذه كان اهتمامنا بمواضيع ومحاور مرتبطة بالجانب المحاسبي المتعلق بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وخصائصها و مدى تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

9- المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة في الفصول النظرية، كما تم الاعتماد أيضا على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي مستخدمين في ذلك أداة أساسية وهي الاستمارة وهذا بغرض اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها، كما تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية من أجل تحليل النتائج.

10- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تطرقت لكلا متغيري هذه الدراسة، وفيما يلي سنستعرض أبرزها كما يلي:
 ✚ نوال صبايحي، "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومات.":

مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، بجامعة الجزائر 3 (2010-2011):

الهدف من هذه الدراسة التطرق لأهم معايير المحاسبة الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها، والتطرق لمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية، مع التركيز على التجربة الجزائرية في محاولة تطبيق هذه المعايير وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية.

من أبرز النتائج المتوصل إليها أن المعايير المحاسبية الدولية تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة عدة عوامل مما فرض ضرورة تقليص فجوة الاختلاف وتحقيق التوافق الدولي، وأن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية له أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، لذا فمعظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق معها إلى حد كبير رغم المعوقات التي واجهته.

✚ أحمد زغدار، محمد سفير، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)".

قدمت هذه الدراسة ضمن مقالة منشورة في العدد 07 لمجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (2010-2009):

الهدف من هذه الدراسة التطرق لأهم أساسيات الإفصاح المحاسبي من منظور المعايير المحاسبية الدولية عن القوائم والتقارير المالية، وتحديد مدى توافق هذه الأخيرة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، خصوصا في مدى قدرتها على توفير معلومات مساهمة للبعد الدولي الجديد آنذاك.

تم التوصل إلى أن البعد الدولي لأنشطة المؤسسات أدى إلى إتساع الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، وذلك بضرورة استنفاة مجموعة من الضوابط وأسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصحة عنها بالتوافق مع ما جاء به ضمن المعايير المحاسبية الدولية، وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية التي ينتجها هذا النظام المحاسبي المالي أصبحت تساهم في نفس المجال، كما عملت الجزائر إلى محاولة العمل على توفيق وتوحيد عملية الإفصاح عن المعلومات المالية مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

✚ ناصر الدين ديلمى، "أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية -دراسة تطبيقية على سوق دبي-":

مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة المدية (2010-2009):

إن الهدف من هذا البحث هو دراسة تأثير الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ومدى مساعدة المعلومات المفصحة عنها على ترشيد القرارات.

تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها إلى أن القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية تتأثر بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية المفصحة عنها من طرف المؤسسات المدرجة في السوق.

✚ ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية -دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية-":

مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، بالجامعة الإسلامية -غزة (2009):

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها التعرف على الجوانب الفكرية، التنظيمية، التقييمية لحوكمة الشركات و أثرها على كل من الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى تحديد العلاقة المتداخلة فيما بين المتغيرات السابقة الذكر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور الحوكمة إنعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها.

✚ لطيف زيود وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار.":

قدمت هذه الدراسة ضمن مقالة منشورة في المجلد 29 لمجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى وعي المتعاملين في سوق الأوراق المالية بأهمية وضرورة الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على كفاءة سوق الاوراق المالية وعلى المعلومات والمعايير المتوفرة فيها لخدمة المستثمرين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري.

من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أنه كلما زاد الإفصاح المحاسبي زادت فاعليته في ترشيد القرارات، مع التأكيد على أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية بالتالي تصبح ملائمة أكثر لخدمة أهداف المستثمرين، بالإضافة إلى أنه كلما اشتملت التقارير على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة المعلومات لخدمة توقعات المستثمرين.

✚ رولا كاسر لايقة، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)".

رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين (2007):

الهدف من هذه الدراسة تمثل في توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، مع دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها، وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً من قبل المصرف ومدى فعاليتها.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف غير كافية لتلبية احتياجات المستخدمين، نتيجة عدم التزام المصرف بإعداد القوائم المالية الخاصة به وفق المعايير المحاسبية الدولية.

11 - هيكل البحث:

للوصول إلى نتائج منطقية وممنهجة من خلال العرض المنطقي لمتغيرات الدراسة تم تقسيمها إلى أربع فصول منها ثلاث فصول نظرية والفصل الأخير تطبيقي، كالتالي:

الفصل الأول تضمن الجانب المفاهيمي لعملية اتخاذ القرار، الاستثمار والقرارات الاستثمارية من خلال ثلاث مباحث رئيسية؛

الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المحيط المحاسبي الجزائري من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي بتقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث؛

الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى الإفصاح المحاسبي عن جودة القوائم والتقارير المالية وأثره في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث.

الفصل الرابع خصص للجانب التطبيقي الخاص بدراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال إعداد استبيان لمعالجة إشكالية هذه الدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لعملية

اتخاذ القرار

والقرارات الاستثمارية

تمهيد:

رغم أن موضوع القرار الاستثماري يعد من المواضيع التي شاع التحدث عنها من مختلف الجوانب سواء على الصعيد المحلي، الأجنبي، المالي أو الحقيقي أو غيرها من اتجاهات الاستثمار، إلا أنه يبقى موضوعا متداولاً نظراً لما له من تشعبات تمس كافة الجوانب المحيطة به، فعلاقة الاستثمار داخل المؤسسة كمثل لا تمس المؤسسة فقط بل تمس كافة المتعاملين معها، كون توسعها دليل على زيادة تعاملاتها واستقطاب موردين ومساهمين محتملين جدد، بالتالي زيادة حجم مبيعاتها.

إنطلاقاً من هنا يمكن القول أن قرار الاستثمار يعتبر من أصعب القرارات التي تواجه المؤسسات أو الأشخاص أو الدول بصفة عامة، فمع التطورات الحاصلة على كافة المستويات خاصة التكنولوجية أصبحت تجعل من كل قرار استثماري محتمل اتخاذه مخاطرة بحد ذاتها، لذا لا بد من أن يكون هناك مرجع فكري وعلمي لضمان السير الحسن لهذا القرار.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار؛
- **المبحث الثاني:** الجانب النظري للاستثمار والمشروع الاستثماري؛
- **المبحث الثالث:** القرارات الاستثمارية.

المبحث الأول: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار

عملية اتخاذ القرار ليست مجرد فكرة سيتم تطبيقها أو مشكلة تنتظر الحل من قبل المختصين، أو أنها محاولة للوصول على هدف محدد من خلال اتخاذ موقف لا جدال فيه، بل هي كل هذه الآراء مجتمعة مع بعضها البعض، خاصة في المجالات الاقتصادية التي تواجهها حالات ومشاكل معقدة وتصبح فيها عملية اتخاذ القرار أكثر صعوبة، ولإعطاء فكرة نظرية أشمل عن ماهية عملية اتخاذ القرار نستعرض مايلي:

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

كأي عملية داخل المؤسسة تعددت الأفكار والتوجهات والبحوث التي أولت عملية اتخاذ القرار اهتماما بالغا، فقد أعطيت تعاريف نظرية عديدة ناتجة عن دراسات متعددة لتخرج من خلالها بجملة من الخصائص المميزة لإعطاء أهم عناصر هذه العملية وفق التالي:

أولاً: تعريف عملية اتخاذ القرار

لابد من الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهومي القرار واتخاذ القرار، ففي الوقت الذي يعني فيه مفهوم القرار بأنه الاختيار لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر، فإن عملية اتخاذ القرار تشير إلى العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين في اختيار البدائل.¹

تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها:

- "عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة و الأهداف المطلوبة".²
- "اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال".³
- يعني القرار (Decision): "هو اختيار بين بدائل مختلفة و يتفق هذا المعنى مع طبيعة العديد من المواقف الإدارية، حيث نجد أن المدير دائماً في موقف يطلب إليه أن يختار بديلاً معيناً من بين عدد من البدائل المطروحة أمامه".⁴

¹ - سندية مروان سلطان الحياي، ليث محمد سعيد محمد الجعفر، "دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار" دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، العدد الصفري، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، مخبر الانظمة المالية و المصرفية، الشلف، الجزائر، 2015، ص 19.

² - زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز، "مدخل الإدارة العامة"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 77.

³ - مؤيد الفضل عبد الحسين، "تطبيقات إتخاذ القرار (مدخل كمي)"، دار المناهج، الأردن، 2004، ص 15.

⁴ - وليد اسماعيل السيفو و آخرون، "الاقتصاد الإداري (مدخل كمي في استراتيجية إتخاذ القرار)"، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 49.

ثانياً: خصائص عملية اتخاذ القرار

لتكون عملية اتخاذ القرار واقعية لا بد أن تكون لها جملة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:¹

1- عملية قابلة للتشديد

بما أن عملية اختيار البديل الملائم تتم وفق خطوات متعددة ومختلفة وتحت تأثير ضغوط وعوامل متباينة، الأمر الذي يجعل من غير الممكن الحصول على معلومات دقيقة وتنبؤ دقيق بالأحداث تمكن متخذ القرار من اختيار البديل الأمثل.

2- عملية تتأثر بعوامل ذات صبغة انسانية واجتماعية

أي أنها تتأثر بعوامل سيكولوجية نابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين وجميع الأشخاص الذين يساهمون في اتخاذ القرار بالإضافة إلى عوامل اجتماعية نابعة من بيئة القرار سواء كانت داخلية أو خارجية.

3- عملية تمتد في الماضي والمستقبل

وتتبع هذه الخاصية من كون القرار لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات، كما تمتد هذه العملية إلى المستقبل من حيث كون آثار القرار تمتد إلى المستقبل.

4- عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة

تعتبر هذه العملية نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة وما تتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع للمعلومات وتحليلها وتقييمها وتنفيذ القرار وما يتطلبه التنفيذ من جهود مشتركة.

5- عملية تتصف بالعمومية والشمولية

فهي تتصف بالعمومية كون أن نوع القرارات و أسس وأساليب اتخاذها تكون عامة بالنسبة لجميع المنظمات الإدارية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية وتتصف بالشمولية من حيث كون القدرة على اتخاذ القرار يجب أن تتوفر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على مختلف مستوياتها .

¹ - نواف كنعان ، "اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص 87-90.

6- عملية ديناميكية مستمرة

هي عملية حركية من حيث كونها تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار التي تتسم بالتغيير المستمر من مرحلة لأخرى حسب متغيرات وظروف معينة.

7- عملية مقيدة تتسم بالبطيء

وهذا نابع من كون متخذ القرار يخضع لقيود متعددة أثناء قيامه باتخاذ القرار قد تكون قانونية أو نابعة من الضغوط التي يتعرض لها أو نابعة من المرؤوسين كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً لاتخاذ القرار بسبب تعقد المشكلة أو تردد متخذ القرار.

8- عملية معقدة و صعبة

لأنها تتضمن نشاطات متعددة تتطلبها مراحلها المتعددة كما تتطلب هذه النشاطات قدرات ومهارات لإنجازها .

ثالثاً: عناصر عملية اتخاذ القرار

تتكون عملية اتخاذ القرارات من عناصر أساسية، موضحة كالاتي:¹

1- متخذ القرار

فقد يكون فرداً أو جماعة، و متخذ القرار الرشيد بحاجة إلى الإبتكار، أي أن تكون لديه القدرة على إيجاد أفكار جديدة مفيدة ومناسبة للمشكلة، تختلف عما فعل سابقاً.

2- موضوع القرار

وهو المشكلة التي تتطلب البحث عن حل أو اتخاذ قرار بشأنها، فأغلب المشاكل لا تظهر بشكل واضح، وهناك مشاكل ظاهرية لاتعبر عن المشكلة الحقيقية.

3- الأهداف والدافعية

فلا يتخذ القرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف محدد.

4- المعلومات (الخصائص الرئيسية للمعلومات)

إن توفر المعلومات (الملاءمة و الموثوقية) عن المشكلة، مسألة حيوية لنجاح القرار.

5- التنبؤ

يعد عنصراً أساسياً يساعد في إدراك أبعاد المشكلة تمهيداً لاتخاذ القرار بشأنها.

¹ - مصطفى عليان ربحي، "العمليات الإدارية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 61-62.

6- البدائل

يمثل البديل مضمون القرار الذي سوف يتخذ لحل مشكلة ما، فمتخذ القرار الجيد هو الذي يختار البديل الأنسب و الأفضل من البدائل المتاحة لحل المشكلة.

7- مناخ القرار

أي الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار في ظروف داخلية وخارجية، توضح أمام متخذ القرار قيودا عند اتخاذه للقرار، لذا يجب عليه أن يحسن التعامل مع هذه القيود.

8- الفترة الزمنية

يتحدد كل قرار في ضوء ما يسبقه من قرارات في فترة زمنية معينة، كما أن للقرار الجديد فترة صلاحية يسري فيها اعتبارا من تاريخ اتخاذه و تتأثر به أيضا القرارات اللاحقة في مجاله، كما أن كفاءة القرار تتحدد بالفترة الزمنية التي تكون بين ظهور المشكلة و اتخاذ القرار.¹

يلاحظ مما سبق أن العناصر مترابطة بشكل تفاعلي، حيث يقوم متخذ القرار بناء على دوافعه و أهدافه التي يريد الوصول إليها ببحث المشكلة موضوع القرار من خلال جمع المعلومات الجيدة، والتنبؤ بالقرارات التي من الممكن اتخاذاها واختيار الأفضل منها، مع الأخذ بعين الاعتبار الجو، المناخ العام، القيود التي تواجه القرار والفترة الزمنية التي تستغرق في اتخاذ القرار.

كما أن هناك بعض العناصر التي تساهم في تحديد الإطار العام لعملية اتخاذ القرارات و هي:²

- النتائج المحددة و الإجمالية للقرار؛
- الاستراتيجيات المختلفة لصناعة القرار؛
- اتخاذ القرار تحت ظروف المنافسة؛
- القيم أو المنافع التي تحكم اتخاذ القرار.

¹ - ربيع عبد الرؤوف عامر، "نماذج اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية والعوامل المؤثرة وكيفية التغلب على معوقاتهما"، ورقة بحثية، 2010، ص 6. أنظر:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03.pdf> نماذج-اتخاذ-القرارات-في-المؤسسات-التعليمية-والعوامل-المؤثرة-28/04/2017.16:57. وكيفية-التغلب-على-معوقاتهما-ربيع-عبد-الرؤوف

² - ربيع عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

رابعاً: أهمية عملية اتخاذ القرار

لا يمكن أداء أي نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ القرار هو أساس عمل المدير، و الذي يمكن من خلاله إنجاز كل أنشطة المنظمة و تحديد مستقبلها و من هنا تبرز أهمية عملية اتخاذ القرار في النقاط التالية:¹

1- اتخاذ قرارات عملية مستمرة

يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمنذ قيامه من نومه وهو يقرر دون توقف، و إذا كان هذا هو موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج و التسويق و التنظيم.... إلخ.

2- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله

فيمكن القول بان اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله الإداري اليومي حيث يقرر: ما يجب فعله؟ و من يقوم به؟ و متى يتم القيام به؟ و عليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3- القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة

مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير في نجاح المنظمة أو فشلها، حيث تلعب القرارات الاستراتيجية دوراً هاماً في مصير المؤسسة وتحديد مكانتها أمام منافسيها.

4- اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة

إن الدور الإداري في المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف، فوظيفة التمويل تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليه من داخل المؤسسة أو من خارجها، و نفس المبدأ يطبق على باقي الوظائف الأخرى.

5- اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية

إن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة واحدة كوظيفة التخطيط ولكنه أساس و جوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم و توجيه و رقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة .

¹ - أحمد ماهر، "اتخاذ القرار بين العلم و الابتكار"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 34-36.

المطلب الثاني: القرار الرشيد وأنواع القرارات

تتعدد القرارات بتعدد الأغراض و الأهداف المنتظرة منها فكل ظرف قرار يخصه، ولكل حالة قرار يميزها، وهذا لا يلغي فكرة أنها تتشابه في أساسيات العملية ذاتها نظرا للأهمية البالغة لهذه العملية، وقبل التطرق لأهم أنواع القرارات لابد من التركيز على عنصر ترشيد هذه القرارات وأبرز أنواعه والعوامل المؤثرة فيه وفق التالي:

أولاً: أساسيات القرار الرشيد

رشادة القرار تعد المتحكم الأساسي في الوصول للنتائج المرجوة من عملية اتخاذ القرار فمن منطلق مفهوم عملية القرار يمكن تحديد أهم أساسيات القرار الرشيد في:¹

1- تعريف القرار الرشيد

يعرف "على أنه تعظيم لإنجاز الأهداف في ضوء المستجدات البيئية التي تحيط بالقرار ولا يقتصر الأمر على ذلك بل كيف نذهب لاتخاذ قراراتنا لأغراض تحقيق هذه الأهداف"، في هذا الصدد فالقرارات الرشيدة هي ذلك السلوك الذي يستلزم عملية تجميع للآراء والحقائق والمعايير الأساسية ومفاعلتها بعد تحديد الأهداف، ومن ثم تدعيمها بمنهجية علمية تضاعف من قيمة النتائج المتوخاة من القرارات المنوي اتخاذها.

2- أنواع الرشد العام

هناك عدة أنواع رئيسية للرشد العام نبينها وفق التالي:

- **الرشد الموضوعي:** الذي يعد السلوك المثالي لتعظيم المنفعة ويفترض وجود تفضيلات محددة ومعلومات كاملة عن البدائل ونتائجها المتوقعة، وينطبق على القرارات التي تتخذ لتعظيم وزيادة المنافع في موقف معين.
- **الرشد الذاتي:** فهو ذلك السلوك الهادف لتعظيم المنفعة في ضوء المعلومات المحددة حول موضوع ما لاتخاذ القرار مع الأخذ بنظر الاعتبار القيود المختلفة التي تحد من قدرة الإنسان على الاختيار الأمثل.
- **الرشد الواعي:** الذي يشير على درجة الحكم الصائب في الوسيلة للوصول إلى الأهداف أو الغايات، وكعملية واعية، وهو ينطبق على القرارات التي عدلت فيها الوسائل لتلازم الغايات، وإن ذلك يتم عن وعي تام.

¹ - صادق راشد الشمري، باسل محمد حسن العزاوي، "أثر بعض العوامل الاستراتيجية في صنع القرار واتخاذ القرارات الرشيدة (دراسة ميدانية في عينة من الوزارات العراقية)"، العدد الرابع والثلاثون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، بغداد، العراق، 2013، ص ص 71-74. (بتصرف).

- **الرشد المعتمد:** الذي يشير بدوره إلى تلك الدرجة من السلوك او الحكم في استخدام الوسيلة والتعديلات التي تجري عليها (من قبل المؤسسة أو الفرد)، للوصول إلى الأهداف في ضوء القصد الواعي الذي يتم اختياره لتحقيق هذه الأهداف.
 - **الرشداية الفردية:** هي ذلك السلوك الموجه نحو تبني أو الاهتمام بالأهداف الفردية.
 - **الرشداية التنظيمية:** التي تعني الرشد الموجه نحو تحقيق أهداف المؤسسة بإتباع الخطوات المقررة رسمياً، أو المحددة أصلاً مع الأخذ بنظر الاعتبار القيود التنظيمية، وبما يضمن التنسيق بين هذه العوامل في حسابات اتخاذ القرار، وبالتالي يفترض بالتنظيم أن يوجه نوع من الرقابة عليها لأغراض تحكيمية مع ملاحظة الصلة مع العوامل البيئية المتغيرة.
 - **الرشد التكنولوجي:** الذي هو الزيادة في درجة التغيير الذي تحتاجه المؤسسة بزيادة درجة التعقيد البيئي لأغراض نقل التكنولوجيا الملائمة إلى المنظمة وبالشكل الذي يضمن كيفية فاعلة في هيكل وتصميم المؤسسة لمواجهة التغيير المحيط بها وبدرجة الرشد.
 - **الرشد السياسي:** وهو الرشد الذي تبنته الإدارة العليا في تفكيرها لأغراض تحقيق كسب أكثر في قراراتها عبر المحافظة على مكونات نظامها.
- من خلال ما تقدم فإن عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة تعد أحد أهم الركائز الأساسية للإدارة في تحقيق أهدافها بفعالية.

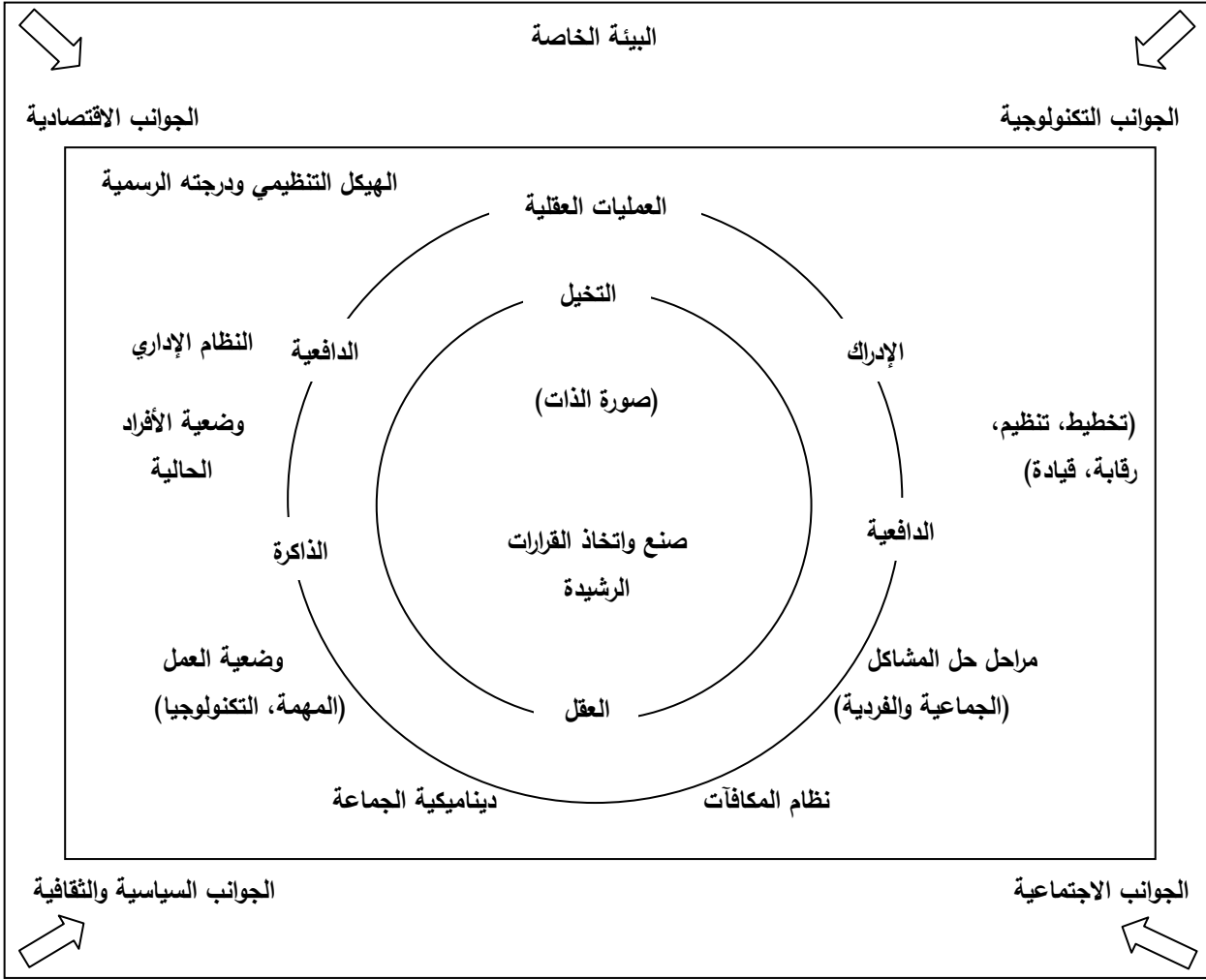
3- العوامل الاستراتيجية المؤثرة في القرار الرشيد

رغم قلة البحوث التطبيقية التي أجريت في هذا الصدد فقد طرحت الكثير من الأفكار حول تأثير بعض العوامل في عملية اتخاذ القرارات، ومن ضمن النتائج التي قدمها بعض المفكرين والباحثين تم الإشارة إلى أن هذه العوامل تتحدد بمدى توفر المعلومات الكافية لاتخاذ القرار، فالنقص بالمعلومات قد يدفع إلى اتخاذ القرار إرتجالاً أو بدون نضج، يضاف إلى ذلك مدى ارتباط قرارات الأفراد بأهداف المؤسسة بعيداً عن الأغراض الشخصية.

يمكن تلخيص أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات الرشيدة في كل من العوامل التنظيمية، البيئية والشخصية وتوضيحها بصورة ملخصة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تأثيرات العوامل الشخصية والتنظيمية والبيئية على عملية اتخاذ القرارات

الرشيدة



المصدر: صادق راشد الشمري، باسل محمد حسن العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ثانيا: أنواع القرارات

تصنف القرارات بموجب عدد من المعايير إلى عدة تصنيفات، وأهمها:¹

1- حسب إمكانية برمجتها

تصنف إلى:

أ- قرارات مبرمجة: هي القرارات المخططة والمحددة بواسطة قواعد وإجراءات تشرح بالتفصيل كيفية معالجة مشكلة روتينية متكررة ومعروفة تتميز بوجود درجة عالية من التأكد من نتيجة القرار.

¹ - وداد عزيزي، حنان بوفروم، 'فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية'، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 3-4.

ب-قرارات غير مبرمجة: هي قرارات غير مخططة وغير محددة مسبقا، تتناول مشاكل جديدة غير معروفة بصورة غير مسبقة، ولا يمكن إتباع أساليب روتينية في علاجها مع وجود درجة عالية من عدم التأكد المرتبط بمدى قدرة القرار على علاج المشكلة.

2- حسب النمط القيادي لصانعها

تصنف القرارات وفق هذا المعيار إلى:

أ- قرارات ارسنقراطية: تتخذ من طرف واحد دون الرجوع إلى أي جهة خبيرة، اي بدون استشارة أي من المعنيين بالقرار.

ب-قرارات ديمقراطية: يتم اتخاذها عن طريق مشاركة كافة المستويات المختلفة في المؤسسة، وكل من يعينهم أمر القرار خارج المؤسسة.

3- حسب أساليب اتخاذها

تصنف حسب هذا المعيار إلى:

أ- قرارات كيفية: تعتمد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي لصانع القرار وخبراته.

ب-قرارات كمية: تتسم بالرشد والعقلانية وتعتمد على القواعد والأساليب العلمية في تحليل المشكلة.

4- حسب المستويات الإدارية

في كل مستوى إداري عدة قرارات، و تختلف من مستوى لآخر، وتنقسم إلى:¹

أ- المستوى التشغيلي: يتخذ المديرون والقادة في هذا المستوى الإداري العديد من القرارات التي تكون مبرمجة وروتينية، وتخضع لمجموعة من القواعد و الإجراءات محددة بصورة مسبقة، ويكون تأثيرها معلوم ومحدود من ناحية التكلفة.

ب-الإدارة الوسطى: يكون عدد القرارات أقل في الإدارة الوسطى، وتنتم هذه القرارات بانها غير مبرمجة ولا تكون بصفة متكررة، وهي تؤثر على عدة مستويات تنظيمية واسعة.

ج-الإدارة العليا: تتميز القرارات في هذا المستوى بأنها استراتيجية تتعلق بنشاط ومستقبل المؤسسة.

¹ - أحمد ماهر، "الإدارة - المبادئ والمهارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، امصر، 2004، ص 293.

5- حسب النمط القيادي لمتخذها

يمكن تصنيف القرارات من حيث القائمين باتخاذها إلى:¹

أ- **قرارات فردية:** القرار الفردي هو الذي ينفرد متخذ القرار بصنعه دون مشاركة في هذا الشأن من جانب من يعنيه أمر القرار، وبالتالي فإن عملية تحديد المشكلة و تحليلها و اختيار البديل المناسب لحلها تعتبر عمليات متأثرة كلياً بالخيارات السابقة والأحكام الشخصية للفرد متخذ القرار.

ب- **قرارات جماعية:** أما القرار الجماعي فهو الذي يكون ثمرة جهد و مشاركة جماعية، وحسب درجة تأثير أفراد الجماعة على اتخاذ القرار النهائي.

كما تصنف القرارات حسب معايير كثيرة منها:²

1- **الهدف:** هناك قرارات أحادية الهدف وأخرى متعددة الأهداف؛

2- **الزمن:** قرارات ساكنة لاتأخذ بعد الزمن وأخرى متحركة ديناميكية أي تأخذ البعد الزمني؛

3- **وظائف الإدارة:** قرارات تنظيمية وتخطيطية وتوجيهية ورقابية؛

4- **المنافسة:** قرارات في ظل المنافسة وقرارات في ظل عدم المنافسة؛

5- **الأهمية:** قرارات استراتيجية وتكتيكية وتشغيلية؛

6- **الخطورة:** قرارات بسيطة وقرارات مصيرية؛

7- **مداها:** قرارات طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل؛

8- **الاحتمال:** قرارات احتمالية وقرارات مؤكدة؛

9- **المعلومات:** قرارات في ظل معلومات كاملة وقرارات في ظل معلومات غير كافية.

من خلال الجدول التالي نعرض مجموعة من تصنيفات القرارات مع أمثلة عن كل صنف تضم تصنيفات سبق ذكرها بالإضافة إلى تصنيفات أخرى:

¹ - حسن علي مشرفي، "نظريات القرارات الإدارية - مدخل كمي في الإدارة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997، ص 24.

² - يوسف حسين عاشور، "مقدمة في بحوث العمليات"، مكتبة الجامعة الإسلامية، الطبعة الرابعة، غزة، فلسطين، 2002، ص 40.

جدول رقم (01): تصنيفات القرارات

التصنيف	أنواع القرارات	أمثلة
من حيث النشاط الإداري	قرارات التخطيط الاستراتيجي: وتشمل التخطيط طويل الأجل.	الدخول إلى أسواق جديدة.
	قرارات التخطيط التكتيكي: ويهتم بدرجة كفاءة وفاعلية استخدام الموارد وتقييم وفعالية أداء الوحدات التنظيمية.	قرارات تحديد الأسعار.
	قرارات الرقابة الإدارية.	تقييم المديرين لتحفيزهم.
	قرارات الرقابة التشغيلية: وتشمل عمليات القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية.	قرار إعادة شراء مادة أولية.
من حيث هيكل المشكلة	قرارات مهيكلة.	اعتماد سقف الإئتمان للعملاء.
	قرارات شبه مهيكلة.	تحديد أسعار المنتجات أو اختيار موظف لإحدى الوظائف الإدارية المهمة.
من حيث الموارد	قرارات العمالة.	استئجار عمالة.
	قرارات الموارد.	رفع مستوى جودة المواد.
	قرارات التسهيلات.	بناء مصنع جديد.
	قرارات التحويل.	إصدار أسهم.
	قرارات البيانات.	الحصول على بيانات اقتصادية.
	قرارات متكررة.	إعداد قائمة المركز المالي السنوية.
من حيث طبيعة المشكلة	قرارات وحيدة.	الاندماج مع شركة أخرى.
	قرارات روتينية.	تحديد الرواتب للموظفين.
	قرارات معقدة.	تحديد موقع مخزن جديد.
	قرارات قصيرة الاجل.	الاقتراض عن طريق الكمبيالات.
	قرارات طويلة الأجل.	اقتناء آلة جديدة.
	قرارات محاسبية.	اختيار طريقة تقييم المخزون.
من حيث الوظيفة التشغيلية	قرارات إنتاجية.	قرارات تحديد حجم الإنتاج.
	قرارات تسويقية.	توزيع مندوبي المبيعات على مناطق البيع.
	قرارات المواد.	تحديد مستوى مخزون الأمان.

المصدر: ياسر صادق مطيع و آخرون، "نظم المعلومات المحاسبية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2007،

المطلب الثالث: ضوابط عملية اتخاذ القرار

هناك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها بعين الحسبان عند اتخاذ القرار، خاصة أن هذا الأخير يتخذ في ظروف وحالات متعددة تعكس طبيعة كل قرار مراد اتخاذه من أجل تجنب مجموعة من المشاكل والمعوقات التي قد تحول دون تنفيذ هذه العملية كما يلي:

أولاً: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

بالرغم من تعدد القرارات التي يتخذها المدير في اليوم الواحد، فقد يخطأ من يتصور أن اتخاذ القرارات عملية تتصف بالسهولة أو البساطة، فاتخاذ قرار واحد مهما كانت بساطته أو انخفضت تكلفته يستلزم التفكير في عدد من العوامل، نجد أيضاً أن حل المشكلات يواجه نفس الأنواع من القيود أو العوامل التي تؤثر على فاعلية الحلول أو الحل المقترح.¹

ومن أهم العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار نجد:²

1- القيم و المعتقدات

للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرار ودون ذلك يتعارض مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة، وبالتالي متخذ القرار لا يقوم بعملية اتخاذ القرارات دون الأخذ بعين الاعتبار القيم و المعتقدات.

2- المؤثرات الشخصية

لكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقاً مع تلك الأفكار والتوجهات الشخصية للفرد.

3- الميول و الطموحات

لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة عن ذلك.

4- العوامل النفسية

تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار وثوابيته، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل، وتحقيق الأهداف والطموحات والمال التي يسعى إليها الفرد.

¹ - عبد السلام أبو قحف، "أساسيات التنظيم و الإدارة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 140.

² - عباس فرحات، "المؤثرات الشخصية على صنع القرارات في المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص ص 7-8.

5- العوامل الموضوعية

وهي تلك العوامل البيئية الخارجية منها والداخلية التي تؤثر على القرار وتتمثل في:¹

- أ- **عوامل البيئة الخارجية:** وهي العوامل التي تؤثر على القرار بطريقة غير مباشرة مثل:
 - **العوامل الاقتصادية:** وهي العوامل المتعلقة بالركود والرخاء والكساد الاقتصادي والتشجيع على الاستثمار ودعم الحكومة....إلخ.
 - **العوامل السياسية و التنظيمية:** وهي العوامل المتعلقة بالأحوال السياسية السائدة في الدول مثل الاستقرار والقوانين والعلاقات الخارجية.
 - **العوامل الثقافية:** وهي العوامل المتعلقة باللغة والدين والحضارة وغيرها.
 - **العوامل التكنولوجية:** وهي العوامل المتعلقة بمدى التقدم التكنولوجي في الدولة من أجهزة واتصالات ومواصلات وغيرها.

ب- **العوامل البيئية الداخلية:** وهي العوامل التي تؤثر على القرار بشكل مباشر مثل:

- حجم المؤسسة؛
- القوانين و اللوائح في المؤسسة؛
- الموارد المالية والبشرية في المؤسسة؛
- العلاقة بين مدرء الأقسام و الإدارات.

6- العوامل الذاتية

هي تلك العوامل المؤثرة على صناع القرار و متخذيه أي متعلقة بشخصية متخذ القرار: ومنها:

- أ- مستوى القدرة العلمية لمتخذ القرار ومدى خبرته العلمية بموضوع القرار و إحاطته بالظروف البيئية الداخلية والخارجية للقرار؛
- ب- طباع متخذ القرار ونوازه الشخصية وخلفياته الثقافية - الاجتماعية والقيمية- المؤسسية وعواطفه وميوله الشخصية؛
- ج- درجة نكاه صانع القرار و متخذيه، وقدرته على إدراك فهم المشكلة، شجاعته وقدرته على المخاطرة، التوازن و العقلانية والرشد؛
- د- الإمكانيات التنظيمية لصانع و متخذ القرار وقدرته على قيادة فرق البحث واستخدام التقنيات العلمية والفنية المساعدة في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات.

¹ - على حسين على، رشاد الساعد، "نظرية القرارات الإدارية - مدخل نظري وكمي"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 20.

7- أهداف المؤسسة

مما لا شك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ لابد أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسة أو الهيئة أو المجتمع المتخذ فيه القرار، فأهداف المؤسسة مثلا هي محور التوجه الأساسي لكل العمليات لها، لذلك فإن بؤرة الاهتمام في اتخاذ القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المؤسسة الاستراتيجية.

8- الثقافة السائدة في المجتمع

تعتبر ثقافة المجتمع وعلى الأخص القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية اتخاذ القرار، فالمؤسسة لاتقوم في فراغ وإنما تباشر نشاطها في المجتمع وللمجتمع، ومن ثم فلا بد من مراعاة الأطر الاجتماعية و الثقافية للمجتمع عند اتخاذ القرار.

9- الواقع و المعلومات المتاحة

لايكفي المحتوى القيمي أو المحتوى الأخلاقي كما يسميه البعض بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقيقة والواقع وما ترجمه من وسيلة أو بديل على بديل.

10-العوامل السلوكية

يمكن تحديد الإطار السلوكي لمتخذ القرار في ثلاث جوانب هي:

أ- الجانب الأول: ويتعلق بالبواعث النفسية لدى الفرد ومدى معقوليتها والتي يمكن من خلالها تفسير السلوك النفسي للفرد في اتخاذ قراره.

ب- الجانب الثاني: ويتصل بالبيئة النفسية للفرد حيث تعتبر المصدر الأساسي الذي يوجه الشخص إلى اختيار القرار بين البدائل التي أمامه، ومن ثم كان اتخاذه له.

ج- الجانب الثالث: دور التنظيم ذاته في خلق البيئة النفسية للفرد من خلال:

- تحديد الأهداف له؛
- إتاحة الفرص للممارسة الإدارية واكتساب الخبرة داخل التنظيم؛
- مده بالمعلومات والبيانات والبدائل؛
- إسناد المسؤوليات له مع منحه القدر اللازم من السلطة.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار السابق ذكرها من خلال الشكل التالي:

د- عدم القدرة على فهم التحول على النمط والنماذج؛

هـ- الإنغماس في المشكلات اليومية؛

و- السياسات الداخلية؛

ز- نقص التحكم في الإدارة؛

ح- العجز الشامل على مستوى المؤسسة؛

ط- ضعف نظام التقارير؛

ي- عدم توافر البيانات الصحيحة؛

ك- عدم الكفاءة و الأهلية؛

ل- التردد والاضطراب؛

م- إشترك عدد كبير في عملية اتخاذ القرار.

ثانياً: ظروف عملية اتخاذ القرار

يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بحل المشكلة في المنظمات، في ظل ثلاث ظروف هي:¹

1- التأكد التام

تظهر حينما تتوفر المعلومات الكافية لتوقع نتائج كل بديل بشكل مسبق وقبل تنفيذه، وتعتبر حالة التأكد الحالة المثالية لحل المشكلة الإدارية واتخاذ القرار والتحدي الذي يواجهه متخذ القرار هو بكل بساطة تحديد البدائل التي تؤدي إلى الحل الأفضل او المثالي، ولسوء الحظ فإن التأكد يعتبر الحالة الاستثنائية لا القاعدة في اتخاذ القرار.

2- المخاطرة

حينما يفتقر متخذ القرار للتأكد التام فيما يتعلق بنتائج البدائل المختلفة، ولكنه يعرف الاحتمالات المرتبطة بحدوثها، والاحتمال هو درجة إمكانية ظهور الحدث، ويمكن تحديد الاحتمال اعتماداً على أساليب إحصائية موضوعية، أو اعتماداً على الحدس الشخصي، فمثلاً يتمكن المدراء من تحديد تقديرات إحصائية لرفض المنتج لعدم توفره على مواصفات معينة، أو قد يتمكن من تحديد هذه التقديرات اعتماداً على الخبرة السابقة، و تعتبر المخاطرة هي الحالة الشائعة اليوم في بيئة الأعمال.

3- عدم التأكد

تظهر حينما تتوفر معلومات قليلة لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد احتمالات النتائج المحققة للبدائل، ويعد هذا الطرف الأكثر صعوبة من الظروف الثلاث لاتخاذ القرار، ويضطر متخذ القرار

¹ - ماجدة العطية، "سلوك المنظمة - سلوك الفرد و الجماعة"، دار الشروق للنشر و التوزيع، غزة، فلسطين، 2003، ص 191.

للاعتداف بدرجة كبيرة على قدرة الفرد أو الجماعة على الابتكار لتحقيق النجاح في حل المشكلة، وتتطلب بدائل متميزة جديدة، بدائل ابتكارية و تتأثر الاستجابة لعدم التأكد بالحدس والتخمين المعرفي والإحساس، هذا و أن ظرف عدم التأكد قد يتحسن بالتغير السريع في بيئة المؤسسة فيما يتعلق بالظروف الخارجية، و متطلبات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تحليل و اتخاذ القرار، وتأثير الأفراد على المشاكل وتعريف البدائل، وقد أطلق على مثل هذا الظرف مصطلح فوضى المنظمة، التي تظهر حينما يكون القسم في المنظمة في حالة تحول تتميز بتغير سريع جدا وانعدام الشرعية، وتعتبر هذه الحالة من الحالات الخاصة جدا، ولكن يظهر أن العديد من المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية وتلك التي تتوسع عالميا في عملياتها، تشترك بالعديد من هذه الخصائص لفوضى المنظمة. في ظل هذه الظروف فإن متخذ القرار بإمكانه الاستعانة بمجموعة من الوسائل التي تساعده على اتخاذ القرار، وهي تتنوع وتختلف باختلاف الظروف، ففي ظل التأكد بإمكان متخذ القرار استعمال: البرمجة الخطية، شبكة عمل Pert إلخ، أما في ظل المخاطرة فمتخذ القرار يمكنه الاستعانة بمختلف طرق حساب الاحتمالات كالأمل الرياضي، أخيرا في ظل عدم التأكد بإمكانه استعمال عدة طرق للمقارنة مثل (أقصى/أدنى) - Max/Min أي أقصى قيمة في مجموعة أدنى القيم، أقصى/أقصى - Max/Max أي أقصى قيمة في مجموعة أقصى القيم، أدنى/أقصى - Min/Max أي أدنى قيمة في مجموعة أقصى القيم).¹

ثالثا: مشاكل ومعوقات عملية اتخاذ القرار

يواجه متخذ القرار مشاكل ومعوقات في عملية اتخاذ القرار ونستطيع أن نقسم هذه المشاكل إلى ثلاث أنواع ، وسنقوم بتقديمها على التوالي كما يلي:²

1- المشاكل والمعوقات الإدارية

تتمثل في:

- أ- المركزية الشديدة وعدم التفويض مما يصعب من تطبيق القرار ومدى قبوله عند العمال؛
- ب- الوضع التنظيمي للأجهزة الإدارية مثل تعدد مستويات التنظيم، تشتت أقسام التنظيم الواحد، التكرار والإزدواجية في اختصاصات، وجود تنظيمات غير رسمية داخل الأجهزة الإدارية؛
- ج- البيروقراطية وتباين وتعقد الإجراءات؛

¹ - عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، "ماهية اتخاذ القرار و الطرق الكمية المساعدة في صنعه بالمؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص ص 6-7

² - نصر كاسر المنصور، "الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص38.

- د- عدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار؛
- هـ- التخطيط الغير سليم.

2- المشاكل والمعوقات البيئية

تتمثل في:

- أ- عدم استقرار الأنظمة السياسية؛
- ب- الموروثات الاجتماعية وما يرتبط من عادات وتقاليد؛
- ج- غموض وجمود الأنظمة واللوائح؛
- د- عدم الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الإدارة.

3- المشاكل والمعوقات النابعة من وضع القيادات الإدارية

تتمثل في:

- أ- عدم توفر الإطارات القيادية ذات الكفاءة؛
- ب- عدم سلامة طرق وأساليب اختيار القيادات الإدارية؛
- ج- فرق القيادات من المسؤولية لاتخاذ القرار في كل المشاكل الطارئة؛
- د- عدم إحساس القيادات بالأمان والاطمئنان الوظيفي والنفسي عند اتخاذها.

المطلب الرابع: أساليب ومراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل للوصول الى القرار النهائي المرتقب منها والذي يجب المبادرة في تنفيذه ومراقبته نهائيا، إلا أن هذه المراحل لابد أن تقترن بمجموعة من الأساليب التي قد تكون بدائية أو عصرية أو ما يعرف بالأساليب العلمية في اتخاذ القرارات وفق ما سيتم عرضه:

أولاً: أساليب اتخاذ القرار

تتعدد أساليب اتخاذ القرار وتتنوع في صعوبة اتخاذها أو سهولتها بالنسبة للجهد والتكلفة والوقت والدقة في تقدير النتائج، ويعتبر الحدس والحكم الشخصي من أسهل أساليب اتخاذ القرار ثم تتدرج تلك الوسائل في الصعوبة والتعقيد حين استخدام الأساليب الكمية الحديثة في اتخاذ القرار، ويمكن تصنيف الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرار إلى ما يلي:¹

¹ - شريف غياط، فيروز رجال، "الموازنات التقديرية أداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة CYCMA"، الملتقى الدولي: صنع

القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009، ص ص 4-5.

1- أسلوب الحدس الشخصي أو البديهية

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الجدلية في اتخاذ القرار كونه يفتقر للأساس العلمي الصحيح، فهو يعتمد على الحدس الشخصي لمتخذ القرار ونظرته للأمور وتقديره لها على أساس شخصي، كما أنه غالباً ما يستمد حكمه من خبراته السابقة وخلفياته الثقافية والمعلومات المتوفرة لديه، وطالما أنه لا يستخدم طريقة موضوعية أو معايير معينة في اتخاذ القرار، فإن نجاح نتائج التنفيذ أو فشلها يعتمد على مدى نجاح قدراته النظرية أو فشلها في فهم المعلومات واستخدامها لوضع قواعد تقديرية لاختيار الحل المناسب.

2- أسلوب مراجعة القوائم

يعتبر هذا الأخير أكثر الأساليب بساطة حيث يقوم على تحضير قائمة تحتوي على عدد كبير من العوامل التي تؤثر على نتائج القرار، على أن تكون هذه العوامل إيجابية حتى يتم اختيار البديل المناسب من بين البديلين فقط.

3- الأسلوب الوصفي

يقوم هذا الأخير على وصف الحقائق والعلاقات الموجودة بين متغيرات مشكلة ما، حيث يدرس المسؤول صفات كل متغير (الإيجابية والسلبية)، ثم يحدد أهمية كل متغير ليحدد في الأخير النتائج التي تنتج عن اختيار متغير دون غيره من المتغيرات، ومن ثم يبني على هذه النتائج قراره النهائي، ويتضمن هذا الأسلوب مجموعة من الطرق المستخدمة في اتخاذ القرار، هي طريقة التصنيف أو الأولويات وطريقة تحليل تشكّل الحالة.

4- الأسلوب المعياري

يتضمن هذا الأسلوب بعض الأساليب الكمية المستخدمة في اتخاذ القرار، لاسيما في حالات المخاطرة وعدم التأكد، إذ يمكن من التوسع في دراسة العلاقات التي تربط بين المتغيرات والعوامل المختلفة التي تؤثر في اتخاذ القرار وعلى تحديد النتائج التي يعطيها كل قرار بشكل كمي بعيداً عن التقدير الشخصي، ومن الطرق المعيارية المستخدمة في اتخاذ القرار نذكر:

- أ- نقطة التعادل؛
- ب- مصفوفة العائد؛
- ج- شجرة القرارات؛
- د- الرقابة على المخزون؛
- هـ- التحليل الحدي.

5- الأساليب الكمية

يعتمد هذا الأسلوب بخلاف الأساليب السابقة على استخدام مجموعة من الأدوات والطرق الرياضية و الإحصائية وتقنيات الحاسوب، تعتمد الطريقة العلمية في اتخاذ القرارات بعيدا عن العشوائية وأساليب التجربة والخطأ¹، التي تعمل على تحليل البيانات و المعلومات للوصول إلى القرار المناسب، إلا أن هذا لا يعني أن استخدام هذه الأساليب سوف يلغي التقديرات الخاطئة أو احتمالات الوقوع في الخطأ، لكن نسبة الخطأ ستكون أقل ما يمكن استخدامه.

كما يمكن تعريف الأساليب الكمية بأنها: "تشكيلة عامة من الطرق العددية لتحليل وحل المشكلات."²

ثانيا: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بمراحل عديدة هي:

- تحديد المشكلة؛
- تحديد البدائل؛
- تقييم البدائل؛
- اختيار البديل الامثل (الأفضل)؛
- تنفيذ القرار؛
- متابعة تنفيذه وتقييمه.³

1- تحديد المشكلة

الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرارات تتمثل في إدراك و تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، فالمشكلة عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب فيها، ولقد أوضح "ألبرت أينشتاين" أن تحديد المشكلة يكون في الغالب أهم من حلها، ولكن للأسف الشديد فإن كثيرا من الباحثين بدلا من التركيز على وضع السؤال الصحيح يركزون على محاولة إيجاد الإجابة الصحيحة.⁴

¹ - أحسن طيار، "واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة ميدانية بقطب المحروقات في ولاية سكيكدة بالجزائر)"، المجلد 8، العدد 1، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، 2012، ص 152.

² - Donald Waters, "**Quantitative Methods for Business**", Fifthe Edition, Kindle Editio, FT Prentce Hall, New Jersey, 2011, p20.

³ - سهيلة عبد الله سعيد، "الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 12.

⁴ - Michel Derbelet, "**Economie D'entreprise**", Edition Foucher, Parise, 1992, p 11.

يعتبر تحديد المشكلة بشكل واضح ومحدد من أهم دعائم الوصول إلى قرار سليم يساعد على حل هذه المشكلة، ولذا يجب التفرقة بين الظاهرة والمشكلة، فالظاهرة هي عرض أو انحراف غير عادي عن الوضع المألوف زيادة ونقصا، أما المشكلة فهي السبب الحقيقي وراء حدوث الظاهرة، تبدو أهمية التفرقة بين الظاهرة والمشكلة من منظور الإنخداع بالظاهرة واعتبارها مشكلة سوف يؤدي للوصول على حلول لا تقضي على السبب الحقيقي للمشكلة وتعمل على اختفاء الظاهرة مؤقتا ثم بروزها مرة أخرى لبقاء المشكلة دون حل.¹

بعد أن يتم التعرف على طبيعة المشكلة وتحديدتها يجب ان يتم تحليلها، أي تصنيفها وتجميع البيانات والحقائق والمعلومات المتعلقة بها، ومن الضروري تصنيف المشكلة لغرض معرفة الفرد الذي سيقوم باتخاذ القرارات بشأنها والأفراد الذين يجب استشارتهم عند اتخاذ القرار والذي يجب أن يبلغوا بصور القرار ومحتواه، والأفراد الذين سينفذون القرار.²

2- تحديد البدائل

يتم في هذه المرحلة حصر البدائل الممكنة للمشكلة وفقا للبيانات والمعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، و استبعاد البدائل غير المناسبة حتى يتسنى إيجاد حل ممكن للمشكلة.³ ويقصد بهذه المرحلة التفتيش و التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة وهذه المرحلة تلي مرحلة تحديد المشكلة، وهي تفترض اقتراح بدائل أو حلول مختلفة، وهذا ما يعتمد على قدرة الإدارة على التحليل و الابتكار لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين، وقد يقتضي الموقف الذي يواجهه المدير بأن لا يتخذ قرارا، فعدم اتخاذ قرار قد يكون بحد ذاته حلا أمثليا.⁴

3- تقييم البدائل

بعد تحديد البدائل المتاحة للمدير، وجب عليه بعد ذلك تقييم كل بديل من خلال النقاط التالية:⁵

- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توافر الإمكانيات المادية و البشرية لتنفيذه؛

¹ - ساندي بوكراس، "حل المشاكل و اتخاذ القرارات الفعالة"، ترجمة نيب توب لخدمات التعريب والترجمة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 45.

² - عبد السلام مخلوفي، كمال برباوي، " دور نظم الإتصالات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 8.

³ - أحمد محمد المصري، "الإدارة الحديثة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 252.

⁴ - فتيحة بلحاج، "الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار"، العدد 7، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 272.

⁵ - خليل محمد العزاوي، "إدارة اتخاذ القرار الإداري"، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 26.

- تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث الاقتصاد والسرعة و الإتقان؛
- أثار تنفيذ البديل داخل المؤسسة أو خارجها في المجتمع ككل؛
- الآثار النفسية والاجتماعية للبديل؛
- مناسبة الوقت والظروف لتنفيذ هذا البديل؛
- استجابة المرؤوسين للبديل؛
- الزمن الذي يستغرقه هذا البديل.

ومن الطبيعي أن نجاح المدير في تقييمه للبديل يتوقف على مدى صدق وحدائة البيانات التي يجب أن يحاط بها، وعلى مدى وصول هذه المعلومات في الوقت قبل إصدار القرار.

4- اختيار أفضل بديل

في هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار، ولكن قبل اتخاذ القرار لا بد أن¹:

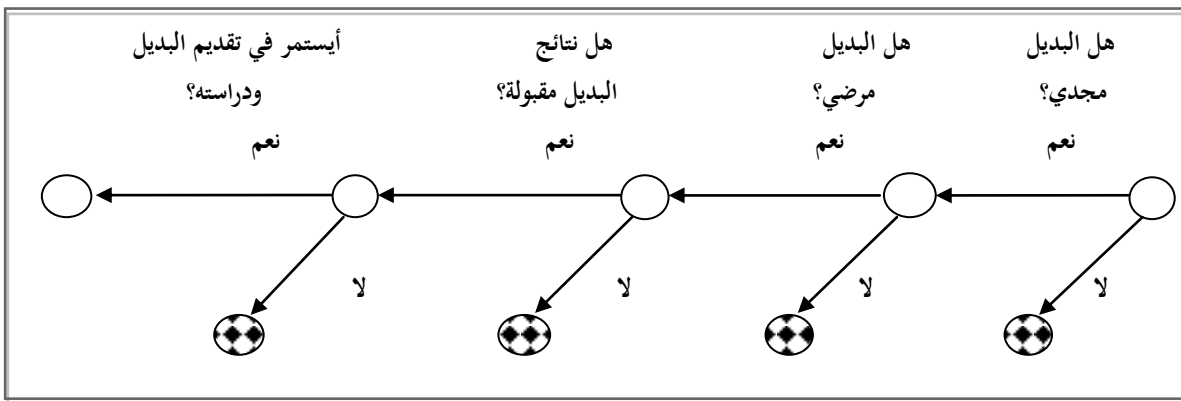
- تتم مراجعة الهدف و مطابقته مع البديل الذي تم اختياره والتأكد من أن هذا البديل سيحقق الهدف المطلوب؛

- يتم التأكد من أن هذا البديل لا يحتوي على أخطاء.

ويمكن القول أن هذه المرحلة هي عبارة عن مرحلة اتخاذ القرار ولعل هذه المرحلة هي أخطر المراحل وأصعبها وفيها يتم اختيار البديل المناسب.²

ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح مرحلة اختيار أفضل بديل:

الشكل رقم (03): اختيار أفضل بديل



المصدر: جلال إبراهيم العيد، "إدارة الأعمال"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، القاهرة، 2003،

ص235.

¹ - جمال لعويسات، "الإدارة وعملية اتخاذ القرار"، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 32.

² - عبد الحميد بوخاري، "دور المعلومات الإحصائية في اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسة"، عدد 2، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 155.

5- تنفيذ القرار

ما لم يوضع البديل موضع التنفيذ فإن القرار لا يعدو أكثر من كونه ناويا نوايا حسنة اتجاه حل المشكلة، ويتم وضع البديل موضع التنفيذ من خلال إتباع الخطوات التالية:¹

- أ- تحديد خطوات الحل (خطوة -خطوة)؛
- ب- الاتصال بأطراف المشكلة إذا كان ذلك ضروريا لإعلامهم بالحل المطروح وتهيئتهم لقبوله؛
- تحديد و تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الحل المقترح؛
- وضع جدول زمني لتنفيذ الحل المقترح؛
- إصدار القرار من الشخص المخول له اتخاذ القرارات حسب المستوى التنظيمي لمتخذ القرار.

6- متابعة تنفيذ القرار وتقييمه

متابعة تنفيذ القرار المتخذ تسمح بالتأكد بأن التنفيذ يسير بالصورة المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة، ولكي تمر مرحلة التنفيذ بنجاح هناك مجموعة من الخطوات يجب إتباعها، وهي:²

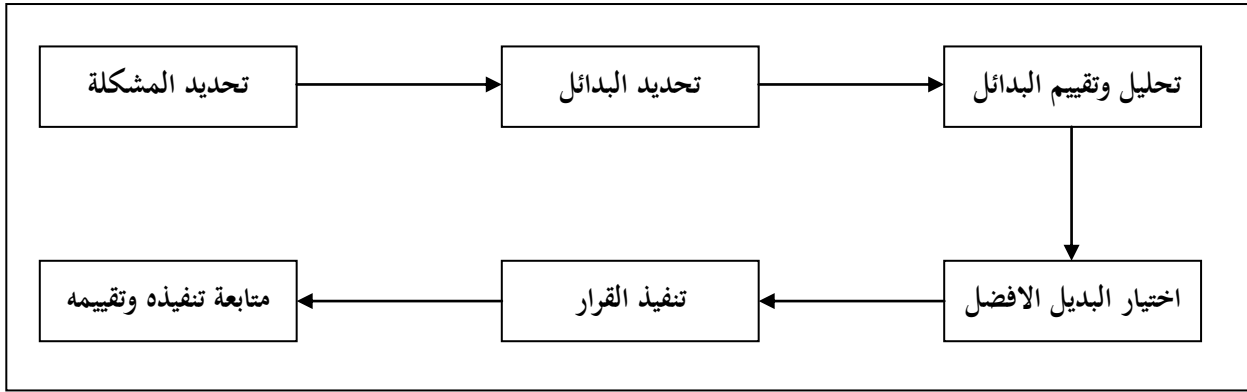
- أ- التأكد على أن كل فرد يجب عليه معرفة المهمة الموكلة إليه؛
 - ب- أن يلتزم الجميع بالخطوات المحددة طوال عملية التنفيذ؛
 - ج- وضع نظام للمتابعة والمراقبة؛
 - د- أخيرا، تحديد الخطط البديلة (خطط الطوارئ)، لمواجهة كافة المشاكل المتوقع حدوثها في المستقبل، وما يمكن عمله لتفادي هذه المشاكل.
- في إطار متابعة تنفيذ القرار يجب قياس مدى التقدم في تنفيذ القرار من حيث الوقت والموارد الأخرى والآثار المترتبة على القرار ومدى الالتزام بالجدول الزمني المعد للتنفيذ، وعند القياس تتم مقارنة النتائج بالخطة الموضوعية للتنفيذ، وإذا كان القرار لا يساهم في حل المشكلة تراجع خطوات القرار السابقة مباشرة وهي: اختيار البديل وتنفيذه.³
- المراحل السابق التطرق لها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

¹ - الطيب الوافي، "دور و أهمية نظم المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري-"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص95.

² - عبد العزيز بن محمد الحميضي، "عملية صنع القرارات وعلاقتها بالرضا الوظيفي -دراسة تطبيقية على العاملين في مجلس الشورى السعودي"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص 21-22.

³ - محمد قاسم القيروني، "مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 341.

الشكل رقم (04): خطوات عملية اتخاذ القرار



المصدر: محمد فريد صحن وآخرون، "مبادئ الإدارة و التنظيم"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 226 (بتصرف).

المبحث الثاني: الجانب النظري للاستثمار والمشروع الاستثماري

يعتبر الاستثمار من الطرق التي يتم إتباعها من أجل زيادة ثروات الدول والمؤسسات أو الأفراد أو غيرهم، مما ينجر عليه تحسين الأوضاع المحيطة بهم بصفة عامة، ويعد من الأدوات الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، والاستثمار ما هو إلا نتاج لفكرة تعرف بتنفيذ مشاريع استثمارية محتملة للاستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة سواء مادية، بشرية أو مالية، في هذا المبحث سيتم استعراض ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد وله صلة وثيقة مع مجموعة المفاهيم الاقتصادية بتعدد مجالاته أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيتم الخوض فيه وهنا سيتم عرض كل من تعريف ومبادئ الاستثمار، عناصره، أهميته وأهدافه كما يلي:

أولاً: تعريف الاستثمار ومبادئه

تعددت التعاريف التي تطرقت لمصطلح الاستثمار، نذكر منها:

الاستثمار لغة: " لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة، و ثمرة الشيء هو ما تولد عنه، و ثمر الرجال ماله أي أحسن القيام عليه و نماء."¹

من الناحية الاقتصادية يعد الاستثمار "عنصرًا رئيسيًا في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية و جزء مهم في الطلب

¹ - صفوت احمد عبد الحفيظ، "دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 18.

الكلية من ناحية أخرى، لهذا عرف رجال الاقتصاد الاستثمار بأنه إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع قصد زيادة الناتج في الفترات التالية.¹

أما من الناحية المالية فيعرف بأنه "توظيف الأموال في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف تكوين إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة."²

أما التعريف المحاسبي للاستثمار فجاء فيه أنه: "تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، و القيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، إشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة."³

من منظور المشرع الجزائري "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

- إقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، او توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكل؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية او كلية.⁴

إن الاستثمار مجال حيوي في اقتصاد أي دولة، فإنه يقوم على مجموعة من المبادئ، يمكن تلخيصها في:⁵

1- مبدأ الاختيار

إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن الفرص الاستثمارية المتعددة تتناسب مع حجم مدخراته.

2- مبدأ المقارنة

أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة وذلك بتحليل عناصر كل بديل في جوهره، ومقارنة نتائج التحليل لاختيار البديل الأفضل.

¹ - فضيل خان، شعيب محمد توفيق، "الضمانات و الحوافز التي تبنها المشرع الجزائري لتشجيع الاستثمار الأجنبي"، العدد الثالث، مجلة الحقوق والحريات، أعمال الملتقى الدولي السادس عشر حول: الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، يومي 23/22 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 441.

² - خولة شهاب نجم، "أهمية استخدام الأساليب الكمية و الرياضية في تقييم القرارات الاستثمارية (دراسة حالة)"، المجلد السابع و العشرون، العدد الخامس، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، العراق، 2014، ص 67.

³ - عبد القادر هاملي، سفيان بولعراس، "الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية و معوقات الواقع"، المجلد 3، العدد 3، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، أكتوبر 2016، ص 31.

⁴ - الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، "المتعلق بتطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47، المادة 2، ص 5.

⁵ - نصيرة بوعون يحيوي، "الضرائب الوطنية والدولية"، Pages Bleues، الجزائر، 2010، ص 72.

3- مبدأ الملاءمة

يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلاءم رغباته، سيولته وعمله....إلخ.

4- مبدأ التنوع

يلجأ المستثمر لتنوع استثماراته للحد من مجال المخاطرة.

ثانيا: عناصر الاستثمار

إن عملية الاستثمار تتحكم فيها مجموعة من العناصر هي:¹

1- التكاليف

يترتب على الاستثمار عدة تكاليف ثابتة أو متغيرة بالإضافة لمعدل الفائدة والضرائب؛

2- الإيرادات

ينتج عن الاستثمار مجموعة من العوائد المنتظرة و التي تتأثر بمستوى النشاط و نوع المنتج وحالة الاقتصاد والسوق.

3- التوقعات

من خلال التنبؤ بالعوائد المستقبلية للاستثمار حسب الظروف المحيطة به؛

4- الميل للاستثمار

عند امتلاك المستثمر القدرة على الاستثمار تصبح هناك رغبة حقيقية في الاستثمار.

ثالثا: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:²

- زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين؛
- توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين و العمالة الماهرة؛

¹ - مسعود صديقي، نمر محمد الخطيب، "التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2008-2009، ص 109.

² - موسى شقيري و آخرون، "إدارة الاستثمار"، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 20.

- إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين؛
- تصدير الفائض من السلع و الخدمات للخارج، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأس مالي.
- بالإضافة لما سبق فإن أهمية الاستثمار تكمن فيما يلي:¹
- أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة؛
- استغلال المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة للنشاط؛
- يزيد في تنوع الإنتاجية، و يفتح باب المنافسة في السوق التجارية، و المؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال، والتوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة و مسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات؛
- الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية؛
- الاستثمار يخلق أساسيات التنمية، و ندرة رأس المال و الاستثمار يؤثر في التنمية، و كذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى؛
- للإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة الاستثمارات، و استغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال؛
- الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها و عامل استمرارها و تطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي، كما أنه يعتبر عماد التنمية و النمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب و تطوير و ترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير إيجابي على مختلف النواحي و الأطراف.

رابعاً: أهداف الاستثمار

من المؤكد أن الاستثمار بالمفهومين الاقتصادي والمالي الذي تم التعرض له آنفاً، والذي يتمثل في توظيف أموال ضخمة في مشاريع يفترض أن تدر على صاحبها أرباحاً وتجعله يكسب أموالاً تفوق ما استثمره أضعافاً مضاعفة، الشيء الذي يدفعنا إلى التطرق لأهداف الاستثمار، ويستوي في ذلك أن يتعلق الأمر بأهداف من أجل النفع العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل القومي، وخلق مناصب

¹- André Bussery Charois, " Analyse et Evaluation des Projets d'Investissements", Paris, 1999, p64.

الشغل تقليلا من نسبة البطالة، كما هو الحال في المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة أو المشروعات الخاصة، و من أهم أهداف الاستثمار نجد: ¹

1- تحقيق العائد الملائم

مما لا شك فيه أن أول هدف للمستثمر من توظيف أمواله هو تحقيق عائدات ضخمة، وأن يدر عليه استثماره هذا أرباحا تلبي احتياجاته، وتسمح له بالاستمرار في مشروعه، بل وتمكنه من توسيع نشاطه الاستثماري.

إن الهدف الرئيسي لأي مستثمر هو تحقيق العائد، ويعرف العائد على أنه المبلغ الذي يحصل عليه المستثمر في وقت لاحق مقابل التضحية بالاحتفاظ بأمواله في الوقت الحاضر، و ذلك نتيجة استثماره لأمواله لفترة زمنية معينة. ²

فالعائد على الاستثمار هو مبلغ أو نسبة الأرباح المحققة من الاستثمار أو المحفز لكل استثمار يقوم به المستثمر، ويعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة عائد، وهذه النسبة تكشف عن ربحية المؤسسة في عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية، أو هو الربح أو الخسارة المترتبة على الاستثمار خلال مدة زمنية معينة. ³

2- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع

بما أن المستثمر يسعى إلى تحقيق الربح، كأول هدف له، فإنه إذا لم يفلح في تحقيق هذا الربح يسعى من باب أولى ألا يقع في خسارة وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة، لأن أي شخص يأمل في الربح يتوقع الخسارة، ولهذا فإذا لم يحقق مشروعه ربحا، فيسعى إلى المحافظة على رأس المال الأصلي؛

3- استمرارية الدخل

يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري، بل وسعيا حثيثا من أجل الزيادة في هذا الدخل؛

¹ - سليمان حاج عزام، "التلازم بين الاستثمار الناجح و مبادئ الشفافية و الديمقراطية"، العدد الثالث، مجلة الحقوق والحريات، أعمال الملتقى الدولي السادس عشر حول: الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، يومي 23/22 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 101-102.

² - أحمد بديار، "دراسة الجدوى الاقتصادية و تأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، المجلد 6، العدد6، مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر، جوان 2014، ص 131.

³ - V.Gangadhar, Ramesh Babu, "**Investment Management**", Anmol Publications, Pvt. Ltd, india, 2006, p28.

4- ضمان السيولة المالية

إن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل كالمصاريف اليومية الجارية، تجنباً للضائقة المالية التي قد يتعرض لها المشروع فيتعثر الإنتاج، وبالتالي قد تلحق به الخسائر.

المطلب الثاني: أنواع و مجالات الاستثمار

في هذا المطلب سنستعرض أهم أنواع الاستثمار التي يمكن التطرق لها من خلال عدة تصنيفات مع تحديد أبرز مجالات الاستثمار وفق التالي:

أولاً: أنواع الاستثمار

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظراً لأهدافها وطبيعتها وأهميتها و من هذه التصنيفات نذكر:¹

1- من حيث الطبيعة القانونية

يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

أ- **استثمارات عمومية:** و هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة .

ب- **الاستثمارات الخاصة:** و تتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة.

ج- **الاستثمارات المختلطة:** و تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2- من حيث المدة الزمنية

و تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

أ- **استثمارات قصيرة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب- **استثمارات متوسطة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات و تزيد عن السنتين، و هي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

¹ - محمد خميسي بن رجم، "الاستثمار و علاقته بالتنمية الاقتصادية"، ملحق وطني حول: قانون الاستثمار و التنمية المستدامة، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، يومي 28/27 نوفمبر 2012، ص ص 6-8.

ج- استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة و تفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

3- من حيث الأهمية و الغرض

تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

أ- استثمارات التجديد: و تتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، و ذلك بشراء الآلات و المعدات و جل وسائل الإنتاج، و ذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، و بالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية و زيادة الأرباح ، و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة .

ب- استثمارات النمو (الاستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات و ابتكارات جديدة و متميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، و هذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

ج- الاستثمارات المنتجة و الغير منتجة: و هي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية و بأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، و في حالة العكس فهي غير منتجة.

د- الاستثمارات الإجبارية: و تكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، و ذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الأخيرة كمًا ونوعًا.

هـ- الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، و تعويض ما أستهلك منه بأموال و اهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب و الظروف.

و- استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجها غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، و بالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها و المستهلكين لمنتجاتها.

4- من حيث الموطن

و تنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

أ- الاستثمارات الأجنبية: و تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر).

ب- الاستثمارات المحلية: و تتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، و لكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

5- من حيث الجهة المستثمرة

نتطرق إلى بعضها كما يلي: ¹

أ- الاستثمار الفردي: عندما يوجه الفرد مدخراته الفردية إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد.

ب- استثمار الشركات: عندما تقوم الشركات بتكوين رأسمال حقيقي جديد، وتمويله إما عن طريق الاحتياطات المكونة من الأرباح المحتجزة، وإما من القروض التي تحصل عليها هذه الشركات.

ج- الاستثمار العام: ويكون ذلك حينما يقوم القطاع العام- الحكومة- بتكوين رأسمال حقيقي جديد، إما من فائض دخله على إنفاقه العادي، وإما من حصيلة القروض التي يطرحها للاكتتاب العام، أو من القروض الأجنبية التي يحصل عليها من الهيئات أو الحكومات الأجنبية.

ثانيا: مجالات الاستثمار

يقصد به نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بغرض الحصول على عائد مثل مجال الصناعة، مجال الزراعة، مجال السياحة..... إلخ، و يتم تحديد هذه المجالات وفق التالي: ²

1- معايير تحديد مجالات الاستثمار

هناك معياران لتحديد مجالات الاستثمار:

- أ- المعيار الجغرافي: وفقا لهذا المعيار تقسم الاستثمارات إلى استثمارات محلية و استثمارات خارجية:
- تتمثل الاستثمارات المحلية في الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بصرف النظر عن أدوات الاستثمار المستعملة كالعقارات، المشروعات التجارية، الصناعية..... إلخ؛

¹ - الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، "الاستثمار السياحي في المناطق السياحية -دراسة حالة جيجل-"، الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تبازة، الجزائر، يومي 27/26 نوفمبر 2014، ص ص7-8

² - فريدة مزياي، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، العدد السادس، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص 57-58.

• تتمثل الاستثمارات الخارجية في الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة.

ب- المعيار النوعي: يأخذ هذا المعيار في الاعتبار محل الاستثمار و من ثم يمكن تقسيمها إلى ما

يلي:

• استثمارات حقيقية أو اقتصادية: يعد الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا إذا وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع إلخ، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية.

• الاستثمارات المالية: يقصد بها شراء حصة في رأس مال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع) تمنح لمالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق.

2- أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ومن أدوات الاستثمار ما يلي:

أ- العقار: إن المتاجرة بالعقارات تحتل المركز الثاني في مجال الاستثمار بعد الأوراق المالية، إذ تتوفر في الاستثمار بالعقار درجة عالية من الأمان لأن المستثمر يحوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية للتصرف فيه بالبيع أو التأجير، كما أن حمل السندات العقارية مضمونة تضمن لحاملها الاستيلاء على العقار في حالة عجز المدين عن تسديد قيمة السندات.

ب- المشروعات الاقتصادية: تعد المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا لتنوع أنشطتها في المجال الصناعي، الزراعي، التجاري و غيرها، كون المستثمر في المشروعات الاقتصادية يحقق عائدا معقولا مستثمرا، ويوفر له قدرا كبيرا من الأمان، وتوفر له ميزة الملاءمة إذ يختار من المشروعات ما يناسب ميوله، ويدير أصوله بنفسه أو يفوض الغير بإدارتها لحسابه، كما تحقق المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا من خلال إنتاج السلع أو تقديم خدمات للأفراد كما تعمل على توفير مناصب شغل.

المطلب الثالث: استراتيجية الاستثمار وعواملها

للخوض في أي استثمار لابد من مراعات الخطة الاستراتيجية المحددة لهذا الاستثمار مع مراعات عدة عوامل لهذه الاستراتيجية.

لابد من تحديد الخطوط العريضة لأي استثمار وفق استراتيجية معينة، من خلال معرفة نوع المستثمر في هذه الحالة وتبيان أهم العوامل التي يجب مراعاتها في إطار الاستراتيجية المراد العمل عليها وفق التالي:

أولاً: الاستراتيجية الملائمة للاستثمار

تبنى استراتيجية المستثمر على ضوء منحى تفضيله الشخصي، وهو المعيار الذي يصنف المستثمر إلى عدة أصناف:¹

1- العناصر المحددة لاستراتيجية المستثمر

يتميز المستثمرون عن بعضهم البعض من حيث ميولاتهم وأولوياتهم الاستثمارية، فكل مستثمر منحى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية، السيولة و الأمان، ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة، وعنصر الامان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع.

2- أصناف المستثمرين

طبيعياً أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، وتبعاً لهذا سوف يكون هناك مستثمراً يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية، بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة يذهب إلى أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطرة مرتفعة مقابل عائد مغري، وعليه فإن المستثمرين يصنفون إلى عدة أصناف تتمثل فيما يلي:

- **المستثمر المتحفظ:** هذا النوع من المستثمرين يهاب المخاطرة، و بالتالي لا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، ولكن لا يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها المنخفضة بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على عنصر المخاطرة، ويرجع هذا التفضيل إلى قيود موضوعية تتعلق بمحدودية الموارد لدى المستثمر،
- **المستثمر المضارب:** على عكس المستثمر المتحفظ، هناك نوع آخر من المستثمرين لا يهابون من المخاطرة فيفضلون الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة، وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة، بمعنى أن هذا الصنف من المستثمرين يعطي الأولوية لعنصر العائد مهما كانت المخاطر المرتبطة بالاستثمار.
- **المستثمر المتوازن:** هو المستثمر الرشيد الذي يأخذ الحل الوسط، فيوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان أو العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في أصول مالية ذات عائد ومخاطرة معقولين.

¹ - سليمة نشش، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص ص 3-4.

ثانيا: عوامل استراتيجية الاستثمار

إن كل استثمار وتوظيف أموال يستوجب على المستثمر أن يتخذ القرار الاستثماري و يرسم استراتيجية معينة لهذه الاستثمارات، مراعيًا في ذلك العوامل التالية:¹

1- التنوع في الاستثمار

و يقصد به الاستثمار في مشاريع مختلفة و التعامل مع أدوات استثمارية مختلفة و ذلك بهدف تقليل أو تجنب الخسائر و المخاطر الكبيرة و تحقيق أعلى الأرباح و العوائد.

2- آجال الاستثمار

لابد على المستثمر أن يحافظ على درجة السيولة المناسبة بالتوفيق بين الإستحقاقات و التدفقات.

3- حدود الإنكشاف

هي حدود لا يسمح بتجاوزها للتقليل من درجة المخاطرة فمثلا لا يبالغ بالاقتراض أو البيع والشراء من جهة معينة.

4- درجة التصنيف الائتماني

و يقصد بذلك السمعة الائتمانية و المركز المالي للمؤسسات، فكل مؤسسة لها درجة ائتمانية تتوافق مع المركز المالي، و لذلك فعلى المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية الملائمة من حيث العائد و درجة المخاطرة.

المطلب الرابع: المشاريع الاستثمارية

كثيرا ما نصادف في البحوث و الدراسات الخاصة بالاستثمار مصطلح "المشروع الاستثماري"، والذي يعتبره الأغلب مرادف لمصطلح الاستثمار، إلا أن هذا الفهم خاطئ، فالفرق الجوهرى بين المصطلحين يكمن في الفترة الزمنية، كون المشروع الاستثماري يسبق الاستثمار كعملية أو قرار نهائي، أي ان المشروع الاستثماري هو الخطة الأولية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار استثماري من أجل القيام باستثمار معين، ويتضح هذا المعنى أكثر من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم المشروع الاستثماري

قبل التطرق لتعريف المشروع الاستثماري لابد من تحديد ماهية المشروع أولاً، هذا الأخير الذي تعددت التعاريف التي تطرقت له ونذكر من أهمها:

¹ - أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص ص 20-21.

يعرف المشروع على أنه: "عبارة عن مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات التي تستهلك موارد محدودة، ومن المتوقع أن تولد إيرادات (عوائد) نقدية أو غير نقدية."¹

كما يمكن تعريف المشروع على أنه : "فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات المشروع على تكاليف إنشائه وتشغيله."²

من خلال تعريف المشروع يمكن القول بأن المشروع الاستثماري هو: "عبارة عن تخصيص موارد مالية وبشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على المجتمع ككل."³

وكتعريف أشمل للمشروع الاستثماري يمكن اعتباره "بمثابة قرار استثماري من أجل تحقيق هدف محدد ينحصر في تكوين تيار من الإنتاج على امتداد فترة زمنية معينة، بهدف تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو رفع كفاءة الطاقة القائمة أو كليهما معا."⁴

مما سبق نستنتج أن كل مشروع يتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن أنشطة المشاريع الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:⁵

1- الغرض

يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري؛

2- دورة الحياة

يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع ؛

3- الإنفرادية

يتميز كل مشروع بخصائص فريدة و مختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى؛

¹ - LASARY, "Evaluation et financement de projet", édition Dar El Othmania, Alger, 2007, p12.

² - عبد الكريم عبد العزيز مصطفى، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2004، ص 14.

³ - محمد عبد الفتاح العشاوي، "دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص 6.

⁴ - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص 13.

⁵ - منور أوسري، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية"، العدد السابع، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، جوان 2009، ص 331.

4- الصراع

يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة وكذلك تعدد الأطراف المهتمة به؛

5- التداخلات

يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط و تداخل مع مشاريع أخرى.

من خلال خصائص المشروعات الاستثمارية نستنتج أن تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية لدراسة جدوى أي مشروع استثماري، وهو يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:¹

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفعالية وزيادة الدخل الوطني؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج؛
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة؛
- ترسيخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع في السلع والخدمات الضرورية؛
- توفير فرص العمل و القضاء أو التخفيف من حدة البطالة.

ثانيا: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية الى عدة أنواع كل نوع يندرج ضمن معيار معين و نذكر من

أهمها:²

1- معيار قابلية القياس

و التي تنقسم المشاريع الاستثمارية وفقها إلى:

أ- **المشاريع القابلة للقياس:** وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي مثل: المشاريع الزراعية، الصناعية إلخ.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 331.

² - نصر الدين بن مسعود، "دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية- مع دراسة حالة شركة الإستمنت بنني صاف S.CI.BS"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص ص 37-39.

ب- المشاريع غير القابلة للقياس: وهي التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية مثل مشاريع الصحة، التعليم والبيئة.

2- معيار العلاقة التبادلة

ويضم المشاريع الاستثمارية التالية:

أ- المشاريع المستقلة: وهي تلك المشاريع التي يمنع إقامة إحداها إقامة الآخر طالما توفرت الموارد اللازمة؛

ب- المشاريع المتكاملة: وهي المشاريع التي يلزم إقامة إحداها إقامة الآخر، مثلا: خط مياه الشرب من أحد البحار و إقامة مشروع لتحلية مياه البحر، فإقامة الثاني ضروري لإقامة الاول يعني متكاملين حتى يكون هناك منفعة.

3- معيار طبيعة الاستثمار

في هذه الحالة قد يكون المشروع الاستثماري جديدا، أو استكمالا لمشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم، أو القيام بعمليات إحلال وتجديد للأصول التابعة أو إنتاج منتج جديد مثل المؤسسات الصناعية.

4- معيار نوع المنتج

طبقا لهذا المعيار يتم تصنيف المشاريع الاستثمارية الى مشاريع تقوم بإنتاج سلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقق إشباعا معيناً لمن يستهلكها مثل الأغذية، ومشاريع تقدم سلع غير ملموسة (الخدمة) وتحقق إشباعاً لمنلقبها أو المستفيد منها مثل التعليم، المستشفيات والبنوك.

5- معيار النشاط

في ضوء هذا المعيار يتم تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى:

أ- مشاريع صناعية: والمتمثلة في الصناعات الاستراتيجية مثل صناعات استخراج البترول والفحم، الذهب والمعادن الأخرى أو الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والغزل و النسيج ... إلخ.

ب- مشاريع تجارية: وهي تلك التي تقوم على أساس عمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح مثل الاستيراد والتصدير، التجارة بالجملة والتجزئة.

ج- مشاريع زراعية: وهي المشاريع الخاصة بالزراعة مثل استصلاح الأراضي، الإنتاج الحيواني وغيرها.

د- مشاريع الخدمات: وهي التي تقدم خدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح.

6- معيار الحجم

يمكن تصنيفها إلى نوعين هما:

أ- مشاريع ذات الحجم الصغير: هي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير مثل بناء محل صغير.

ب- مشاريع ذات الحجم الكبير: وهي المشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثل بناء جامعات.

7- معيار الملكية

تنقسم المشاريع الاستثمارية وفق معيار الملكية إلى:¹

أ- المشاريع العامة: وتشتمل على كل المشاريع التي تمتلكها وتديرها الحكومة أو إحدى التنظيمات التابعة لها، سواء انفردت بذلك أو شاركت فيها الغير، وعموما توجد ثلاثة أشكال رئيسية للمشاريع العامة هي:

- المشاريع العامة المباشرة: وهي المشاريع التي تمتلكها السلطة العامة وتقوم بإدارتها وتحمل تبعاً لذلك كل المخاطر المرتبطة بها، وتدمج إيرادات ونفقات هذه المشاريع ضمن الموازنة العامة للدولة، كما قد تكون موازنتها ملحقة بالموازنة العامة مثل مشاريع النفقات العامة.

- المشاريع العامة المستقلة: وهي مشاريع تمتلكها الدولة ولكن لها كيان قانوني مستقل عن الموازنة العامة، ولها ميزانية مستقلة تخضع لرقابة خاصة.

- المشاريع شبه العامة: وتجمع هذه المشاريع بين ملكية الدولة وحق التصرف فيها للأفراد في شكل امتياز معين يعطي للقطاع الخاص حق استغلال مرفق أو نشاط معين.

ب- المشاريع الخاصة: وتشمل كل مشروع يكون مملوكاً ملكية خاصة لفرد أو أكثر، ويتمتع باستقلالية تامة دون تدخل مباشر من السلطات العامة.

ج- المشاريع المشتركة: وهي مشاريع تمتلكها الدولة و الأفراد معا في نفس الوقت.

ثالثاً: المراحل الأساسية لتقييم المشروع الاستثماري

لابد أن يمر المشروع الاستثماري على مجموعة من المراحل المتسلسلة من أجل الوصول في النهاية

إلى القرار النهائي، وتتمثل المراحل الأساسية التي لابد منها في:²

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع - تحليل جزئي-"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص ص 45-

46.

² - صالح محمد الحناوي، "دراسات جدوى المشروع الأساسية والمفاهيم"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 14. (بتصرف)

1- مرحلة التعرف على الفرصة الاستثمارية

إن تحديد الهدف المرغوب فيه من الاستثمار يمثل نقطة البداية في تحليل المشروع، وقد يكون هذا هو التأكد من إمكانية إضافة سلعة جديدة أو شكلا جديدا في السلع الحالية أو تطوير المنتج الحالي باستخدام مواد من نوع جديد، وقد يكون مصدر الأفكار الجديدة المتعلقة بالسلع أو التوزيع هو الطريق الغير رسمي المتمثل في الآراء التي يبديها المتعاملون مع المؤسسة، وكذا الموزعين والمنافسين وغيرهم، كما أن المصدر قد يكون الطريق الرسمي المتمثل في أسلوب داخلي مخطط ومنظم لتنمية الأفكار الجديدة.

2- مرحلة الدراسة التمهيديّة

هي المرحلة التي يتم فيها تقرير مدى صلاحية المشروع على أساس مؤقت، وهي لا تختلف عن الدراسة التفصيلية في هيكلها ولكن في تفصيل المعلومات وعمق التحليل في الثانية عن الأولى لجوانب الفرصة المتاحة، ولكن في بعض الحالات قد يكون هناك عمق في الدراسة القانونية وأحيانا البيئية في المرحلة التمهيديّة بشكل أكبر من التفصيلية، ويرجع ذلك إلى ضرورة التأكد من عدم وجود قيود قانونية أو مشاكل بيئية ناجمة عن المشروع تدفع إلى التوقف الضروري عن القيام بمثل هذه الفكرة الاستثمارية، فمن خلال هذه الدراسة يتم الإعلان بالسماح للاستمرار في الدراسة التفصيلية أو التوقف.

3- مرحلة الدراسة التفصيلية (التحليلية)

يتم القيام بالدراسات التفصيلية في حالة ما إذا أسفرت دراسات المرحلة التمهيديّة عن مؤشرات مبدئية لصلاحية المشروع، وفي هذه الحالة ينبغي توفير جميع البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار، وهي حصيلة مجموعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة، والتي يمكن تحديدها في: دراسة بيئية، دراسة قانونية، دراسة تسويقية، دراسة مالية، ودراسة اقتصادية واجتماعية. إن آخر ما تختتم به المرحلة التحليلية هو تقرير الاقتراح الاستثماري للمشروع، والغرض منه هو إقناع مصادر الأموال بأن المشروع يمثل استثمارا مرغوبا فيه.

4- مرحلة اتخاذ القرار النهائي (التقييم)

لا بد من اتخاذ قرار القيام أو عدم القيام بالمشروع الاستثماري، فبالنسبة لرجل الأعمال، فإن مرحلة الدراسة المالية تعتبر كافية حتى يتمكن من اتخاذ قرار القبول أو الرفض، فهو تهمة بالدرجة الأولى الربحية التجارية، أما المسؤول الحكومي عن التخطيط فهو يهتم أكثر بالدراسة الاقتصادية حتى يتخذ

القرار، لأن له أهداف استراتيجية وطنية يسعى إلى تحقيقها من خلال هذه المشاريع، فهو يهتم أكثر بالربحية الاقتصادية و الاجتماعية.

المبحث الثالث: القرارات الاستثمارية

تعتبر القرارات الاستثمارية من أبرز القرارات المالية الواجب اتخاذها من أجل ضمان استمرارية نشاطها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لهذه القرارات وتحديد أبرز جوانبها النظرية وفق التالي:

المطلب الأول: مفهوم قرار الاستثمار

القرار الاستثماري كقرار استراتيجي تناوله العديد من الباحثين من جوانب عدة و لتبيان مفهومة سنركز في هذه النقطة على تحديد ما يلي:

أولاً: تعريف القرار الاستثماري وأهم صعوباته

من خلال التطرق لكل من المفاهيم المتعلقة بعملية اتخاذ القرار و الاستثمار و من ثم المشروع الاستثماري، كان الهدف من هذا الوصول إلى تحديد تعريف دقيق و بسيط للقرار الاستثماري، هذا الأخير الذي خصص له عدد كبير من الباحثين العرب أو الأجانب جزء لا يستهان به من بحوثهم لأجل التوسع فيه أكثر، لما له من أهمية بالغة في استمرارية المؤسسة وتطورها.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن القرارات الاستثمارية هي أحد أنواع القرارات المالية و التي تعد من أهم أنواع القرارات على مستوى المؤسسة و التي تعرف على أنها: "القرار الذي يشمل عدة قرارات، كالاختيار بين إعادة استثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح، والاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي".¹

من خلال هذا التعريف نستنتج أن القرارات المالية يندرج ضمنها:

- قرار التمويل الذي على أساسه يتم توفير السيولة اللازمة للمؤسسة؛
- قرار الاستثمار الذي من خلاله يتم استثمار هذه السيولة، من أجل تحقيق عائد مستقبلي (متوقع)،
- قرار توزيع الأرباح الذي يتم من خلاله توزيع العائد المحقق على الجهات المستفيدة.

من هنا و في إطار دراستنا للقرار الاستثماري وللتوسع أكثر في مفهومه نتطرق لأهم تعاريفه وفق

التالي:

¹ - محمود جمام، أميرة دباش، "أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل-"، العدد الرابع، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 71.

تم تعريف القرار الاستثماري على أنه هو: "عملية اختيار بديل استثماري واحد بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة."¹

ويعد "القرار الاستثماري من أهم و أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة في المؤسسة، إذ أن هذه القرارات تهدف لتحديد الهيكل المالي الأمثل لحجم الاستثمار، وتؤثر هذه القرارات على بقاء و استمرار ونمو المؤسسة."²

وكتعريف أشمل يمكن القول ان القرار الاستثماري هو "عملية اختيار بديل من البدائل الاستثمارية التي تم تحديدها بناء على مشروع استثماري مخطط له، مقابل المخاطرة بقدر من الأموال من أجل تحقيق عوائد مستقبلية متوقعة خلال فترة زمنية محددة، مع ضرورة مراعاة مختلف الظروف المحيطة بالمؤسسة، التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على هذا القرار."

من خلال التعاريف السابقة للقرار الاستثماري يمكن القول بأنه تواجه متخذ القرار صعوبات معينة وذلك لسببين هما:³

- إن القرار الاستثماري يعتمد كلياً على التنبؤات؛
 - مراعاة أن يكون الاستثمار الجديد متماشياً مع أنشطة الشركة و أهدافها و سياساتها.
- أما فيما يتعلق بالتجانس و التناسق بين قرار الاستثمار و أهداف و سياسات المشروع، فهي ليست عملية سهلة كما يعتقد، ففي كثير من المشروعات لا تكون الأهداف و السياسات معلنة بطريقة واضحة، وهذا يعني أن سياسة الاستثمار الغير المدروسة قد تتعارض مع هذه الأهداف مما قد يؤثر في مستقبل المشروع.

ثانياً: خصائص القرار الاستثماري

تتفرد قرارات الاستثمار بالعديد من الخصائص و السمات، و التي يمكن هيكلتها في أربع مجموعات أساسية من الخصائص، وهي على النحو التالي:⁴

¹ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 480.

² - khemici Chiha, "Finance d'entreprise (approche stratégique)", Houma édition, Alger, 2009, p (136-137).

³ - طاهر حيدر حردان، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 15. (بتصرف)

⁴ - الغالي بن إبراهيم، "اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 78-80.

1- الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني

إن هناك فاصل زمني واضح بين حدوث النفقة المبدئية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل، وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة واحدة، وإنما ينتشر حدوثها على مدار فترة زمنية لا تقل عن سنة، وهذا يثير مشكلة القيمة الزمنية للنقود، وبذلك فإن الخاصية للقرار الاستثماري يتفرع منها مجموعة من الخصائص ذات الصلة وهي:

- ترتبط قرارات الاستثمار عادة بالأجال الطويلة، لأن العوائد والمنافع المتولدة عنها لا تتحقق إلا بعد فترات زمنية معينة؛
- الفاصل الزمني بين وقت إنفاق الأموال لحظة اتخاذ القرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد دائما ما يكون نسبيا أطول مقارنة مع الإنفاق الجاري؛
- إن تخطيط قرارات الاستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة.

2- الخصائص التي ترتبط بظروف القرار الاستثماري

يحيط القرار الاستثماري عدد من المشاكل والظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس علمية للتعامل معها، وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص القرار الاستثماري المتعلقة بظروف القرار نفسه كما يلي:

- إن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث، نظرا لارتباط قرارات الاستثمار بعنصري المخاطرة وعدم التأكد و اقترانها بالمستقبل؛
- تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة العدول عنه دون تحقيق خسائر كبيرة، وهذا ما يتطلب المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل؛
- تواجه قرارات الاستثمار مشاكل التنبؤ بالمبيعات بسبب تقلبات مستويات الأسعار وكيفية تقدير تكاليفها للسنوات المقبلة والأرباح المحتملة، وكذا معدل تكلفة رأس المال.

3- الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي

يتميز قرار الاستثمار بأنه أكثر قرار الإدارة خطورة وأهمية، وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير، يترتب عليه التضحية بمبالغ ضخمة يتم انفاقها في استخدام معين، يصعب تحويلها إلى استخدام بديل دون أن يصاحب ذلك التحويل حدوث خسائر، ويمكن استخلاص أهم الخصائص المالية للقرار الاستثماري فيما يلي:

- معظم قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة نسبياً، يخصص جزء كبير منها في الاستثمار في الأصول الثابتة لفترة طويلة؛
- ترتبط قرارات الاستثمار بشكل وثيق بقرارات التمويل، مما يتعين معه تخطيط هيكل التمويل الأمثل عند اتخاذ قرار الاستثمار؛
- يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد المالية المتاحة حالياً للحصول على عوائد مغرية مستقبلاً، مما يستدعي من المؤسسة ضرورة البحث على مصادر تمويلية بديلة كالاقتراض.

4- الخصائص العامة

- إضافة للخصائص السالفة الذكر التي تميز القرار الاستثماري، إلا أن هناك مميزات أخرى عامة تميز القرار الاستثماري عن غيره من القرارات الأخرى، وهي:
- تتصف عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالواقعية؛
 - تتأثر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالعوامل الانسانية والنفسية لمتخذ القرار؛
 - القرار الاستثماري هو إمتداد من الحاضر إلى المستقبل؛
 - عملية اتخاذ القرار الاستثماري هي عملية مركبة من مجموعة من الخطوات والمراحل؛
 - تتصف عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالاستمرارية.

المطلب الثاني: أنواع ومحددات قرار الاستثمار

من خلال التطرق لكل من أنواع القرارات الاستثمارية المحتمل اتخاذها وتحديد أهم محددات هذا النوع من القرارات وفق التالي:

أولاً: أنواع القرارات الاستثمارية

وتتمثل هذه القرارات في: ¹

1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار

حيث يتم اتخاذ القرار الاستثماري بناء على عدد من البدائل المتاحة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، حيث يقوم المستثمر باختيار البديل المناسب وفقاً لما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، فيقوم بترتيب الاستثمارات طبقاً لأولوياته واهتماماته الخاصة بكل مرحلة، ومن ثم تنفيذ البديل الأفضل على أن يؤجل باقي البدائل إلى التوقيت المناسب في المستقبل إذا رغب في ذلك.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 43-

2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار

وهي الحالة التي يتعذر على المستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، ومن ثم عليه أن يحدد قرار الاستثمار في هذا البديل أو الاحتفاظ بأمواله دون استثمار، وعليه فإن هذا النوع من القرارات يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة وأضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

3- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا

إذ يمكن للمستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، ولكن إذا وقع اختياره على بديل معين من هذه البدائل المتاحة، فإن ذلك يمنعه من الاستثمار في بديل آخر في نفس الوقت، ومن هنا فإن المستثمر يتحمل تكلفة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة التي تعبر عن مقدار ما ضحى به نتيجة التخلي عن البديل الآخر.

4- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد و المخاطرة و عدم التأكد

فالقرارات التي يتم اتخاذها في ظروف التأكد تتسم بمخاطر ضئيلة جدا، وفي هذه الحالة يمكن لم اتخذ القرار الاستثماري اتخاذ قراره بسهولة وببساطة، حيث تتوفر لديه معلومات كاملة ودراية تامة بالمستقبل ونتائجه،

أما القرارات التي يتم اتخاذها في ظروف المخاطرة، فهي القرارات التي تتسم بنسبة معينة من المخاطر، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما كان احتمال نجاحها أكبر، ومن ثم فإنها تحتاج إلى دراسات قائمة وفق أسس ومناهج علمية لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساعد على تدني المخاطر ومن ثم اتخاذ القرار المناسب.

كما يوجد نوع آخر من القرارات يتم اتخاذها في حالة عدم التأكد، وهي القرارات التي تتميز بدرجة عالية من المخاطر (تقترب بقوة من 100%)، وهي قرارات نادرا ما تحدث في الواقع العلمي وتحتاج إلى خبرة وكفاءة عالية في مجال إجراء الدراسات الخاصة بها، وتحتاج إلى دقة كبيرة وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لاتخاذ القرار الاستثماري في مثل هذه الظروف.

5- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي و التحليل الكمي

فهناك قرارات استثمارية يتم اتخاذها بناء على إجراء مجموعة من التحليل الوصفية فقط وهي قرارات قليلة الحدوث، كما يوجد نوع آخر من القرارات التي تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا قليلة الحدوث، ولكن الواقع العلمي وظروف الاستثمار يحتم في غالب الأحيان الاعتماد على كلا التحليلين للوصول إلى اتخاذ القرار السليم.

6- القرارات الاستثمارية في مجال الأوراق المالية

ويتم تقسيم القرارات في هذه الحالة إلى: ¹

- **قرار الشراء:** يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.
- **قرار عدم التداول:** في هذا النوع يكون المستثمر إما أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، وفي هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر، وبالتالي لا يقوم بأي قرار سواء شراء أو بيع.
- **قرار البيع:** يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح، وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق، ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمه، وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

ثانياً: محددات القرار الاستثماري

للقرار الاستثماري محددات متعددة تؤثر فيه بشكل مباشر ويختلف هذا التأثير من حالة لأخرى، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي: ²

1- التطور التكنولوجي

مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين أو أي نشاط اقتصادي يعد من العوامل المهمة في خلق فرص استثمارية جديدة، إذ أن إنتاج مادة جديدة أو إتباع طرق إنتاجية متطورة في إنتاج السلع وفتح أسواق جديدة كلها تؤدي إلى زيادة الطرق الاستثمارية وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الاستثمار أو القيام باستثمارات جديدة.

2- اتجاه التوقعات ودرجة المخاطرة

يعد عامل التوقع بالظرف الاقتصادي من حيث درجة الإنتعاش و درجة الإنكماش (التفاؤل والتشاؤم) من العوامل المؤثرة أيضا في قرار الاستثمار و حجمه، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على تقديرات

¹ - سليمة نشنش، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-2.

² - عبد العزيز فهمي، "هيكل أساليب تقييم الاستثمارات"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2005، ص 150.

المستثمرين لما سيؤول إليه الاستثمار في مجال معين، أي تقديراتهم و توقعاتهم لعائد الاستثمار في مجال استثماري معين، فإذا كان التوقع بالإنعاش أي التفاؤل من حيث ازدياد حجم السوق المتوقع و استقرار الوضع السياسي، فإن ذلك سيشجع على زيادة حجم الاستثمار و توسع مجالاته، أما إذا كان التوقع بالإنكماش أي التشاؤم، من حيث ضيق نطاق السوق وعدم الاستقرار السياسي فإن ذلك سيؤثر سلباً على مقدار حجم الفرص الاستثمارية و بالتالي حجم الاستثمار، ذلك أن توقعات الربحية أو العائد المتوقع ستكون أقل مما هي عليه في الظروف الاعتيادية أو ظروف الإنعاش و التفاؤل.

3- حجم سوق الاستثمار و طبيعة المناخ الاستثماري

اتساع حجم السوق يعد من عوامل زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق الوفرة الاقتصادية، بالتالي زيادة حجم الاستثمار، إضافة إلى اتساع حجم السوق يؤدي إلى خلق فرص استثمارية جديدة و متكاملة أو مرتبطة مع الاستثمارات القائمة، كما أنه يؤدي إلى زيادة ربحية الاستثمارات القائمة مما يخلق فرصاً استثمارية جديدة، من خلال تأثيره في قرار استخدام واستثمار هذه الأرباح في مجالات متعددة، بالإضافة إلى المناخ الاستثماري الذي يتضمن العوامل الأساسية والتي تعتمد على درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي ودرجة كفاءة الدولة في بناء البنية الأساسية الأمر الذي يوفر المناخ السياسي و الاقتصادي والاجتماعي الملائم لخلق فرص استثمارية وزيادتها.

4- القوانين و التعليمات المالية

إن للقوانين و التعليمات المالية أثراً في زيادة حجم الاستثمار أو توسيع الاستثمار القائم، ومن هذه الأمور القانونية مسألة الضرائب التي تؤثر بشكل مباشر في قرار الاستثمار وفي تحديد اتجاهاته وطبيعة حجم العائد المتوقع من تلك الفرص الاستثمارية.

المطلب الثالث: المبادئ والأسس العلمية للقرار الاستثماري

هناك عدة مبادئ يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري من أجل ضمان السير الجيد لهذه العملية من خلال إتباع مجموعة من الأسس العلمية للوصول بها إلى الهدف المرجو من خلال ما يلي:

أولاً: مبادئ القرار الاستثماري

ولكي تكون عملية اتخاذ القرار الاستثماري فعالة يجب على متخذ القرار أن يراعي ما يلي:¹

¹ - محمد مطر، "إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العلمية"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2009، ص 39.

1- مبدأ تعددية الخيارات الاستثمارية

يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي أن الفوائض النقدية المتوفرة لديه نادرة ومحدودة، في حين أن الفرص الاستثمارية كثيرة، مما يفرض عليه اختيار البديل الأنسب بعد القيام بعملية المفاضلة بينها.

2- مبدأ الخبرة و التأهيل

يقضي هذا المبدأ إلى أن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لدى فئات المستثمرين، ويقسم متخذي القرار إلى ثلاث فئات هي:

- فئة المستثمرين السذج: حيث يملك هؤلاء فوائض يرغبون في استثمارها لكن لا يملكون الدراية والخبرة لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة؛
 - المستثمرون المحترفون: الذين يتمتعون بالخبرة و الدراية الكافية لاتخاذ القرار الاستثماري؛
 - الأفراد الذين يحترفون تقديم الاستشارة و النصح للمستثمرين من الفئة الأولى.
- لذلك يفترض في المستثمر الساذج أن يستعين في اتخاذ قراراته الاستثمارية بمشورة ذوي الخبرة ومشورة فئة المستشارين والمحللين المختصين لترشيد القرار الاستثماري.

3- مبدأ الملاءمة

ويشكل مبدأ الملاءمة ركنا مهما من الأركان الأساسية التي يفترض على المستثمر مراعاتها وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه.

4- الاستراتيجية الاستثمارية

ويطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العلمي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب ثم الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين مجالات وإدارات الاستثمار المتعددة والمتاحة له.

5- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

إذ تتلخص أهداف المستثمر في تحقيق عائد مستهدف على الاستثمار، مما يعني أن كل مستثمر يحدد العائد على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه من استثمارات و ذلك في صورة هدف، أو ما يعرف بالعائد على الاستثمار، أي أن المستثمر يحدد عادة العائد على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه من استثمارات، ولتحديد هذا العائد الهدف يجب أن يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل خصم ما يعادل العائد المستهدف، وذلك لإيجاد القيمة الحالية لهذه التدفقات، فإذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجبا هذا يعني أن الاستثمار مجد والعكس بالعكس، وبناء على

هذا لا يمكن للمستثمر أن يضمن تماما تحقق العائد المستهدف على استثماراته إلا بتحقيق شرطين وهما:

- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة مؤكدة تماما من حيث القيمة؛
- أن تكون مؤكدة تماما من حيث التوقيت.

و أي خلل يحدث في الشرطين السابقين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ينعكس ضمنا على العائد المستهدف، لذلك ينشأ عن احتمال عدم تحقق أي من الشرطين السابقين مخاطرة تحيط بالاستثمار، وتتوعد مخاطره ويتفاوت مداها وفقا لطبيعة أدوات ومجالات الاستثمار، ويمكن أن نصنف هذه المخاطر بوجه عام إلى مخاطر سوقية ومخاطر غير سوقية:

- ✓ **المخاطر السوقية:** أو العادية سببها يرتبط بظروف السوق المالي وبالظروف الاقتصادية وتنعكس آثارها على جميع أدوات الاستثمار ولا يمكن تجنبها بالتنوع؛
- ✓ **المخاطر الغير سوقية:** يصعب عادة التنبؤ بها وإذا حدثت فإن آثارها تنعكس على الأدوات الاستثمارية بعينها؛ من هنا يمكن تجنبها أو على الأقل تخفيض آثارها عن طريق الأدوات الاستثمارية.

ثانيا: الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

قبل اتخاذ قرار الاستثمار ينبغي الالتزام بمجموعة من الخطوات والأسس التي تقود إلى اتخاذ القرار الصائب، ومن بين هذه الأسس مايلي:¹

1- تحديد نوعية الاستثمار موضوع الدراسة

حيث أن هناك ثلاثة أنواع لمشاريع الاستثمار تتمثل في الآتي:

- استثمارات جديدة بهدف توليد طاقة إنتاجية جديدة لم تكن موجودة من قبل؛
- استثمارات توسعية وتتمثل في استثمارات إضافية مطلوب إضافتها لاستثمارات قائمة بالفعل بهدف إضافة طاقة إنتاجية جديدة؛
- استثمارات تتعلق بالإحلال والتجديد والتي تتمثل في عمليات إحلال أو استبدال بعض الأصول القديمة داخل دائرة عمرها الافتراضي بأصول أخرى جديدة كرد فعل لعوامل التقدم التكنولوجي.

¹ - محمد بوهالي، عمر لعيني، "مدى استخدام معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار في المؤسسة الإنتاجية: مؤسسة إنتاج الأنابيب الصناعية ALFAPIPE بغرداية"، المجلد 15، العدد 02، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار تلجي، الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص

2- تحديد البدائل الممكنة (أو المتاحة)

لحسم الموقف سواء كان الاستثمار جديداً أو توسعياً أو مرتبطاً بعمليات تجديد وإحلال.

- وهنا يمكن أن تتعدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار أو في حالات أخرى قد تنحصر هذه الاختيارات في بديل واحد، ففي حالات التعدد الأولى يتم تحديد مزايا وعيوب كل بديل (عائد وتكلفة) تمهيداً للاختيار، أما في الحالة الثانية فيتمثل التحديد هنا في تحديد التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل الوحيد المطروح تمهيداً لاتخاذ القرار المتعلق بالقبول أو الرفض.

3- تحديد مزايا وعيوب كل بديل

حيث يتم ذلك بإتباع طرق تقييم موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل المطروح والمرتبطة أساساً بعلاقة كل منها بتعظيم قيمة المؤسسة أو المشروع.

4- اتخاذ القرار الاستثماري

والذي يتم من خلال نتائج المرحلة السابقة، وذلك بإقرار البديل الذي ينتج عنه أفضل نتائج رقمية، ومن المنطقي أنه في تلك الحالة التي يكون أمامنا فيها بديل واحد فيصبح القرار إيجابياً أو سلبياً حسب اتجاه النتائج المستخلصة من تقييم البديل بالطرق المستخدمة.

المطلب الرابع: نماذج تقييم البدائل الاستثمارية والعوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

لاتخاذ قرار استثماري فعال لا بد من مراعاة مجموعة من العوامل المحيطة بهذا القرار والتي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن دولة لأخرى، بالإضافة إلى أنه لا بد من تحديد أهم النماذج التي بها يتم تقييم البدائل الاستثمارية واختيار أفضلها وفق التالي:

أولاً: نماذج تقييم البدائل الاستثمارية في ظل ظروف القرار الاستثماري: توجد بصفة عامة نماذج متعددة

تستخدم في تقييم البدائل الاستثمارية في ظل الظروف المحيطة باتخاذ القرار الاستثماري، وهي على النحو التالي:¹

1- نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في حالة التأكد

يمكن تقسيم النماذج المستخدمة في هذه الحالة إلى مجموعتين هما:

- نماذج لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود و تشمل:

- نموذج فترة الاسترجاع؛

¹ - حسين بلعجوز، محاد عريوة، "دور معلومات محاسبة التسيير الاستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص ص 8-9.

- نموذج العائد على الاستثمار؛
- نموذج معدل العائد المحاسبي.
- نماذج تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود و تشمل:
 - نموذج صافي القيمة الحالية؛
 - نموذج معدل العائد الداخلي؛
 - نموذج مؤشر الربحية؛
 - نموذج البرمجة الرياضية.

2- نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في حالة المخاطرة

هناك العديد من النماذج التي تستخدم في هذه الحالة و نذكر منها:

- نموذج صافي القيمة الحالية المتوقعة؛
- نموذج شجرة القرار؛
- نموذج نظرية المنفعة المتوقعة؛
- نموذج تحليل الحساسية؛
- نموذج القيمة المتوقعة؛
- نموذج البايزي؛
- البرمجة الرياضية الاحتمالية.

و تعطي هذه النماذج نتائج مختلفة حيث لا يوجد نموذج أمثل للتقييم و إنما لكل نموذج مزاياه و عيوبه.

3- نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في حالة عدم التأكد

من أهم النماذج المستخدمة في هذه الحالة نجد:

- نموذج المحاكاة؛
- نظرية المباريات؛
- نظرية الاحتمالات؛
- معيار أقصى-أقصى؛
- معيار أقصى - أدنى؛
- معيار الأسف؛
- معيار الاحتمالات المتساوية؛

- معيار الواقعية.

ثانيا: العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار

يتأثر الاستثمار بمجموعة من العوامل تتمثل في:¹

1- الظروف الاقتصادية

من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الراج و فترات من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية، و تتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة إيجابيا و سلبيا.

2- الظروف السياسية

تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة ما، ومن الأهمية أن تولى دراسة و تحليل الظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

3- الإمكانيات و الموارد المتاحة

بتضافر مجموعة من العوامل المادية و غير المادية لتحقيق الهدف منه.

4- أسعار الفائدة

سعر الفائدة هو الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض أي هو عبارة عن نفقة اقتراض النقود، و يتوقع أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار حيث أنّ الطلب على القروض لأغراض استثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.

5- التوقعات

إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف ينمو عن الثقة في المستقبل ومن هذا المنطلق فإن المستثمر إذا اخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة، بذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء اثبتت صحتها أو خطئها.

6- الأرباح

يمكن أن يتأثر قرار الاستثمار بالأرباح حيث أن المستثمر يسعى دائما إلى الاستثمار في المشاريع الأكثر ربحية من بين مجموعة فرص الاستثمار الممكنة و المتاحة.

7- الإدارة

تمثل الإدارة أحد أهم العوامل المؤثرة على نجاح العديد من الفرص الاستثمارية ويرجع ذلك إلى وعي الإدارة و إتزامها بالأسلوب العلمي في التسيير و الرقابة و حسن إدارة الموارد.

¹ - هوارى معراج و آخرون، "القرار الاستثماري- في ظل عدم التأكد والأزمة المالية-"، دار كنوز المعرفة، الاردن، 2013، ص ص

8- التشريعات الضريبية

إن التشريعات الضريبية و القوانين المتعلقة بالاستثمار تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى و السياسات العامة للدولة.

خلاصة الفصل:

عملية اتخاذ القرار عملية ديناميكية تتطوي على عدة عناصر مترابطة مع بعض، فهي تمس كافة الجوانب المهمة الخاصة بالمؤسسة، خاصة الجانب المالي، ممثلة أهمها في قرارات التمويل وتوزيع الأرباح والقرار الاستثماري، هذا الأخير الذي إرتكزت عليه دراستنا في هذا الفصل وتم التوصل إلى أن:

- تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية مستمرة ودائمة داخل أي مؤسسة كونها:
- عملية يسعى من خلالها متخذ القرار إلى تقسيم المهام وتدعيم المستويات الإدارية كل على حدى بما يناسبه من تفويض للسلطات؛
- المحرك الأساسي لمختلف وظائف المؤسسة كون كل وظيفة تنفرد بقراراتها الخاصة مع احترام ضرورة تماشيها مع القرارات المرتبطة بها؛
- عملية ديناميكية تتغير بتغير الظروف المحيطة بالمؤسسة وتواكب كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها لضمان السير الجيد لهذه العملية.
- الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد المالية التي تتوفر عليها المؤسسة والتي قد تكون ناتجة عن فائض مالي أو تم الحصول عليها لغرض ما؛
- التوسع في نشاط المؤسسة من خلال تحديد مشاريع استثمارية جديدة تضمن من خلالها المؤسسة استغلال مواردها المالية للحصول على أكبر قدر من العوائد المتوقعة عن طريق القرار الاستثماري؛
- تعتبر القرارات المالية التي ينجم عليها الحصول على عوائد كبيرة متوقعة (الاستثمارات) أو البدء في تسديد التزاماتها (القروض) بأنها قرارات طويلة الأجل تستغرق أكثر من سنة مالية للمباشرة فيها، وتتميز بعنصر المخاطرة؛
- تتميز القرارات المالية بجانب كبير من الخطورة لذا يجب على متخذها أن يكون فردا يتحلى بقدر كافي من المسؤولية والرشادة لضمان السير الجدي لهذه العملية.

الفصل الثاني

تبني المعايير المحاسبية

الدولية

من قبل المشرع الجزائري

تمهيد:

نتيجة العراقيل والمشاكل المحاسبية التي برزت بظهور الأزمة الاقتصادية أو ما يعرف عنها بالكساد الكبير (الإنهيار الكبير) سنة 1929 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بصورة واضحة كونها مست أبرز الكيانات الاقتصادية للدول الرأس مالية آنذاك، مما إنجر عنه تحولات اقتصادية كبيرة مست جوانب متعددة من أبرزها الجانب المحاسبي.

فكان ظهور التكتلات والجمعيات المحاسبية المحلية والدولية أحد الطرق المنتهجة لحل هذا النوع من الأزمات، ومن أهم الأفكار التي تم التوصل إليها ضرورة توحيد الأسس، المبادئ والمفاهيم المحاسبية لمحاولة تفادي هذا النوع من الأزمات في إطار ما يعرف بانفتاح السوق العالمية، ومن منطلق تحول المؤسسات على المستوى الدولي للبحث في سبل التوحيد، برز ما يعرف بالمؤسسات المحاسبية الدولية واللجان والمجالس المحاسبية التي أعطت ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية، والتي لاقت رواجاً كبيراً للعمل بها على الصعيد الدولي.

بما أن الجزائر من الدول التي تشتهر بتعاملاتها الدولية سواء عن طريق التصدير أو الإستيراد و أن بها عدد كبير من المؤسسات الأجنبية التي تنشط في نطاقها الجغرافي، فكان لا بد لها من التأقلم مع هذه المتغيرات المحاسبية على الصعيد الدولي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي.

من خلال الفصل التالي سنحاول التطرق لما يلي:

- **المبحث الأول:** بواكر ظهور المحاسبة الدولية؛
- **المبحث الثاني:** المعايير المحاسبية الدولية؛
- **المبحث الثالث:** النظام المحاسبي المالي من منظور المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: بؤادر ظهور المحاسبة الدولية

الاختلاف الذي طال السياسات والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي كان له الأثر الكبير على المعلومات المحاسبية التي تميزت بكونها غير قادرة على احداث توافق في وجهات نظر مستخدميها من دولة إلى أخرى، هذا التفاوت الذي ساهم في تفاقمه ظهور الشركات متعددة الجنسيات، وفي إطار تكافل دولي تم اللجوء إلى محاولة خلق فكر محاسبي موحد وإن لم يكن بالمعنى الحرفي للكلمة ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأهم جوانب بروز هذا الفكر من خلال مايعرف بالمحاسبية الدولية:

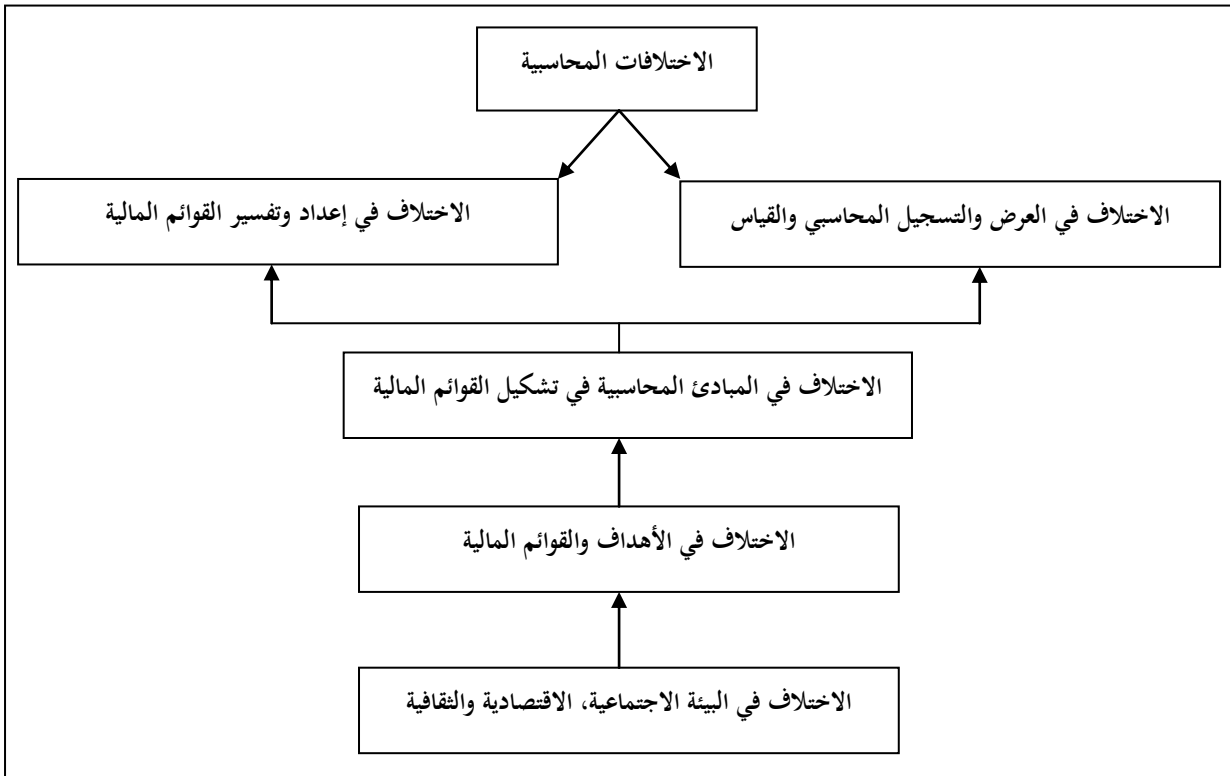
المطلب الاول: الاختلاف المحاسبي

يعتبر الاختلاف في الممارسات المحاسبية أحد أهم البؤادر التي ساهمت في خلق موجة من التحركات الدولية نحو وضع منهج محاسبي موحد وإزالة هذه الاختلافات للوصول إلى الهدف المرجو من ورائها، وفيما يلي سيتم التطرق لعوامل و مظاهر الاختلاف المحاسبي فيما بين الدول:

أولاً: عوامل الاختلاف المحاسبي

ساهمت العديد من العوامل في التأثير على المحاسبة سواء كمهنة أو كقانون عمل، من خلال إنفراد كل دولة بمجموعة من الخصائص والمحددات التي تعطيها طابع خاص بها، فكل دولة مستقلة بذاتها قوانين تحكمها، بالإضافة إلى أنها تحوز على نظام سياسي متميز بها، كذا اختلاف ظروفها الاقتصادية عن ظروف الدول الأخرى، وقيمها وعاداتها وتقاليدها التي تعطيها طابع خاص في مختلف المجالات الحياتية، ولتبسط هذه العوامل تم الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (05): عوامل الاختلافات المحاسبية



Source: Bernard Raffounier et autre, "La Comptabilité Internationale", Edition VUIBERT, Paris, 1997, P2.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الاختلافات المحاسبية فيما بين الدول تنجم أساسا عن العوامل المتعلقة بالبيئة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية هذه العوامل لها أثر كبير في توجهات و أهداف القائمين على النشاطات الاقتصادية حسب المحيط الذي تنشط فيه، هذا الاختلاف يترتب عليه أن لكل دولة ميزة خاصة في إعداد وتقديم معلوماتها المحاسبية في شكل قوائم وتقارير مالية، هذه الأخيرة التي تعد وفق مبادئ متعددة لكل تشريع بصيغته التي تخدم المتواجدين في محيطه مما يترتب عليها تناقض فيما بين المبادئ المحاسبية للدول الأخرى والتي قد يكون هناك تعاملات فيما بينها.

من منطلق اختلاف المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية ينجر عنه اختلافين هما:

1- الاختلاف في إعداد وتفسير القوائم المالية

من منطلق المبادئ المعمول بها يصبح هناك تعدد فيما بين الدول في إعداد القوائم المالية من خلال تجميع المعلومات المالية المتوفرة فيها، مع عدم مراعاة المبادئ التي تعمل على أساسها الدول التي قد تستقبل هذه المعلومة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات، هذا ما يترتب عليه اختلاف في تفسير هذه القوائم من جهة لأخرى أو من دولة لأخرى.

2- الاختلاف في العرض والتسجيل المحاسبي والقياس

فلكل دولة من منطلق مبادئها المحاسبية ميزة خاصة في قياس معلوماتها المالية و لها أسلوب محدد لتسجيل هذه المعلومات وتصنيفها وتقديمها للجهات التي تحتاجها عن طريق عرضها، فصيغة العرض هنا تختلف من جهة لأخرى ففي دول معينة لا بد من عرض القوائم المالية على المستفيدين منها، ومن جهة أخرى هناك دول أخرى تتحفظ فيما يخص عرض قوائم وعدم عرض أخرى أما من الجهة الثالثة تمتنع بعض الدول عن عرض معلوماتها بأي صفة كانت.

ثانيا: مظاهر الاختلافات المحاسبية

الاختلاف في الممارسات المحاسبية فيما بين الدول يمكن ملاحظته من خلال عدة مظاهر تتجلى في صعوبات تتصدى المؤسسات التي تسعى للتوسع من دولة إلى أخرى، أهم هذه المظاهر:¹

1- صعوبة إعداد قوائم مالية موحدة

تترتب عن عملية إعداد القوائم المالية الموحدة للكيانات التي لها عمليات مع جهات أجنبية أخرى جهود وتكاليف معتبرة، سببها تحويل العملة المحلية للعمليات الأجنبية، إلى عملة بلد المؤسسة الام، بالإضافة إلى أن قوائمها المالية المعدة وفقا للمبادئ والتشريعات المحلية للبلد الذي تنشط فيه ولترجمتها إلى قواعد البلد الأصلي تستدعي تطوير خبرة العاملين في المؤسسة ودراية كبيرة من قبلهم بالمبادئ المحاسبية لأكثر من دولة.

2- صعوبة الدخول إلى أسواق رأس المالي الأجنبية

من أجل أن تحصل المؤسسة على رأس مال أكثر أو أن تستقطب مساهمين من دول أخرى عن طريق إصدار أسهم أو اقتراض مالي من جهة أجنبية لا بد أن يتم إعداد مجموعة من القوائم والتقارير المالية وفق المبادئ المحاسبية المعمول بها في البلد الذي يتواجد فيه السوق المالية، مما يحمل الكيان تكاليف إضافية قد تكون أكبر من التكاليف التي تم بها إعداد القوائم المالية المحلية.

3- صعوبة قابلية القوائم المالية للمقارنة

تتسبب الاختلافات المحاسبية في انخفاض إمكانية مقارنة القوائم المالية بين المؤسسات في بلدان مختلفة، وهذا يمكن أن يؤثر بشكل كبير على تحليل القوائم المالية الأجنبية لاتخاذ القرارات الهامة التي من بينها قرارات الاستثمار أو التمويل عن طريق الاقتراض، كما يمكن أن يكون لهذا النقص أثر سلبي فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعاملات الأجنبية.

¹- Timothy S. Douppnik, Hector Perera, "International Accounting", Business and Economics, Paperback, 3ed Edition, USA, 2012, p p 31-33.

4- نقص المعلومات المحاسبية عالية الجودة

المظهر الرابع الخاص باختلاف الممارسات المحاسبية يعبر عنه بنقص معايير محاسبة عالية الجودة في بعض دول العالم، وهناك إجماع عام على أن تعثر العديد من البنوك في الأزمة المالية التي مست شرق آسيا سنة 1997 كان من أهم أسبابه عدم وجود شفافية في العمليات المحاسبية، إذ لم يتمكن المستثمرون والمقرضون من تقييم المخاطر بشكل كاف بسبب أن القوائم المالية لم تعكس مدى التعرض للخطر نظرا للاختلاف فيما يخص الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لهذه البنوك بصورة صادقة.

المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي الدولي

المخلفات التي إنجرت عن الاختلافات المحاسبية دفعت بالباحثين في هذا المجال إلى السعي نحو إعطاء حلول متعددة للنهوض بالمحاسبة على المستوى الدولي وتحقيق فكر محاسبي معاصر من بواره توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي من خلال ما يعرف بالتوحيد المحاسبي وفق التالي:

أولاً: مفهوم التوحيد المحاسبي

لغة يقصد بالتوحيد جعل الشيء واحداً أي التماثل، التناسق، التطابق والإعتدال.

أما من الناحية الإصطلاحية للتوحيد هو مصطلح كثير الاستعمال في ميادين متعددة خاصة في المجال الصناعي، ويقصد به توحيد أنواع وأشكال وأحجام منتج معين يلتزم بها عدد كبير من منتجي نفس المنتج، أما التوحيد المحاسبي يعني توحيد اللغة المحاسبية من خلال توحيد المفاهيم والمصطلحات واستعمال تعاريف موحدة وتوحيد المبادئ وحتى طرق العمل وإعداد المعلومات والإفصاح عنها وصولاً إلى توحيد أشكال القوائم المالية وتصنيف وترتيب محتوياتها.¹

كما يمكن تعريف التوحيد المحاسبي على أنه "خلاصة محاسبية موحدة لحسابات شركات مترابطة فيما بينها على الصعيد المالي".²

من خلال التعاريف السابقة ولكي يتم الاعتراف بأنه قد تم التوصل إلى مفهوم نهائي محدد بصورة واضحة لماهية التوحيد لابد أن يمس مستويات معينة تتمثل في:³

1- على مستوى المبادئ

إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الإهتمام بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي يتم توحيدها؛

¹ - Bernard Colasse, "Comptabilité générale (PCG et IAS)", Edition Economica, Paris, 2001, p25.

² - Josette et Max PEYRARD, "Dictionnaire de FINANCE", 2eme édition, librairie Vuibert, paris, 2001, p 65.

³ - مداني بن بلغيث، "شكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر"، العدد 01، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002، ص 53.

2- على مستوى القواعد

ويشمل في هذا المستوى توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية، وتتطلب هذه العملية مايلي:

أ- حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

ب- الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية؛

ج- الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

3- على مستوى النظم

ويشمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى ترميز النتائج المحاسبية والقوائم المالية بالإضافة على التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.

ثانيا: فوائد وصعوبات التوحيد المحاسبي الدولي: يترتب على التوحيد المحاسبي لو تم تطبيقه فوائد نذكر منها ما يلي: ¹

- زيادة دلالة البيانات المحاسبية، وذلك لقيامها على أسس موحدة ومفاهيم مشتركة بما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المحاسبة؛
- زيادة إمكانية وسهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بهدف قياس كفايتها النسبية أو لغرض اتخاذ القرارات؛
- زيادة قابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحد للتعديل بما يتفق والاحتياجات والمفاهيم الاقتصادية، فتعدد الأسس والطرق المحاسبية ووسائل التعديل بما يصعب من إمكانية إجرائه، لكن توحيد الأسس والطرق المحاسبية يترتب عليه توحيد أسس وطرق التعديل بما يزيد من إمكانية تحقيقه؛
- إمكانية وسهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة ومفاهيم محددة لما قد يطرأ من تقلبات في المستوى العام للأسعار؛

¹ - محمد ياسين غادر، "دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير محاسبة الدولية"، الجزء الثالث، العدد 25، مجلة المحاسب القانوني، العراق، أبريل 2004، ص 9.

- إذا ما تم الاتفاق على أسس ومبادئ محاسبية موحدة عالميا، فإن ذلك سيكون له أثر كبير في توجه البحث الأكاديمي المحاسبي على تحسين أداء المحاسبة لوظائفها عن طريق البحث في الوسائل البديلة بدلا من تركيزه حول الجدل في مزايا وعيوب البدائل المحاسبية الموحدة؛
- توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الاقتصادية إلى بيانات.

رغم فوائد التوحيد على الصعيد المحاسبي، تعرض هذا المفهوم كغيره من المفاهيم الجديدة إلى مجموعة من الصعوبات التي حالت دون تطبيقه تمثلت أهمها فيما يلي:¹

- تباين المستوى التعليمي بين الدول؛
- اختلاف النظام السياسي (رأس مالي، إشتراكي إلخ)؛
- اختلاف قانون الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى؛
- تباين كبير في مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة، الدول النامية ...)
- الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول.

المطلب الثالث: التوافق المحاسبي الدولي

إن محاولة إسقاط فكرة التوحيد المحاسبي على الواقع العملي مهمة جد صعبة، ولإعطائها جانب من القبول لدى الجهات المهتمة بالمحاسبة والساعية نحو خلق جو من التعاملات المتقاربة تم تخفيف حدة التوحيد على ما يعرف بالتوافق المحاسبي أي محاولة خلق جو من التناسب في المعاملات الدولية وفق التالي:

أولاً: مفهوم التوافق المحاسبي

التوافق المحاسبي هو "محاولة لجمع عدة أنظمة محاسبية مختلفة مع بعضها البعض، فهي عملية مزج وتقريب الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب لإعطاء نتائج متقاربة، عن طريق اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف."²

كما يمكن التعبير عن التوافق المحاسبي الدولي بأنه "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال."³

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 44.

² - Bernard Colasse, "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit", économica, paris, France, 2000, p 757.

³ - ثناء قبانى، "المحاسبة الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 170.

وكتعريف آخر للتوافق عرّف على أنه "التوفيق بأنه درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية".¹

من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:²

1- المؤسسات المعدة للقوائم المالية

يساعد التوافق المحاسبي على :

- أ- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية
- ب- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة ؛
- ج- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها ؛
- د- التمتع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون

2- الأطراف المستعملة للقوائم المالية

إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

3- الهيئات الأخرى

تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة ، هيئات مراقبة الأسواق

¹-Harry I.Wolk et Autres, "Accounting Theory : A conceptual and Institutional Approach " , SouthWestern Publishing Co, 3rd Edition, Ohio, USA,1992, p 527

²- مداني بن بلغيث، "التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم المبررات والأهداف"، العدد 4، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 118.

المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيح من تخفيض في تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرنامجها، والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجتمع.

ثالثا: مزايا ومعوقات التوافق المحاسبي الدولي

لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي مجموعة من المزايا والعيوب يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1- مزايا التوافق المحاسبي الدولي

- لقد أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة IFAD عام 2001 أن 25 دولة في عضو الاتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية، وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وإدراكا منها للمزايا الكثيرة لهذا التوافق والتي نذكر منها:
- أ- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
 - ب- تسهيل عملية الاتصال المالي وذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة، مما يرفع من فاعلية تشغيل الأسواق المالية؛
 - ج- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات؛
 - د- زيادة درجة انتظام وصدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها وأهميتها في عمليات المقارنة والرقابة واتخاذ القرارات؛
 - هـ- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف تعود بالفائدة على شركات التدقيق والخدمات الاستشارية المالية.

2- معوقات التوافق المحاسبي الدولي

- رغم المزايا السابقة في التوافق المحاسبي الدولي فإنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها:
- أ- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛
 - ب- تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛
 - ج- ضعف أو إنعدام -أحيانا- القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المنفق عليها؛

¹ - نور الدين مزياني، "النظام المحاسبي الجزائري الجديد - بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية-"، المؤتمر العلمي الثالث حول إدارة منظمات الاعمال "التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، البتراء، الاردن، 2009، ص 8-9.

د- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛

هـ- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي؛

و- التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛

ز- تعود المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى، خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛

ح- المعايير المحاسبية تصدر باللغة الإنجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية (غير الإنجليزية) أفقدها مضمونها الأصلي؛

ط- إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة، هذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها.

المطلب الرابع: المحاسبة الدولية

بروز الفكر الرامي لوضع منهج عمل محاسبي موحد لم يكن من فراغ، بل هو مخطط نحو توحيد الممارسات المحاسبية أو على الأقل توحيد المفاهيم المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة التي تم إدراجها ضمن محاولة خلق منهج محاسبي موحد على الصعيد الدولي، هذا الأخير يتطلب جهد وإمكانيات إن توفرت في دولة لن تتوفر بالأخرى لذا تم مسايرة هذه الاختلافات والسعي من جديد لخلق منهج محاسبي متوافق دوليا وهو ما أصبح يعرف بالمحاسبة الدولية وفق الآتي:

أولا: تعريف المحاسبة الدولية

لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه دوليا لمفهوم المحاسبة الدولية، وقد أسفر بحث أجري في ثلاث من الجامعات الأمريكية، وهي جامعة إلينوي ونيويورك وواشنطن عن ظهور ثلاثة مداخل لدراسة المحاسبة الدولية أدت لظهور ثلاثة مفاهيم لها وهي:¹

¹ - زين العابدين فارس، هادي محسن دعية، "دراسات وبحوث في المحاسبة الدولية"، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد، مصر، 2000، ص 18.

1- مفهوم المحاسبة الدولية (المدخل الوصفي المقارن)

وقد عرفت المحاسبة الدولية وفق هذا المفهوم "بأنها أحد فروع المحاسبة التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها" ويركز هذا التعريف على:

أ- دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة من خلال المفاهيم والفرضيات والأسس والقواعد المحاسبية؛

ب- دراسة الأنظمة المحاسبية للتحري عن أسباب اختلافها لاختيار النظام الأكثر ملاءمة؛

ج- الاعتماد على الدراسة الوصفية المقارنة للفرضيات والمفاهيم والقواعد والأسس.

2- مفهوم المحاسبة العالمية (المدخل النظري)

وقد عرفت المحاسبة الدولية بأنها "مجموعة المعايير والمبادئ الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي لتحكم الممارسة العلمية للمهنة" وقد ركز التعريف على:

أ- إن المحاسبة نظام عالمي يمكن أن تتبناه جميع الدول؛

ب- هدف المحاسبة الدولية توفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لخدمة المستثمر الدولي؛

ج- تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية من خلال الدراسات النظرية المكثفة.

3- مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الأجنبية (مدخل النقاط الخاصة)

وقد عرفت المحاسبة الدولية من خلال هذا المدخل بأنها "أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية للشركات متعددة الجنسيات" وقد ركز هذا التعريف على:

أ- الممارسات السائدة في علاقة الشركة الأم بشركاتها التابعة الأجنبية؛

ب- التركيز على المشاكل المحاسبية المتعلقة بترجمة القوائم المالية الأجنبية؛

ج- مبادئ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.

ثانيا: أهداف المحاسبة الدولية

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم الأهداف الرئيسية للمحاسبة الدولية كالتالي:

- دراسة النظم المحاسبية في دول العالم المختلفة للوصول إلى النظام الأكثر ملاءمة لاحتياجات تلك الدولة؛

- التوصل لأسس وقواعد ومعايير دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية؛

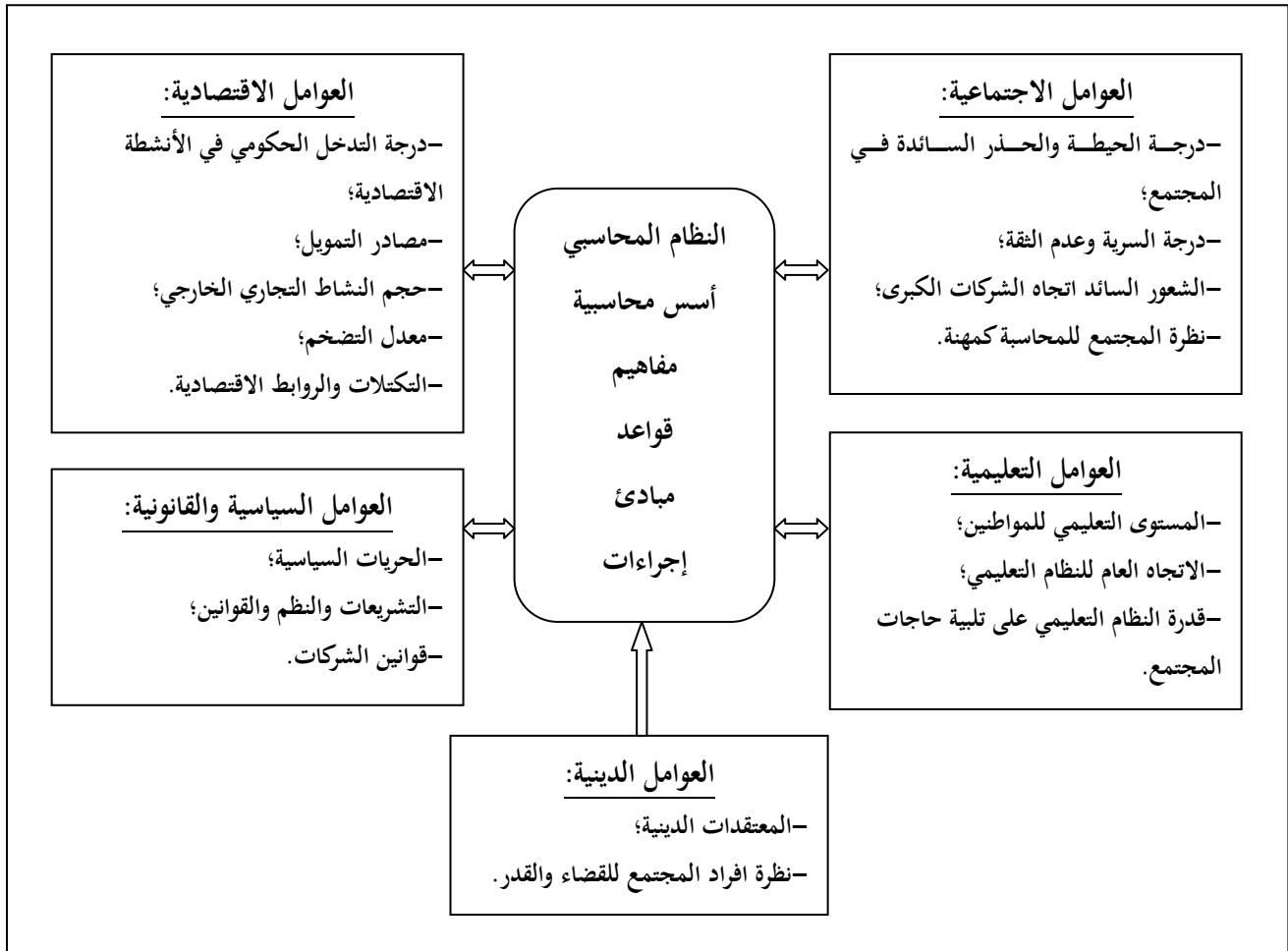
- إظهار أسباب اختلاف المعلومات والبيانات المحاسبية في تقارير الشركات الدولية؛

- توفير المعلومات المحاسبية الموحدة للشركات الدولية؛
- خدمة المستثمر الدولي من خلال توفير قوائم وتقاير مالية ملائمة لاتخاذ القرار؛
- معرفة مدى تأثير الأنظمة المحاسبية المختلفة على اقتصاديات الدول المختلفة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية

المحاسبة الدولية كنظام خاص لكل دولة هي نتاج لتفاعلات معقدة لمجموعة من العوامل البيئية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، التعليمية والدينية وهذه المجموعات لها تأثير كبير على طبيعة وعمل النظام المحاسبي المتبع في تلك الدولة، حتى ينعكس تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى بسبب اختلاف النظم المحاسبية بين الدول ويوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (06): العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية



المصدر: رأفت حسين مطير، "المحاسبة الدولية"، محاضرات في مقياس المحاسبة الدولية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،

2015، ص 10.

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية

للوصول إلى أساس موحد في العمل المحاسبي عن طريق تقليل الفروق المحاسبية الدولية و وضع مصطلح المحاسبة الدولية حيز التنفيذ تم إنشاء ما يعرف حاليا بالمعايير المحاسبية الدولية، التي من خلالها يتم تحديد أسس العمل المحاسبي مع مراعات ظروف كل دولة في هذا التطبيق وفيما يلي سيتم استعراض أهم الجوانب النظرية للمعايير المحاسبية الدولية:

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

من خلال التطرق لكل من تعريف المعيار الذي يعد أساس الانتقال لتعريف المعايير المحاسبية الدولية ومن ثم تحديد كما يلي:

أولاً: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

لغويا يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة اللاتينية (Norma) والتي تعني أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي، أما اصطلاحاً فتترادف استعمال كلمة (Norme) مع مفهوم القاعدة، فالمعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة، وتعددت وجهات النظر اتجاه تعريف المعيار فهناك من يرى أن المعيار عبارة عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تضيق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، وهناك من يعرف المعيار على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة، ويرى ليتلتون (Littleton) أن المعيار المحاسبي هو أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة.¹

يعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقاً لقياس على ضوءه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، أي كانت هذه المعايير يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين، هذه المقاييس منها ماهي طبيعية ومنها ماهي وضعية ومنها ماهي إلهية.²

من هذا المنطلق يمكن تعريف المعايير محاسبياً بأنها "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات".³

¹ - يوسف محمد جريوع، سالم عبد الله حلس، "المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 35.

² - محمد المبروك أبو زيد، "المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص 58.

³ - حسين القاضي، مامون محمود، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 103.

عموما تتكون المعايير المحاسبية، باعتبارها تعالج مشاكل محاسبية من ثلاثة أجزاء أساسية كالاتي:¹

- وصف مفصل للمشكلة المراد معالجتها؛

- عرض طرق لحل المشكلة؛

- اعتماد حل معين يكون مبررا.

أما المعايير المحاسبية الدولية "فتعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس

والتقييم المحاسبي وتحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية."²

من خلال التعاريف السابقة نستخلص الآتي:³

- يتصف المعيار بالبناء جراء عملية الممارسة؛

- يحضى المعيار بالقبول لدى الأطراف؛

- يسترشد بالمعيار في تأطير الممارسات المحاسبية؛

- يمكن المعيار من إجراء عملية المقارنة.

ثانيا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تتجلى أهمية المعايير المحاسبية من خلال:⁴

1- الحاجة إليها تأتي من خلال الاعتراف بـ:

أ- تحديد و قياس الأحداث المالية للشركات؛

ب- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛

ج- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛

د- اتخاذ القرار المناسب.

2- لذلك فإن غيابها سوف يؤدي إلى الاعتراف بـ:

أ- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛

ب- إعداد قوائم مالية كيفية (حسب الرغبة)؛

¹ - أحمد بلقاوي، "النظرية المحاسبية"، دار البازوري، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2009، ص 171.

² - صالح مرزاق، فاطمة الزهراء طلحي، "المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التوافق والتطبيق (عرض تجارب بعض الدول والجزائر كحالة خاصة)"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق اهراس: الجزائر، 25 و 26 ماي 2010، ص 9.

³ - مسعود صديقي وآخرون، "المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص 30.

⁴ - سعدي يحيى، أوصيف لخضر، "أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 9، 10.

ج- اختلاف الأسس التي تحدد و تعالج العمليات و الأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المؤسسات المختلفة؛

د- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين و كذلك الدارسين و غيرهم من الجدير بالذكر أن أهمية المعايير المحاسبية الدولية إزدادت في الوطن العربي حيث أصدرت بعض السلطات الرقابية في بعض الدول العربية تعليمات تقتضي الالتزام التام أو الجزئي بهذه المعايير، و تعمل بقية الدول على القيام بذلك أيضا.

ثالثا: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

الانضمام لأسواق المال العالمية أدى إلى استخدام معايير المحاسبة الدولية بمختلف المؤسسات، ومن بين مزايا استخدام هذه المعايير ما يلي:¹

- تحسين جودة المعلومات المالية بالمؤسسة تبعا للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها، و بالتالي زيادة كفاءة أداء إدارة المؤسسة و اتخاذ قرارات مناسبة؛
- إنشاء معايير محاسبية دولية مقبولة و متعارف عليها على المستوى المحلي و الدولي يساعد على التأهيل العلمي و العملي لممارسي مهنة المحاسبة بالمؤسسة؛
- توافر معايير محاسبية دولية يساعد معد المعلومات المالية على إعداد قوائم مالية وملاحق موحدة للشركات متعددة الجنسيات، و يؤدي إلى توسع أماكن أسواق المال المحلية و بالتالي زيادة الاستثمارات المالية و الإنتاجية على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: نشأة المعايير المحاسبية الدولية

المعايير المحاسبية الدولية قد نشأت في ظروف تختلف عن الظروف التي نشأت فيها معايير المحاسبة الوطنية للدول، حيث كان الدافع الأول لنشوتها هو التقليل من الاختلافات المحاسبية لصالح الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات، إلا أن تطبيق هذه المعايير مرتبط بمدى ملاءمتها لاقتصاد البلد المطبق لها.²

أولا: التطور التاريخي لظهور المعايير المحاسبية الدولية

بعد الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية مرورا من تطبيق العالمية للتعريف الجمركية GATT سنة 1947 إلى تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة سنة

¹ - بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 4.

² - اللطيف طيبي، معاد طلبة، "إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية"، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011، ص 5.

1995 لتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية والإدارية على كل السلع المنظورة وغير المنظورة، مما سمح للشركات متعددة الجنسيات في توسع الاستثمارات أفقياً ورأسياً في اقتصاديات دول العالم الثالث التي توجّهت نحو الاقتصاد العالمي والاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ترتب عن ذلك توسع فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المختلفة التي تتفرد بأنظمة محاسبية لا تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات، ولا حتى العولمة المالية، لذا أخذت المنظمات المحاسبية الدولية إلى فك العوائق التي تحول دون الإفصاح الحقيقي عن القوائم المالية من جراء اختلاف وحدة القياس، وبذلك تم الوصول إلى تقريب وجهات النظر حتى لا تتأثر الشركات المتماثلة، ونتيجة لذلك تم تأسيس لجنة IASC من قبل الأمم المتحدة في سنة 1973 أسندت إليها عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تلقت قبولاً عاماً على المستوى الدولي وقد تم تأليف لجنة المعايير المحاسبية الدولية وهي تمثل المحاسبين القانونيين من 10 دول وهي كل من: أستراليا، بريطانيا، كندا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، هولندا و إيرلندا وقد انضم إليها حوالي 50 دولة أخرى إلى هذا المجتمع.

إن توسع فروع الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي زاد في إنتقال حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي مما أدى إلى تطور الاقتصاد الدولي لاسيما في دخول الألفية الثالثة، وعليه تطور النظام المحاسبي ليعكس المتغيرات الاقتصادية الدولية وذلك بإنشاء معايير مهمة تعمل على المساهمة في تطوير الاقتصاد العالمي والعمل على تعميمها دولياً، ونتيجة لذلك تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 1977 على إثر إتفاق بين الجمعيات والمعاهد ولجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC بعد إعادة هيكلتها أصبحت تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB سنة 2001 إذ يعتبر المسؤول الأول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية إذ تم إصدار 41 معيار محاسبي دولي لهذه السنة.¹

ثم بدأ المجلس تدريجياً بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IAS، ولذلك فإن التسمية القديمة وهي معايير المحاسبة الدولية IAS سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبة الدولية، ويعكس التغيير من IAS إلى IFRS رغبة IASB في توسيع دائرة نشاطها إلى المعلومات المالية عموماً²

¹ - محمد رجاج، "التوحيد في النظرية المحاسبية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، العدد 26، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص 12-13.

² - زينب أسعد أسعد، "دراسة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على القيام بمراجعة وتقدير مخاطر القيمة العادلة والتفديرات المحاسبية الأخرى"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - إتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24 و 25 نوفمبر 2014، ص 154.

ثانياً: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) عالمياً

تلقي معايير المحاسبة الدولية التي أعيد تسميتها حالياً إلى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" قبولا عالمياً حيث: 1

- أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الماضية عدداً من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)؛
- كان أحد الأهداف الرئيسية المفاجئة هو عندما أصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2002 تشريعاً يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول عام 2005 وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلداً، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا؛
- هناك بلدان أخرى كثيرة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، ويضاف لذلك أن بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير محاسبة وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة. وقدّر أن أكثر من 70 بلداً طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في 2005.
- يرحب المستثمرون والدائنون والمحللون الماليون وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بتبني المعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة. فمن الصعب في غياب المعايير المشتركة مقارنة المعلومات المالية التي تعدها المؤسسات المتواجدة في أنحاء مختلفة من العالم. وفي سياق الاقتصاد الأخذ في العولمة على نحو متزايد، يسهل استخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة للاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود ويزيد من كفاءة السوق ويقلل من تكاليف جمع رأس المال.

¹ - عباس علي ميرازا وآخرون، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2006، ص ص 1-2.

ثالثاً: وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية¹

يستند المؤيدون لوجود معايير محاسبية دولية إلى:

- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع كفاءة متخذي القرار في اتخاذ القرارات المالية والتنظيمية والقضائية؛
- خلق تناسق دولي متعدد الأبعاد وتسريع حركية الاندماج في الاقتصاد العالمي، على غرار:
 - إشتراطات إتفاقيات تحرير التبادل والتدفق ل المنظمة العالمية للتجارة WTO والمعايير الدولية للجودة ISO والمعايير الدولية للرقابة المصرفية BCBS والمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال IOSCO وعلى مراقبي قطاع التأمينات؛
 - مبادئ الحوكمة المؤسسية والراشدة ل منظمة التعاون الاقتصادي والإنتاج OECDP؛
 - ضوابط آليات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية TIO؛
 - قضايا التشغيل والشوق الاجتماعية للعمال خاصة بمنظمة العمل الدولية ILO إلخ.
- إلتزام الاقتصاد المعاصر بالتعقد والغموض وشدة التغير وسرعة التطور وبالانصياع إلى اتجاه شمولي سمته العولمة، والمعايير المحاسبية الدولية هي واحدة من الآليات المهمة لتسهيل الدخول إلى المعترك العالمي فضلاً عن المعترك المحلي؛
- أنها عملية للشركات متعددة الجنسيات، حيث تساهم في خفض تكلفة المعاملات الدولية، وفي تقييم عناصر الميزانية من أصول وخصوم في شكل قوائم مالية موحدة، من منطلق أنها وبغض النظر عن مكان تواجد فروعها وشركاتها التابعة والزميلة سوف يتبنون على معايير واحدة موحدة فيسهل التواصل والتقييم والإفصاح؛
- أنها ستكون ذات منفعة عالية للمستثمرين وطالبي التمويل، حيث ستعمل على تحفيز تدفقات رؤوس الأموال دولياً في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة في ضوء انخفاض الحصول على المعلومات دولياً وبالتالي دراستها بالتوازي ستكون بمثابة أداة مهمة لتسهيل طلب التمويل الخارجي في حال عجز أسواق التمويل المحلية عن تلبية الاحتياجات المالية؛
- تنمي فعالية الحكومات، حيث يمكن اعتمادها كأساس للجباية والرقابة الجبائية على أساس تقديم إقرارات جبائية موحدة ولو ببعد دولي.

¹- على كاظم حسين، "أثر الاختلاف في تطبيق المعايير والقواعد المحاسبية الدولية على القياس والإفصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية في مصرف البلاد ومصرف الشمال شركة مساهمة خاصة-"، العدد 38، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2014، ص 237.

في المقابل يستند المعارضون لوجود معايير محاسبية دولية إلى:

- معارضة العولمة بالنظر إلى التحديات الجسيمة المنبثقة عنها أو بحكم الإيديولوجية، لاسيما وأنها تتركز عند البعض التبعية الاقتصادية في البلدان المتقدمة وإلى ضغوطات الشركات المتعددة الجنسيات ومصالح المستثمر الأجنبي؛
- يمكن الاعتماد فقط على مبادئ وقواعد المحاسبة المقبولة عموماً GAAP والصادرة عن الدواوين الوطنية لأنها ملزمة بخصائص الاقتصاد وقدراته؛
- يعتقدون أن مجلس معايير المحاسبة الدولية خاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومآرب الشركات متعددة الجنسيات والشركات العملاقة؛
- يعتقدون أن احتكار معايير المحاسبة من قبل جهة واحدة سيؤدي لا محالة على تدهور نوعية المعايير والثقة فيها مستقبلاً.

المطلب الثالث: الهيئات الدولية للمعايير المحاسبية

تتكافل مجموعة من الهيئات الدولية لإعداد المعايير المحاسبية الدولية و إصدارها، لذا لابد من تسليط الضوء على هذه الهيئات وأهم المؤتمرات التي تم عقدها لإصدار المعايير المحاسبية الدولية وفق التالي:

أولاً: المؤتمرات المحاسبية الدولية

تخص أهم المؤتمرات التي تم عقدها من أجل إرساء فكر المحاسبة الدولية، والتي إنجر عنها إصدار المعايير المحاسبية الدولية ونذكر أهم هذه المؤتمرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية

المؤتمر المحاسبي	موضوعه وأهم المشاركين فيه
المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 1: عقد عام 1904 بسانت لويس ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية	برعاية إتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.
المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 2: عقد سنة 1926 في أمستردام	

<p>وقدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستهلاك والمستثمر؛ - الاستهلاك وإعادة التقويم؛ - السنة التجارية أو الطبيعية. 	<p>المؤتمر الدولي رقم 3: عقد سنة 1929 في نيويورك</p>
<p>وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت المؤتمر 22 دولة منها أستراليا ونيوزيلاندا وبعض الدول الإفريقية.</p>	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 4: عقد سنة 1933 في لندن</p>
<p>بمشاركة 320 وفدا فضلا عن 250 مشارك من باقي انحاء العالم.</p>	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 5: عقد سنة 1938 في برلين</p>
<p>سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي 22 دولة أخرى.</p>	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 6: عقد سنة 1952 في لندن</p>
<p>شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائر من الخارج و1200 عضوا من البلد المضيف هولندا.</p>	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 7 عقد سنة 1957 في أمستردام</p>
<p>حضره 1627 عضوا من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثا.</p>	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 8: عقد سنة 1962 في نيويورك</p>
	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 9: عقد سنة 1967 في باريس</p>
<p>حضره 4347 مندوبا من 59 دولة.</p>	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 10: عقد سنة 1972</p>
<p>حضره مندوبين عن أكثر من مئة دولة من دول العالم.</p>	<p>المؤتمر المحاسبي الدولي</p>

	رقم 11: عقد سنة 1977 في ميونيخ ألمانيا
	المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 12: عقد سنة 1982 في المكسيك
	المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 13: عقد سنة 1987 في طوكيو
كان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في الاقتصاد الشامل، شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوبا عن مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من: لبنان، سوريا، الكويت، مصر والسعودية، برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.	المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 14: عقد سنة 1992 في الولايات المتحدة
	المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 15: عقد سنة 1997 في المكسيك
حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوانا تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.	المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 16: عقد سنة 2002 في هونغ كونغ
عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، استقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.	المؤتمر المحاسبي الدولي رقم 17: عقد سنة 2006 في اسطنبول

المصدر: لخضر علاوي، "معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، Bages Bleues، الجزائر، 2012، ص ص 22-23.

أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين، مستثمرين، دائنين، نقابات، اتحادات تجارية، منظمات دولية، جمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، وأهم هذه المنظمات سيتم التطرق لها و تبيان أهم مهامها.

ثانيا: مهام هيئات المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية: يمكن إبراز هذه الهيئات ومهامها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أهم مهام الهيئات الدولية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية

المهام (الدور)	النشأة والتعريف	المنظمة الدولية
<ul style="list-style-type: none"> - صياغة ونشر معايير المحاسبة الدولية والتعهد بقبول ومراعاة معايير المحاسبة دوليا؛ - مناقشة ما يتعلق بالمحاسبة في الدول المشاركة في اللجنة؛ - طرح الأفكار المحاسبية التي يمكن أن تتبناها اللجنة وتصدرها كمعايير دولية تخدم الجميع؛ - العمل على تحقيق أكبر توافق بين الممارسات المحاسبية بين الدول المشاركة، من أجل تسهيل القابلية للمقارنة والوصول إلى مستوى من الجودة في التطبيق المحاسبي؛ - التأكد من أن المراجعين مقتنعون بأن القوائم المالية تتماشى مع المحاسبة الدولية؛ - العمل على تحقيق أكبر قدر من الموافقة الدولية وقبول ما يصدر عن اللجنة من معايير؛ - تأكيد العلاقة بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال الارتباط بينهما. 	<p>تأسست في 1973/06/29 إثر إتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في 10 دول (استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، ومثلت اللجنة في سنة 1999 134 منظمة في 104 بلدا وهي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وسلطة إصدار معايير محاسبية دولية وأصدرت 41 معيارا محاسبيا دوليا قبل إعادة هيكلتها.</p>	<p>لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد ونشر وتعديل المعايير المحاسبية الدولية؛ - نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع المعايير المحاسبية الدولية الجارية؛ - إعداد إجراءات معالجة التدخلات؛ - تشكيل كل انواع اللجان الاستشارية المتخصصة لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة؛ - القيام بالدراسات في الدول المتقدمة والناشئة للتأكد من قابلية المعايير للتطبيق. 	<p>تشكل في 2001/2/6 بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة IASC والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية ليحل محل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ويتكون من 14 عضوا: الرئيس ونائب الرئيس و12 عضوا دائما ومقره في لندن.</p>	<p>مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها؛ 	<p>تأسس عام 1977، وهو منظمة دولية تظم في عضويتها هيئات المحاسبة والمراجعة والهيئات المحاسبية ذات الصلة</p>	<p>الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC</p>

<ul style="list-style-type: none"> - إصدار معايير المراجعة الدولية ومعايير خدمات التأكيد الأخرى؛ - إصدار معايير رقابة الجودة لعمليات المراجعة؛ - إصدار قواعد السلوك المهني؛ - إصدار قواعد وضوابط التعليم المستمر؛ - إصدار معايير المحاسبة في القطاع العام. 	<p>في دول العالم، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة، يمثلون أكثر من 2,5 مليون محاسب ويرتبط بعلاقة وثيقة مع IASB.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - حماية الاستثمارات خارج الحدود وتنظيم عمليات القيد الخارجي بوضع معايير مناسبة لذلك؛ - حماية مصالح أعضائها وحل النزاعات بين الأعضاء من خلال تحقيق إتفاق دولي حول تبادل المعلومات؛ - زيادة حجم الاستثمارات الخارجية؛ - توفير مساعدات متبادلة مع الإشراف والرقابة على الإلتزام بتطبيق المعايير. 	<p>تأسست في أبريل 1983 ونمت نموا سريعا، تتكون من 181 هيئة تداول وطنية من معظم أنحاء العالم، ينظم أعضاؤها أكثر من 90% من حجم استثمارات الأوراق المالية في العالم. بعد إطلاعها على أعمال لجنة المعايير الدولية للمحاسبة IASC وفرض بعض التعديلات عليها، قامت بالموافقة بعد ذلك على المعايير الدولية للمحاسبة وقبولها لتكون أساس إعداد القوائم المالية للمؤسسات المسجلة في البورصات العالمية. في 2000/5/17 وتوصية السلطات المكلفة بالبورصات والاسواق المالية عبر العالم بقبول تطبيقها.</p>	<p>المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية IOSCO</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ينبغي أن يتضمن الموضوع تفسيرا لمعيار قائم ضم سياق محدد؛ - ينبغي أن يتصل الموضوع بنمط واقعي محدد؛ - أن لا تكون هناك تفسيرات متعارضة متناقضة في الواقع العملي أو سبيلها إلى الظهور؛ - قدم SIC 34 تفسيرا. 	<p>أُنشأت عام 1997 وشكل إدارة IASC لجنة دائمة للتفسيرات SIC لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة بديلة أو غير مقبولة في غياب توجهات محددة وعند صياغة التفسيرات، تستشير لجانا وطنية مماثلة.</p>	<p>اللجنة الدائمة لتفسير المعايير SIC</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الترجمة والتعليق وتقييس معايير المحاسبة الدولية ضمن نطاق الإطار المفاهيمي وذلك من أجل ضمان التطبيق IASB لمجلس معايير المحاسبة الدولية المتجانس للمعايير وتنفيذ مطالب 	<p>تأسست في جويلية 2001 وإقترح IASB تغيير إسم SIC إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC كما تم توسيع نطاق إختصاصه وتمت الموافقة</p>	<p>لجنة تفسير التقارير المالية IFRIC</p>

<p>المجلس؛</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدم التفسيرات والحلول التطبيقية؛ - وقد قدمت 19 IFRIC تفسيراً. 	<p>على هذا القرار في ديسمبر 2001.</p> <p>تتمثل مهمتها في إصدار الشروحات (تفسيرات) حول المعايير التي تصدر عن IASB وترجمتها وإعداد الملاحظات التقنية حول مسائل محددة قبل تقديم تعريف نهائي لمعيار معين، تتكون من 12 عضواً من دول مختلفة، لكل منها حق التصويت وهي تتعامل على أساس زمني (مع القضايا المحاسبية الممكن مواجهتها لمعالجة مختلفة أو غير مقبولة).</p>	
<p>أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجال IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها.</p>	<p>تضمنت ابتداءً من 1994 أعضاء من 13 دولة (أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) ويتم تعيين أعضائها من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها IFAC</p>	<p>لجنة ممارسة المراجعة الدولية IAPC</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تجميع الأموال لتمويل مشاريع وأعمال المجلس والهيئات الأخرى؛ - نشر تقارير سنوية لنشاطات IASB/IASC وإعداد تنبؤات السنة القادمة؛ - تغيير أعضاء كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمجلس الاستشاري؛ - تقييم الاستراتيجية التنظيمية وفعالية مجلس IASB؛ - تشجيع استعمال المعايير وإحداث تقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية لإعماده كحل نوعي لمشكل الفروقات المحاسبية المتواجدة بين الدول؛ - وتوسع IASCF إنطلاقاً من دورها السابق إلى 	<p>وهي منظمة خاصة مستقلة ذات إهتمام دولي، تدير من قبل مجلس للمراقبة يعرف بالإداريين الذي يتكون من 19 يمثلون كل الهيئات المحاسبية، حيث يتنوع هؤلاء الأعضاء كونهم من أكبر مكاتب التدقيق، ممثلي جمعيات الشركات، أساتذة في الحقوق وممثلي هيئات مراقبة البورصات SEC ناهيك عن ذلك أن 5 أعضاء منهم يقوم IFAC بإقتراحهم من بين أكبر المجموعات المحاسبية في العالم، أما جغرافياً فهم يتوزعون كالتالي: 6 أعضاء من أميركا الشمالية، 6 أعضاء من أوروبا، 4 أعضاء من آسيا، أما 3</p>	<p>إتحادية لجنة المعايير المحاسبية الدولية ASCF</p>

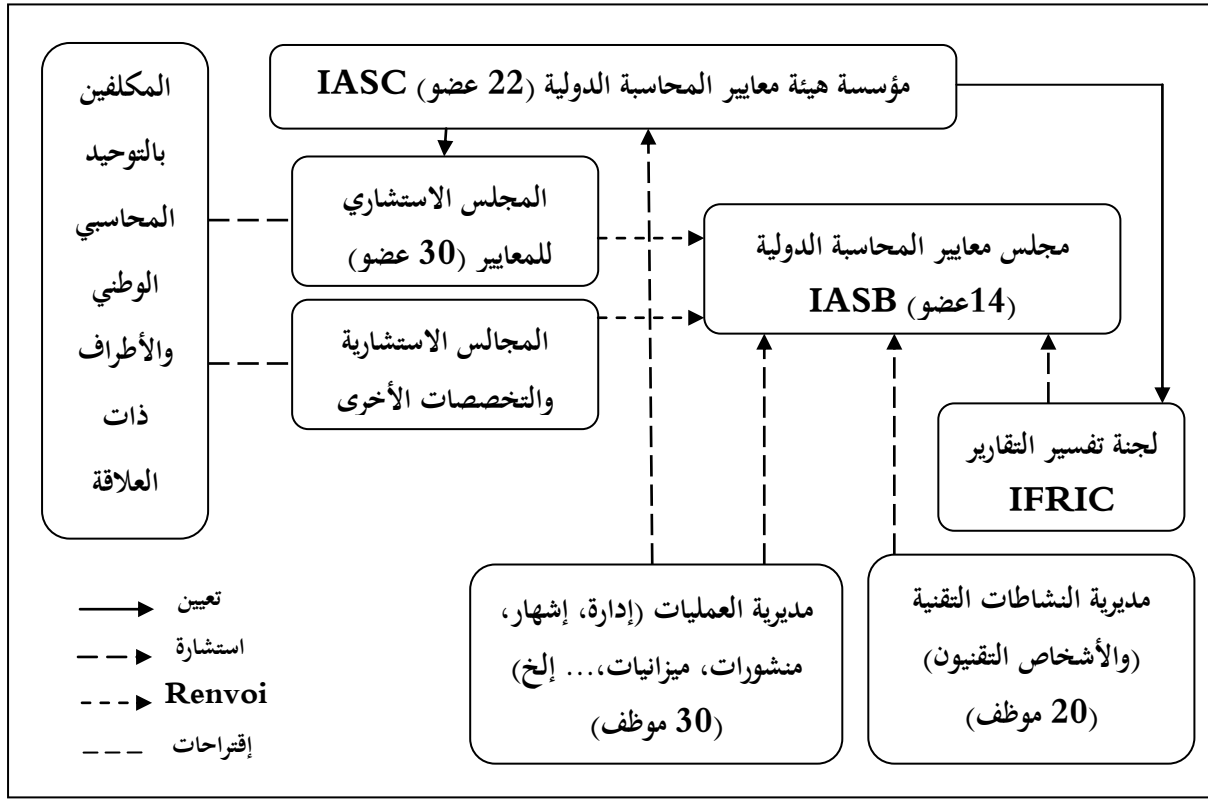
<p>تطوير-لصالح العام -مجموعة معايير محاسبية ذات نوعية عالية سهلة الفهم وقابلة للتطبيق، لإستخدامها عند إعداد القوائم المالية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من احتواء معلومات ذات جودة عالية، شفافة وقابلة للمقارنة، الأمر الذي سيساعد الفاعلين في اسواق راس المال على إتخاذ قرارات اقتصادية ناجحة.</p>	<p>الباقيين فيتم تعيينهم من باقي دول العالم لحفظ التوازن الجغرافي، كما أن إختيار هؤلاء الأعضاء يتم بعقد لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - إبداء الراي للمجلس عن القرارات المرتبطة بالمستجدات؛ - إعلام المجلس برؤى الهيئات والخواص المنتمين للهيئة الاستشارية فيما يخص المشروعات الهامة للتقييس؛ - إعلام ونصح المجلس والمنظمات في المجالات الأخرى. 	<p>هو هيئة للإستشارة مكلف بمهمة المشاركة في إجراءات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية للأطراف المعنية، وإرشاد ونصح اللجنة التنفيذية ومجلس المتابعة حول أولويات التوحيد المحاسبي، ويساهم في المناقشات وفي منهجية التقييس، يتكون من 45 عضوا من مناطق وقطاعات مهنية مختلفة، يعينون من طرف الإداريين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، وهو من هيئات IASB.</p>	<p>المجلس الاستشاري للمعايير SAC</p>

المصدر: أحمد طرطار، عبد العالي منصر، "تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF"، الإطار النظري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 35-42.

هذه الهيئات السابقة يمكن إيجاز علاقتها ببعضها البعض من خلال الشكل التالي الذي يوضح

الهيكل التنظيمي لهم:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لهيئات معايير المحاسبة الدولية



Source: Pascal Parneto, "Normes IFRS- Application Aux états Financiers", 2^{eme} édition, Dunod, Paris, 2006, p27.

المطلب الرابع: مسار وضع المعايير المحاسبية الدولية

تمر عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية على عدة خطوات منهجية مدروسة من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من هذه المعايير مع ضرورة إحترام مجموعة من المبادئ وهي:

أولاً: مبادئ وضع المعايير المحاسبية الدولية

- من الضروري على واضعي المعايير إحترام بعض المبادئ الأساسية عند القيام بمهامهم كالآتي:¹
- ضرورة تناسق معايير المحاسبة المصاغة مع الإطار المفاهيمي وأهداف المعلومة المالية؛
- ينبغي أن تتم عملية وضع المعايير من قبل هيئة تتمتع بسلطة واستقلالية كافيتين لتجنب أي تأثير سياسي؛
- تهيئة الكفاءات والموارد المالية الضرورية لإنتاج معايير محاسبية ذات جودة عالية؛

¹- Ross M. Skinner, J.Alex Milburn, "Normes Comptables: Analyses et Concepts", Quebec, Canada, 2^{eme} Edition, 2003, p 800- 801.

- ينبغي أن تعمل الهيئة المصدرة للمعايير على حماية المصالح العامة وذلك ما ينعكس على المعايير التي تقوم بإصدارها، وأن تكون إجراءات إصدار المعايير مفتوحة وشفافة لضمان مشاركة كل الأطراف المهتمة؛
- يجب تفسير بشكل واضح ومفصل الأسباب التي أدت إلى قبول أو رفض معيار محاسبي معين، وفي حالة كان المعيار معقد أو يتضمن إجراءات غير مألوفة يصبح من الضروري تقديم أمثلة تطبيقية وأحيانا تقديم حصص إرشادية أو دورات تكوينية.

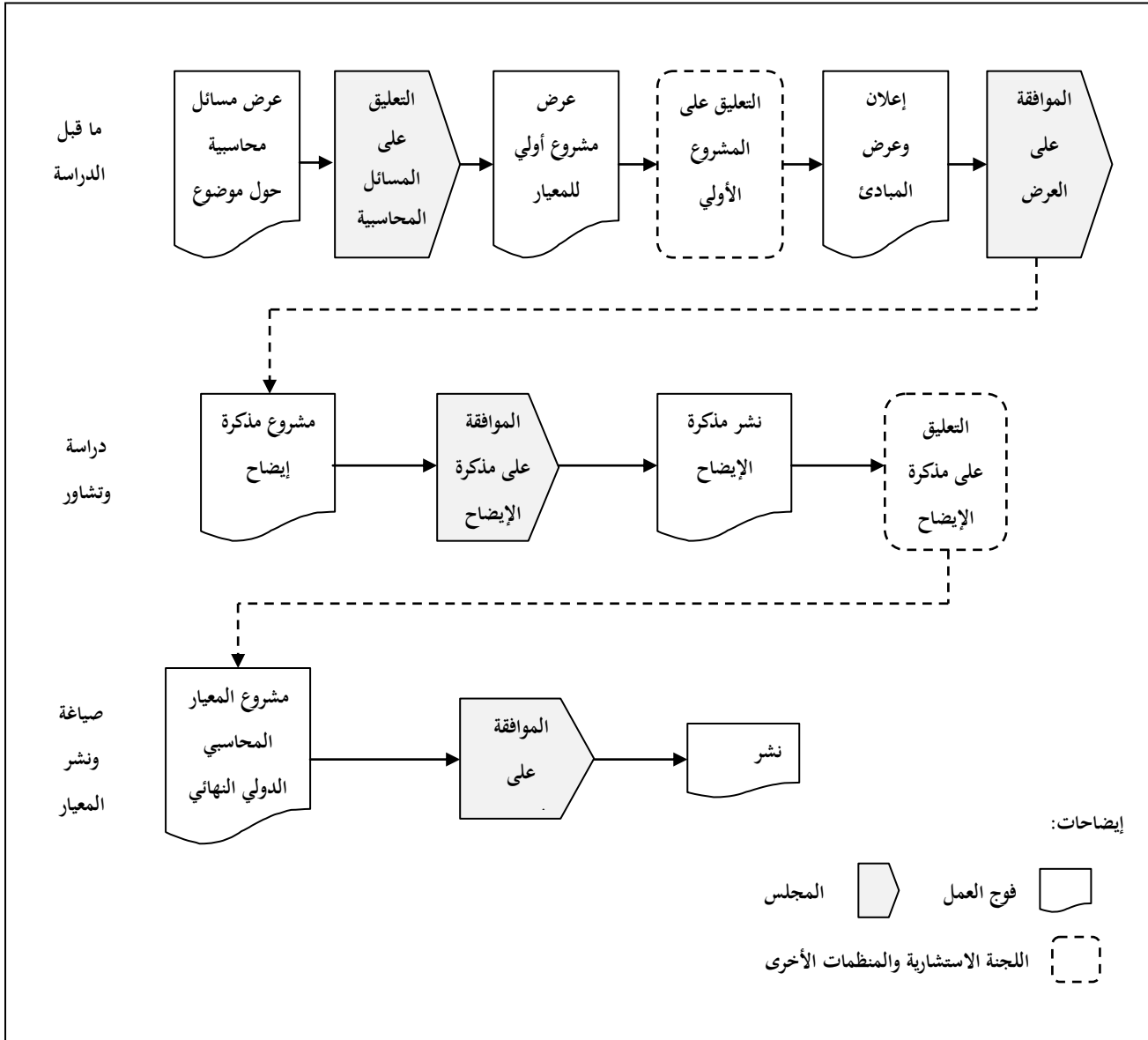
ثانيا: مخطط إعداد المعايير المحاسبية الدولية

- تهتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس IASB أو أعضاء الهيئة أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، وتتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي:¹
- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاث دول على الأقل؛
- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري، من ثم يعرض على المجلس IASC أهم النقاط التي سوف يتناولها؛
- بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛
- بعد تلقي الردود يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة؛
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر)، بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء 3/2؛
- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حضي بموافقة ثلاثة أرباع 4/3 أعضاء المجلس على الأقل.

¹ - مداني بن بلغيث، "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 134.

من خلال الشكل التالي يمكن تبسيط مسار عملية إعداد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية:

الشكل رقم (08): مسار إصدار المعايير المحاسبية الدولية



المصدر: شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الاول، الجزائر، 2008، ص 133.

ثالثا: مجالات و آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يشمل مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الشركات الآتية:¹

1- شركات المساهمة

تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع شركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).

¹ - محمد صالح زويتة، "معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي الجديد في الجزائر الأهمية ومتطلبات التطبيق"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق اهراس: الجزائر، 25 و 26 ماي 2010، ص 6.

2- الشركات غير المساهمة

تتصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات الوطنية والدولية.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتجه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إقرار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تم إعدادها وإقرارها وتقديمها سنة 2007، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات.

وكأي فكر أو موضوع جديد فقد ترتب عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات التي تطبقها مجموعة من الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي وفق التالي:¹

1- الآثار الإيجابية

يساهم تطبيق المعايير المحاسبية في تحسين أداء العمل:

- أ- التقارب بين المحاسبة التحليلية والمحاسبة العامة؛
- ب- التنسيق بين الوظائف العملياتية والمحاسبية؛
- ج- المحاسب شريك أساسي في المؤسسة؛
- د- المحاسب يملك معلومات استراتيجية عن المؤسسة؛
- هـ- تعميم استخدام التدفقات المالية؛
- و- استخدام القيمة الحالية عند التقييم؛
- ز- عملية المراجعة والتدقيق يصبح أداة عمل لكل شركاء المؤسسة؛
- ح- معرفة القيم السوقية من أجل:
- تحديد إعادة تقييم الأصول الثابتة؛
- تحديد القيمة المدفوعة؛
- تقييم القيم المالية.

2- الآثار السلبية

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يضع قيودا على عمل المؤسسة:

- أ- يجب على المؤسسة أن تعمل بالنظام المحاسبي التقليدي لأغراض ضريبية وتستخدم المعايير الدولية؛

¹- محمد صالح زويطة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- ب- تطبيق المعايير الدولية ليس سهلا بل يتطلب جهدا وتأهيلا؛
ج- ضرورة بذل مجهودات إعلامية أكبر لإعلام المستثمرين؛
د- آجال تسليم القوائم المالية يجب تقليصها؛
هـ- معلومات أكثر يتم وضعها في التقارير الشهرية؛
و- تكاليف أكثر لتطوير وسائل العمل التقنية من أجل متابعة تطور المعايير المحاسبية والتحكم في تطبيقها.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي من منظور المعايير المحاسبية الدولية

الجزائر كغيرها من الدول حاولت مسايرة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي من خلال محاولة تماشيها مع متطلبات السوق العالمية، من خلال أحداث جملة من التعديلات على أسسها وأساليبها التي مست مختلف القطاعات والأنشطة والعمليات، ومن أبرز التغييرات التي أحدثت نقلة نوعية في أعمالها نجد تبنيها العمل وفق المعايير المحاسبية الدولية عن طريق تطبيقها للنظام المحاسبي المالي وفق التالي:

المطلب الأول: مبررات تبني المعايير المحاسبية الدولية من قبل المشرع الجزائري

إن تبني المعايير المحاسبية الدولية خطوة نحو مجارات الأحداث الدولية الداعية بنظام محاسبي دولي موحد أو على الأقل متقارب من حيث الممارسات والمبادئ المعمول بها، وفق هذا المطلب سيتم التطرق لضرورة السعي نحو تبني هذه المعايير وفق التالي:

أولاً: ضرورة الانتقال إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS¹

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية ترتب عنها إنفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي وزيادة المبادلات التجارية من خلال تحرير التجارة الخارجية واعتماد اقتصاد السوق فكان لزاماً أن يواكب ذلك إصلاح النظام المحاسبي حتى يساير هذا التطور السريع في الاقتصاد، كونه أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه إبتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة مروراً بقواعد التقييم و تصنيف الحسابات، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغييره وجعله متلائماً مع احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، من خلال إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

¹ - عبد الكريم شناي، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة -عينة من المؤسسات-"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 35.

هذا التوجه الجديد في الإصلاح بدأ من خلال تعديل القانون التجاري الذي جاء به المرسوم التشريعي رقم: 08/93 الصادر في 1993/04/25، والأمر رقم 27/96 الصادر في 1996/12/09 مؤشرا قويا على التوجه نحو سياسة اقتصادية جديدة يترتب عنها بروز شركات جديدة، وإعطاء الضوء الأخضر لتصفية الشركات، والبدء بالعمل بالتحكيم التجاري.

المهم في الجانب المحاسبي هو بروز هذه الشركات في مختلف المجالات، وما ترتب عن ذلك من إدخال مصطلحات جديدة وأصناف جديدة وأشكال تسيير وطرق تمويل جديدة، الأمر الذي استوجب أن تساير المحاسبة هذا التغيير والتعبير عنه بكل دقة.

بالإضافة إلى العدد الهائل من التعديلات التي نص عليها القانون التجاري، هناك قانونين آخرين ساهما في إيجاد حالات جديدة تحتم الإسراع في إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وهما: الشركات القابضة التي جاء بها القانون رقم 25/95 الصادر في 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، وشركات مساهمات الدولة الذي جاء بها الأمر رقم 01/2004 الصادر في 2004/08/20 المتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصوصتها، الأمر الذي ترتب عنه فراغات محاسبية وتباين بين المحاسبين في المعالجات المحاسبية لنفس العملية، وهذا يتنافى مع ما تصبو إليه المحاسبة وفق المنظور الجديد من موثوقية وقابلية للمقارنة.

نتيجة للأحداث السابقة الذكر صدر القانون رقم 11/07 بتاريخ 25/11/2007 حول النظام المحاسبي وعرف في مادته رقم 03 المحاسبة المالية بأنها " نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية." فكانت بداية سنة 2010 الانطلاقة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

نلخص دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في:¹

- يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

¹ - عاشور كتوش، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS-IFRS في الجزائر"، العدد السادس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص ص 295-296.

- يتعلق بالإعلان أكثر وضوحًا عن المبادئ والقواعد التي تواجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات. كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقيته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية

ثالثًا: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي ما يلي:¹

1- القانون رقم 11-07

المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي من خلال 43 مادة ويحتوي على:

- أ- الفصل الأول: تعريفات ومجال التطبيق (المواد من 2 إلى 5)؛
- ب- الفصل الثاني: الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية (المواد من 6 إلى 9)؛
- ج- الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (المواد من 10 إلى 24)؛
- د- الفصل الرابع: الكشوف المالية (المواد من 25 إلى 30)؛
- هـ- الفصل الخامس: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة (المواد من 31 إلى 36)؛
- و- الفصل السادس: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية (المواد من 37 إلى 40)؛
- ز- الفصل السابع: أحكام ختامية (المواد من 41 إلى 43).

2- المرسوم التنفيذي رقم 156-08

المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 ويحتوي على 44 مادة مقسمة

كما يلي:

¹ - سليمان بلعور، عبد القادر قطيب، 'متطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي -دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين والمهنيين والعاملين في مجال المحاسبة والمالية-'، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات -إتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارة الدولية-، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص ص 288-289.

- أ- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (4 مواد)؛
- ب- تعريف الطرق المحاسبية وما ترتبط بها من مبادئ (15 مادة)؛
- ج- تعريف عناصر القوائم المالية (9 مواد)؛
- د- المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر الكشوف المالية (2 مادة -قرار من وزير المالية)؛
- هـ- مدونة الحسابات (1 مادة -قرار من وزير المالية)؛
- و- تعريف القوائم المالية (6 مواد)؛
- ز- متفرقات وتضم الحسابات المدمجة، تغيير الطرق المحاسبية، مسك المحاسبة المالية المبسطة (7 مواد).

3- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008

الذي يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومدونة الحسابات، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ويحتوي على:

- أ- قواعد تقييم الاصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات؛
 - ب- عرض الكشوف المالية؛
 - ج- مدونة الحسابات وسيرها؛
 - د- الحسابات المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.
- بالإضافة إلى: ¹

4- المرسوم التنفيذي رقم 09-11

المؤرخ في 07 أبريل 2009، تضمن هذا المرسوم 26 مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية والظروف الواجب توفرها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي؛

5- التعليم رقم 02

الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والتي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، تضمنت هذه التعليم المبادئ العامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010، وكان الحسابات أوقفت حسب النظام المحاسبي المالي.

¹ - مراد آيت محمد وآخرون، 'واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد ثلاثة سنوات'، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات -إتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجاري الدولية-، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص 562-563.

قامت وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من التعليمات المنهجية، وذلك بعد الفاتح من جانفي 2010، أي مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، هذه التعليمات جاءت في جلها تدعم وتقدم شروحات أكثر للتعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 والمتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة، وتتمثل هذه التعليمات فيما يلي:

أ- المذكرة المنهجية رقم 01: المؤرخة بتاريخ 19 أكتوبر 2010 والتي تتضمن التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي؛

ب- المذكرة المنهجية رقم 02: المؤرخة بتاريخ 28 ديسمبر 2010 والمتعلقة بالنتيقات المعنوية؛

ج- المذكرة المنهجية رقم 03: المؤرخة بتاريخ 28 ديسمبر 2010 والمتعلقة بالمخزونات؛

د- المذكرة المنهجية رقم 04: المؤرخة بتاريخ 20 مارس 2011 والمتعلقة بالنتيقات العينية؛

هـ- المذكرة المنهجية رقم 05: المؤرخة بتاريخ 26 مارس 2011 والمتعلقة بمنافع الموظفين قصيرة وطويلة الأجل؛

و- المذكرة المنهجية رقم 06. المؤرخة بتاريخ 05 ماي 2011 والمتعلقة بالمصاريف والإيرادات خارج الاستغلال حيث تعلقت هذه المذكرة المنهجية بكيفية الانتقال الخاصة بالحسابات (692-696-698-699-792-750-780-769-797-798)؛

ز- المذكرة المنهجية رقم 07: المؤرخة بتاريخ 24 ماي 2011 والمتعلقة بالعقود طويلة الأجل؛

ح- المذكرة المنهجية رقم 08: المؤرخة بتاريخ 07 جوان 2011 وتضمنت المذكرة بعض الأمثلة المتعلقة بالأصول والخصوم المالية الخاصة بكيفية الانتقال؛

من خلال سرد توقيت صدور المذكرات المنهجية، يتضح أنها تتعلق بعناصر محددة، كما أن آخر مذكرة منهجية صدرت في 7 جوان 2011، و مع التوازي مع مضمون المادة 676 من القانون التجاري، و التي تلزم اجتماع الجمعية العادية مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التي تسبق قفل السنة المالية، و فيها يشترط محافظ الحسابات إلى إتمام المهمة التي أُسندت إليه، يبين تأخر وزارة المالية في إصدار هذه المذكرة، مما يعني تأخر بعض المؤسسات التجارية في إيداع حساباتها لدى المركز الوطني للسجل التجاري، و يتأكد ذلك من خلال تأجيل آجال إيداع الحسابات الاجتماعية الخاصة بسنة 2010 لدى المركز الوطني للسجل التجاري من 31 جويلية 2011 إلى 31 أوت.

المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي تم تبنيه لتكريس فكرة المحاسبة المالية من خلال إتباع أسس وضوابط قانونية محددة بموجب القوانين المعمول بها وفق إطار تصوري نستعرضه وفق التالي:

أولاً: تعريف المحاسبة المالية

قبل التطرق لماهية المحاسبة المالية يجب تحديد مفهوم المحاسبة أولاً وفق التالي:

المحاسبة هي "تقنية محاسبية موجهة لتزويد أو تقديم العديد من المعلومات الرقمية ذات الصيغة القانونية والاقتصادية في كل وقت".

ويقصد بـ:

تقنية محاسبية: استعمال لغة وقواعد خاصة بالمحاسبة؛

- المعلومات الرقمية:

✓ تسمح بالاطلاع على كل ما تملكه المؤسسة من: سلع، عتاد، بنايات وأراضي إلخ؛

✓ ومدفعته من مصاريف: الكراء، النقل، الصيانة والأجور إلخ؛

✓ النتائج السنوية: أرباح أو خسائر.

- في كل وقت: نطلع على المعلومات في كل لحظة من أي تاريخ كان (مارس، جوان، نوفمبر

إلخ).¹

من أهم أنواع المحاسبة نجد المحاسبة المالية والتي يمكن تعريفها على أنها: "كثنية تهتم بتحليل، تسجيل عددي (رقمي)، تبويب وتلخيص لكل العمليات الناتجة عن أحداث مادية، قانونية أو اقتصادية مؤثرة على ذمة المؤسسة (مالها و ما عليها) خلال فترة محددة بقصد إعداد القوائم المالية التي تقدم للمستخدمين الخارجيين بالدرجة الأولى و المستخدمين الداخليين، و هي تهدف إلى حماية أصول المؤسسة بالإضافة إلى قياس أرباحها و مركزها المالي".²

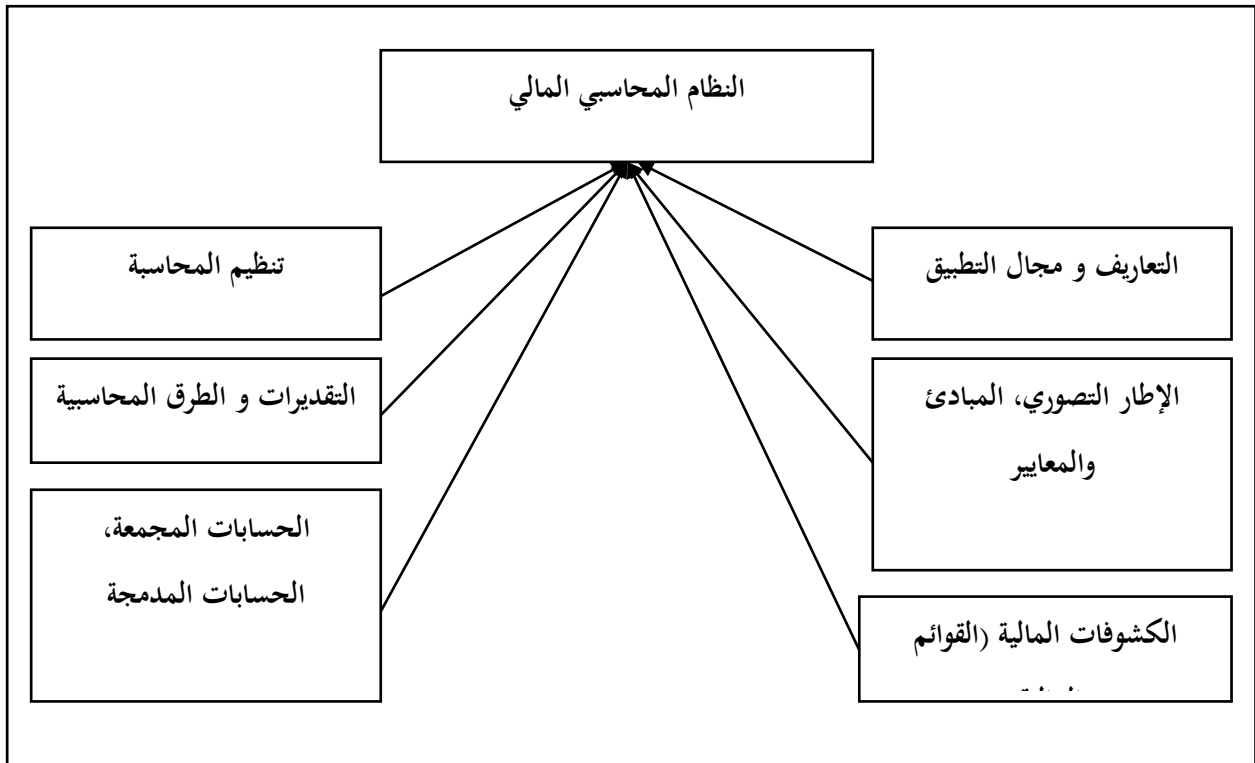
وعرفها المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 11/07 بتاريخ 25 /11/ 2007 في المادة رقم 03

المحاسبة المالية بأنها " نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."

¹ - ناصر مرزوق، عزام بشير، "مدخل إلى المحاسبة العامة وفق SCF"، Pages Bleues، الجزائر، 2011، ص 23.

² - حنيفة بن ربيع، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS"، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص 11.

الشكل رقم (09): مكونات النظام المحاسبي المالي



المصدر: مختار مسامح، "النظام المحاسبي المالي و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل"،

العدد الرابع، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 19.

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي مجموعة من العناصر تمثل أهم خصائص المعايير المحاسبية الدولية

وهي:¹

- لها إطار مرجعي مستمد من النظرة الأنجلوساكسونية؛
- معدة لصالح المستثمرين؛
- معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد؛
- تطبيق إجباري لكل المعايير وكل التفسيرات؛
- أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات؛
- إدخال مفهوم التحيين والتي تهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن من الأصل على عملية تقييم الأصول والخصوم؛
- تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي؛

¹ - عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص 292.

- إدخال مفهوم القيمة العادلة أو الصحيحة والتي تعوض التكلفة التاريخية في عملية تقييم الأصول والخصوم بقيمتها العادلة أو الصحيحة وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات، وذلك بغية معرفة وتقدير الذمة المالية بطريقة جيدة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

تطبيق النظام المحاسبي المالي له أهمية بالغة على الجهات العاملة به من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي جاء بها هذا النظام وفق التالي:¹

أولاً: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة وتوضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين إتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دولياً مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- إنسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

¹ - شعيب شنوف، "أهمية التوحيد المحاسبي بالنسبة للشركات الدولية"، العدد الأول، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2007، ص ص 65-66.

- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إستحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي: جاء النظام المحاسبي المالي ليحدد الضوابط و القواعد العامة لمسك وتجميع و تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، و الهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة بهدف تحقيق الأهداف التالية:¹

- تقديم صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة و أدائها المالي و مختلف التغيرات التي طرأت عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط القانونية التي يجب الالتزام بها دون استثناء و مهما كانت طبيعة و حجم نشاط المؤسسة؛
- التحكم الجيد في الحسابات بإعطاء كافة الضمانات بصفة مستمرة، تضمن الصدق و الشفافية لكافة الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة،
- إعداد القوائم المالية بغرض إيصال المعلومات إلى المسيرين و المستثمرين و غيرهم ليتم اتخاذ القرارات الملائمة؛
- إعداد تصريحات جبائية موثوق فيها، مضمونة؛
- توحيد الإجراءات المحاسبية و التقارير المالية لمختلف الدول حتى تستفيد منها الشركات العالمية؛
- تماشي التعديلات الجديدة مع البرامج المحاسبية التي تسمح بتسجيل المعطيات المحاسبية و إعداد القوائم المالية؛
- الهدف الأساسي من النظام المحاسبي المالي هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساس المساهمين، ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك و الموردين، الزبائن، إدارة الضرائب..... إلخ، لأن المستعملين المستهدفين أولا هم المساهمين في النظام الجديد عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم، و أصبحت المعلومات كمية و نوعية في نفس الوقت.

¹ - العربي تيقاوي، "النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و تحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص ص 12، 13. (بتصرف)

المطلب الرابع: فروض، مبادئ ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

حدد المشرع مجموعة من المبادئ والفروض الأساسية التي يجب الالتزام بها عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، هذا الأخير الذي تعنى بها كيانات معينة مقابل كيانات أخرى وفق التالي:

أولاً: الفرضيات والمبادئ المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي¹

تتمثل أهم الفرضيات المحاسبية في الفرضيتين التاليتين:

1- استمرارية الاستغلال

يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغايرة لهذا الافتراض.

2- محاسبة التعهد (محاسبة الاستغلال)

بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الإتفاق وليس من الضروري إنتظار التدفقات النقدية. إعتد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام من خلال تبنية للمبادئ الدولية ولا سيما المبادئ التالية:

1- مبدأ التكلفة التاريخية

يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الافتناء) أو إنتاجها.

2- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض)

ينبغي عدم القيام بمقاصة مختلف عناصر الأصول والخصوم، الإيرادات والأعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونياً أو إجراء إتفاقية، مثلاً المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.

3- مبدأ مداومة الطرق المحاسبية: يوجب هذا المبدأ الحفاظ والمداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى.

4- مبدأ استقلالية الذمة المالية

يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.

5- مبدأ الأهمية النسبية

يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات.

¹ - لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

6- مبدأ الدورية (السنوية)

تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية مكونة من إثني عشر شهرا، يجدر الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية حيث قد تكون الدورة المالية أقل أو أكثر من إثني عشر شهرا مثلا في بعض القطاعات الزراعية.

7- مبدأ إستقلالية الدورات المالية

حيث تعتبر كل دورة مالية مستقلة عن الأخرى في تحمل الأعباء وإيراد المنتج.

8- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة

يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال إحترام الدورة المالية المقفلة، وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا لمصادقية المحاسبة.

9- مبدأ الوحدة النقدية

يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملية الوطنية، وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها.

ثانيا: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي¹

يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، والتي حددها القانون 11-07 وهي:

1- الكيانات الملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون 11-07 على أنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، كما حددت المادة 04 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي وهي:

أ- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

ب-التعاونيات؛

ج-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

د- كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

¹ - أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

2- الكيانات الغير الملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها (يشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية والثانوية) وعدد مستخدميها (المستخدمون الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين وفق الحدود الآتية:

أ- النشاط التجاري: رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار.

عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

ب- النشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار.

عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

ج- النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار.

عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

أن تمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى بمحاسبة الخزينة وتتضمن: وضعية السنة المالية، حسابات

النتائج للسنة المالية وجدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم استعراضه فيما يخص جانب السعي الدولي نحو توحيد الممارسات المحاسبية نجد أن الطموحات التي تم بناؤها صعب تحقيقها إنما تم بلورتها من خلال تجسيد فكرة التوافق المحاسبي على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية كل حسب إمكانياته وتوجهاته وسياساته الداخلية.

فيما يخص الممارسة المحاسبية على مستوى الجزائر للتماشي مع التغيرات الدولية قامت بإجراء تعديلات على أنظمتها المحاسبية ولعل أهمها وأبرزها تبني النظام المحاسبي المالي، وفي هذا الإطار يمكن القول أن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل أن:

- التوحيد أو التوافق المحاسبي الدولي أحد أهم الأفكار المحاسبية لتقليل الفروق المحاسبية بين الدول؛
- تبني المعايير المحاسبية الدولية ساهم في تسهيل الممارسات المحاسبية، يعد سببا من أسباب التأخر في تطورها؛

- بروز المنظمات والهيئات واللجان الدولية أعطى مصداقية أكثر للمعايير التي تصدرها؛

- النظام المحاسبي المالي جاء في إطار مواكبة أهم المعايير المحاسبية الدولية؛

- تبسيط مفاهيم العمل المحاسبي من منظور تطبيق القانون المحاسبي المالي.

تم من خلال هذا الفصل التركيز على كل من عنصري المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي كونهما هما المحددان الأساسيان لتكريس فكرة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية لتسهيل عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتي ستكون محور دراستنا في الفصل التالي.

الفصل الثالث

أثر الإفصاح المحاسبي

عن القوائم والتقارير المالية

ذات الجودة

في اتخاذ القرارات الاستثمارية

تمهيد:

الإفصاح المحاسبي كفكر حديث مقترن بمنطق التوحيد المحاسبي يعتبر من أهم ما تم تقديمه بموجب انتشار المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لخلق جو من الشفافية والمصادقية بين المؤسسة والمتعاملين معها، كون معظم القرارات الهامة التي تتوقف عليها أغلب التعاملات الخارجية أصبح محددتها الأساسي هو الإفصاح والعرض الشفاف للمعلومات المحاسبية والمالية ضمن القوائم أو التقارير المالية السنوية، التي يجب أن تقدم صورة صادقة ومنطقية عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

مع توسع نطاق القرارات المالية للمؤسسات الدولية وخاصة القرارات الاستثمارية الداخلية أو الخارجية فإن المحدد الأساسي لها هو توفير القدر الكافي من المعلومات المالية اللازمة لهذا النوع من القرارات، فجودة هذا النوع من القرارات تتوقف على مدى جودة القوائم المستخدمة في اتخاذها، مع ضرورة مراعات مختلف الظروف المحيطة بها وبمآخذها.

مما سبق ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد ماهية القوائم المالية وأين تكمن جودتها، وكيف يتم الإفصاح عنها محاسبيا وهل للإفصاح عنها أثر في القرارات الاستثمارية وفق التالي:

➤ **المبحث الأول:** جودة القوائم والتقارير المالية؛

➤ **المبحث الثاني:** الإفصاح المحاسبي؛

➤ **المبحث الثالث:** الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة المستخدمة في اتخاذ قرارات استثمارية.

المبحث الاول: جودة القوائم المالية والتقارير المالية

تعد القوائم المالية من منطلق إعطاء صورة واضحة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من خلال تحديد مركزها المالي ومختلف الجوانب المالية التي تتعلق بها، ومن هنا يمكن القول أن هذه القوائم يجب أن تتميز بخصائص تجعل مستخدمها يعتمد عليها في تحليل وتأكيد وضعية المؤسسة، هذه الخصائص التي تؤدي إلى القول بأن المعلومات المدرجة ضمن القوائم المالية ذات جودة، وهذا ما سنحاول تحديده من خلال المبحث التالي:

المطلب الاول: مفهوم القوائم والتقارير المالية

من خلال التطرق إلى تحديد أهم التعاريف التي تم فيها تبيان ماهية القوائم المالية وأهمية وأهداف هذه القوائم:

أولاً: تعريف القوائم المالية

من أهم التعاريف نذكر ما يلي:

عرفت القوائم المالية بأنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".¹

وفي تعريف آخر تعتبر القوائم المالية "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، وهي تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية".²

ويقصد بالقوائم المالية "تقديم عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي يقوم بها والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات عن المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية وبما يفيد قطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية".³

في إطار تعريف القوائم المالية لابد من التطرق لتعريف مصطلح التقارير المالية الذي قد يعتقد البعض أنه مرادفاً للقوائم المالية، إلا أنه لا يختلف عنه وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال التعريف التالي للتقارير

¹ - Jean-François des Robert et Autres, "Normes IFRS et PME", dunod, Paris, 2004, p12.

² - خالد جمال الجعرات، "معايير التقارير المالية الدولية 2007"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص93.

³ - طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2005، ص 93.

المالية، التي تعرف على أنها "هي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير المالية على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية".¹

بالتالي فالقوائم المالية ماهي إلا جزء من التقارير المالية المعدة وفق الغرض المخصص لها.

ثانياً: أهمية التقارير والقوائم المالية

تتجسد أهمية القوائم المالية باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر المعلومات المحاسبية والمالية من خلال النقاط التالية:²

- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة؛
- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات؛
- تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها سواء كانت محاسبية أو إدارية والتي تساعد في توضيح نشاطات الوحدات الاقتصادية المختلفة؛
- تعد من العوامل الأساسية في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي؛
- توفر مناخاً استثمارياً ملائماً وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي و الذي بدوره يؤثر على نمو وازدهار الاقتصاد ككل؛
- تساعد البنوك في تقييم عملائهم على سداد القروض والفوائد المترتبة عنها.

ثالثاً: أهداف القوائم المالية والتقارير المالية

تتمثل الأهداف الأساسية للقوائم المالية فيما يلي:³

- 1- تقديم معلومات مالية مفيدة: هدف القوائم المالية هو إعطاء معلومات حول الوضعية المالية والاداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة حتى يستجيب لاحتياجات مجموع مستخدمي هذه المعلومات؛
- 2- تقديم معلومات مالية شفافة: القوائم المالية تسمح بضمان الشفافية للمؤسسة من خلال معلومات شاملة وإعطاء عرض وافي للمعلومات المفيدة لاحتياجات اتخاذ القرار؛

¹ - مؤيد راضي خنفر، "تحليل القوائم المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 28

² - سماهر هيثم عبد القادر الخليل، "دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم المالية لدى السلطة المالية - دراسة تحليلية لعينة من القوائم

المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية"، رسالة نهاية التكوين بالمعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص 2.

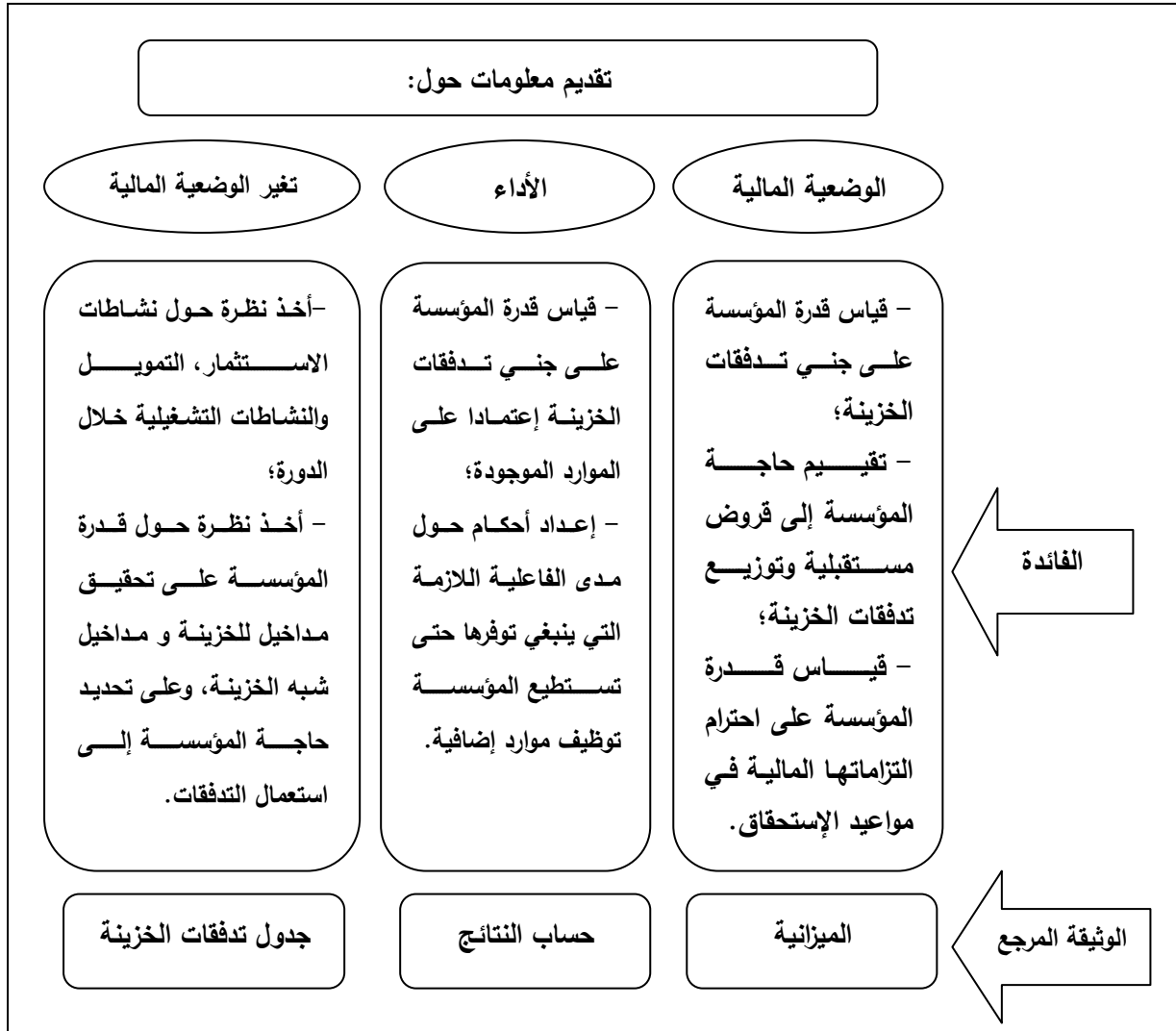
³ - عبد القادر شيخ وآخرون، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية -دراسة إستطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية

بسكرة-، العدد الثامن، مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، ديسمبر، 2018، ص 195.

3- إيصال المعلومات المالية لمختلف المستخدمين: القوائم المالية تمثل الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومات المالية لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين عن المؤسسة.

كما يمكن القول أن القوائم المالية تهدف إلى تزويد مستخدميها بمعلومات شاملة حول الوضعية المالية للمؤسسة والأداء والتغييرات في هذه الوضعية حيث يوضح المخطط التالي أهم المعلومات من خلال القوائم المالية:

الشكل رقم (10): هدف القوائم المالية



المصدر: لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن أهم أهداف القوائم المالية والتقارير المالية تتلخص في توفير

معلومات للأغراض التالية:¹

- اتخاذ القرارات الاستثمارية و منح أو الحصول على القروض المالية؛

¹ - أبو المكارم وصفى عبد الفتاح، "دراسة متقدمة في المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثاني، القاهرة، 2004، ص 26.

- دراسة وتقييم درجة سيولة المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل؛
 - تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة، وتقييم مصادر هذه الموارد سواء كانت في شكل حقوق ملكية أو قروض؛
 - التعرف على التغييرات التي تطرأ على المركز المالي للمؤسسة.
- من خلال ما سبق ذكره وفيما يتعلق بالتقارير المالية فهي تعد أداة إتصال بين نظم المعلومات المحاسبية والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها، فإضافة إلى القوائم المالية فهي تحوي أيضا تقارير المديرين وتصريحات مجلس الإدارة وتقارير المراجعين وغيرها، لذا تتعلق فاعلية نظم المعلومات بجودة التقارير المالية ومدى ملاءمتها للمستخدم، وأهدافها تتلخص في أنها:¹
- تساعد في تحديد الاستخدام الكفء للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة؛
 - تساعد في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأسمال؛
 - تساعد في الإرتقاء بالأداء الكفء لرأس المال والاسواق الأخرى؛
 - تقديم معلومات عادلة ومحايدة وغير متحيزة؛
 - تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية بدون تحديد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات.

المطلب الثاني: أنواع القوائم والتقارير المالية

قبل التطرق لأهم أنواع القوائم المالية لابد من تحديد أنواع التقارير المالية كنقطة أولى من ثم تبيان

أبرز أنواع القوائم المالية المعمول بها وفق التالي:

أولاً: أنواع التقارير المالية

يتم عرض المعلومات المالية في شكل تقارير لمختلف مستخدميها، وأهم التقارير المالية التي يوفرها:²

1- القوائم المالية

هي الجزء المحوري للتقارير المالية فهي وسيلة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية خاصة، كما أنها ذات فائدة لإدارة المؤسسة فهي توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد المتاحة

¹- عثمان عبد اللطيف، استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية واثرا على جودة التقارير المالية -حالة ملينة الساحل مستغانم-، المجلد 4، العدد 8، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص ص 247-248.

²- أحمد محمد نور، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 20.

لها، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة سنة وتظهر المركز المالي، وتهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية وتحديد الربحية والتوقعات المستقبلية في مجال المركز المالي والربحية، وتعد القوائم المالية على أساس مجموعة من القواعد والافتراضات يطلق عليها المبادئ المحاسبية المقبولة.

2- الإقرارات الضريبية

بالإضافة إلى القوائم المالية يوفر نظام المعلومات المحاسبية تقارير يفرضها القانون الضريبي فمثلا القانون الضريبي الجزائري يلزم المؤسسات بتقديم ميزانية ضريبية تختلف عن الميزانية المحاسبية من حيث تقديم الحسابات وتحديد النتيجة الضريبية التي تختلف عن الربح المحاسبي بإجراء بعض التغييرات لتحديد الوعاء الضريبي.

3- التقارير الإدارية

تحتاج الإدارة إضافة إلى القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تفصيلية تساعد في تخطيط ورقابة العمليات اليومية، ويوفر نظام المعلومات ثلاثة أنواع من المعلومات، النوع الأول هو المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الروتينية مثل قرار الشراء والبيع، النوع الثاني هو المعلومات اللازمة لتخطيط العمليات غير الروتينية مثل قرار إضافة منتج آخر، أما النوع الثالث هو المعلومات اللازمة لحل المشاكل.

ثانيا: أنواع القوائم المالية

بما أن القوائم المالية جزء من التقارير المالية، وتضم خمس قوائم وفق ماتم إقراره ضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS01 الخاص بعرض الكشوف المالية وهي نفس القوائم التي تم تبنيها من قبل المشرع الجزائري بموجب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، وتتخذ الأشكال التالية وفق ما نص عليه القانون:

1- الميزانية

تعرف الميزانية على أنها "هي صورة فوتوغرافية للذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين".¹
تعرف كذلك بقائمة المركز المالي إذ "تصور هذه القائمة المركز المالي للمشروع من حيث أصوله وخصومه أو ما له من حقوق وما عليه من التزامات في فترة مالية معينة".²

¹ - ناصر مرزوق، عزام بشكير، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - Eric Ducasse Et Autres, "Normes Comptables, Internationales, IAS / IFRS Avec exercices d'application corrigés", De boeck, Paris, 2005, p 17.

في حين تم تعريفها من قبل المشرع الجزائري كما يلي "تصف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول: في الأصول:

- * التثبيتات المعنوية،
- * التثبيتات العينية،
- * الاهتلاكات،
- * المساهمات،
- * الأصول المالية،
- * المخزونات،
- * أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)،
- * الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)،
- * خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

في الخصوم:

- * رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة قبل تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى،
- * الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة،
- * الموردون والدائنون الآخرون،
- * خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)،
- * المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)،
- * خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.¹

كما بين المشرع في نفس القرار طريقة عرض الميزانية وأهم الحسابات المدرجة فيها (أنظر الجداول

المدرجة في الملحق رقم 01)

وتعرف عناصر الميزانية المذكورة سابقا بأنها:²

¹ - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، "قواعد وأصول التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"،

الجريدة الرسمية العدد 19، 25 مارس 2009، المادة 1.220، ص 23.

² - Joëlle Le Vrouch-Meouchy et Autres, "Normes comptables internationales guide pratique", Editions The World Bank / FIDEF, Washington, 2003, P 7.

- الأصول: هي موارد تخضع لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة و تتوقع المؤسسة أن تحصل منه على منافع اقتصادية مستقبلية.
- الخصوم: هي تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من المواد التي تملكها المؤسسة والمحتوية على منافع اقتصادية.

2- جدول حساب النتائج

يعرف هذا الجدول على أنه "عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الربح أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة".¹

يعرف أيضا بقائمة الدخل التي تعتبر "تصور نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة".²

في حين عرفه المشرع الجزائري بأنه " هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة".³

تتمثل عناصر جدول حساب النتائج في ما يلي:

- الإيرادات: تعرف الإيرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية من الأصول، أو زيادة في هذه الأصول، أو نقص في الالتزامات.
- المصروفات: وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة من الأصول أو استهلاكها، أو تحمل التزامات.⁴

بموجب المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS01 عرض الكشوف المالية بين أنه يتم من خلال جدول حساب النتائج عرض مختلف إيرادات وأعباء المؤسسة إما حسب وظيفتها (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية...)، أو حسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، نفقات المستخدمين..)، أي على الأساس الذي يقدم من خلاله معلومات صادقة حول وضعية المؤسسة، وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على تطبيق طريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، وفي حال اختيار المؤسسة إلى طريقة تصنيف الأعباء بحسب وظائفها ، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يتعلق بالاهتلاكات، نقص القيمة (التدهور)، نفقات

¹ - عبد الإله نعمة جعفر، "المحاسبة المالية: مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي"، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 259.

² - Eric Ducasse Et Autre, **Op.cit**, p 17.

³ - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 1.230، ص 24.

⁴ - Joëlle Le Vrouch-Meouchy et Autres, **Op -cit**, P 7.

المستخدمين...، لغرض السماح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء مقارنة بين مؤسستين لم تتبعا نفس طريقة العرض.¹

بين المشرع أن المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:²

- * تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
- * منتجات الأنشطة العادية،
- * المنتجات المالية والأعباء المالية،
- * أعباء المستخدمين،
- * الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
- * المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
- * المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
- * نتيجة الأنشطة العادية،
- * العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
- * النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- * النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

بين المشرع في هذا القرار شكل جدول حساب النتائج وفق الطريقتين (حسب الطبيعة، حسب الوظيفة) وأهم الحسابات المدرجة في جدول حساب النتائج حسب الطبيعة (أنظر الجداول المدرجة ضمن

الملحق رقم 02)

3- جدول سيولة الخزينة (جدول التدفقات النقدية)

يعرف على أنه هو "جدول يتم من خلاله عرض مصادر التدفقات النقدية."³ كما عرف على أنه "عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات ومتحصلات لمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل."⁴

¹ - لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 2.230، ص 24.

³ - لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁴ - فايز سليم حداد، "الإدارة المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، 2009، ص 40.

وكتعريف آخر " هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة.¹"

ونظرا لأهمية هذا الجدول وأهمية العناصر التي يتضمنها خصص له معيار محاسبي خاص به على المستوى الدولي هو المعيار المحاسبي الدولي IAS07 قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) ، والهدف منه أن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشأة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك المنشأة على توليد نقدية أو ما يعادلها واحتياجات المنشأة لاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادلها .

ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.²

حسب المشرع الجزائري " الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونضائها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية."³

بموجب المادة 240. 2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية فإنه يندرج ضمن هذا الجدول التدفقات المالية الداخلة والخارجة خلال السنة المالية حسب مصدرها ممثلة في:

- تدفقات الأنشطة التشغيلية (الخاصة بالأنشطة التي تتولد عنها منتوجات والغير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
 - التدفقات المالية لأنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال عن إقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
 - تدفقات أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
- يقدم جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير المباشرة:⁴
- فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشقير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 136.

² - المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام 1992) قائمة التدفقات النقدية. أنظر في الموقع : http://www.q8control.com/07_-pdf

³ - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 1.240 ، ص 26.

⁴ - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 240. 3، ص 26.

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاك، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين ...)
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى. (أنظر الجداول المدرجة ضمن الملحق رقم 03)

4- جدول تغير الأموال الخاصة (تغير حقوق الملكية)

تعد قائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المحاسبية "لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة مثل زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي دخل أو صافي خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة".¹

بين المشرع الجزائري أن جدول تغير الاموال الخاصة يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...) ؛

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.² (أنظر الملحق رقم 04)

¹ - عبد الوهاب نصر علي، "القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية"، الدار الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 2007، ص37.

² - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 250. 1، ص ص 26-27.

5- الملاحق

بصفة مختصرة الملاحق "توضح السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية".¹ بين المشرع الجزائري في المادة 260. 1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أن ملحق القوائم المالية يشتمل على معلومات تخص عدة نقاط تم تحديدها في نفس المادة متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية. حسب المعيار الدولي الأول يتطلب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات خاصة بمايلي²:

- أساس إعداد القوائم المالية؛
 - السياسات المحاسبية الأساسية المستخدمة؛
 - المعلومات المطلوبة عن طريق معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي لم يتم عرضها في مكان آخر في القوائم المالية؛
 - معلومات إضافية لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية ولكنها تعتبر ضرورية لأغراض العرض العادل.
 - كما يتطلب المعيار الدولي الأول عرض تلك المعلومات بطريقة منهجية ومنظمة وبطريقة تتسم بأنها مرجعية للبنود ذات الصلة في صلب القوائم المالية.
- وقد حدد المشرع الجزائري في الفصل 8 من القرار السابق الذكر محتوى ملحق القوائم (الكشوف) المالية (أنظر الملحق رقم 05 بمختلف الجداول المدرجة ضمنه)

المطلب الثالث: أساسيات الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية

تنطوي عملية إعداد القوائم المالية على عدة أساسيات هامة يجب العمل على مراعاتها قبل المباشرة في هذه العملية، من أبرزها ما يلي:

¹ - عبد الستار الكبيسي، "الشامل في مبادئ المحاسبة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 481.

² - أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح و التقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 191.

أولاً: مستخدمو القوائم المالية و احتياجاتهم من المعلومات¹

تلجأ فئات متعددة لاستخدام القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

1- المستثمرين الحاليين والمحتملين

أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في الآتي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار الشراء أو بيع أسهم المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار سهم المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة المؤسسة ومستقبلها وتقييم سهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى.

2- الموظفون

يحتاج الموظف في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3- الموردين والدائنين التجاريين

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

4- العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد على التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعتها.

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي: الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص ص 4-6.

5- المقرضين

بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة المؤسسة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحدادات المالية مثل نسبة الديون للغير.

6- الحكومة ودوائرها المختلفة، والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى إلتزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون المؤسسات وقانون الضريبة على الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة وتحديد مدى قدرة المؤسسة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

7- الجمهور

بحاجة إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

ومن الجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة، والمحللون والمستشارون الماليون والسوق المالي، والمنافسون والمحامون.

وقد ورد ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال، وهم الجهة الأكثر تحملاً للمخاطر، وبالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة، ويوضح الإطار المفاهيمي أن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعد في عملية تقييم مدى قدرة المؤسسة في توليد تدفقات نقدية أو تدفقات شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد في مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل.

كما ورد في الإطار المفاهيمي أن القوائم المالية لا يمكن أن تليي جميع ما يحتاجه مستخدمي القوائم المالية من معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالمعلومات التي تنشر في القوائم المالية تغطي عملية قياس لأحداث حصلت في الماضي، في حين أن القرارات التي تتخذ من قبل معظم مستخدمي القوائم المالية تتعلق بالمستقبل، من جهة أخرى فإن ما يعرض في القوائم المالية هي معلومات مالية في حين يحتاج مستخدمي القوائم المالية للعديد من المعلومات غير المالية.

بناء على ما سبق، ونظرا لعدم إمكانية تلبية جميع ما يحتاجه مستخدمي القوائم المالية من معلومات، فإن القوائم المالية ذات الغرض العام تركز على تلبية المعلومات التي تشكل القاسم المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية.

ثانيا: أساليب قياس عناصر القوائم المالية

عرف القياس وفقا للجنة المعايير المحاسبية الدولية على أنه: "تحديد القيمة النقدية للعناصر التي تظهر بها في القوائم المالية و التي ستظهر بها قائمة المركز المالي و بيان الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس".¹

عملية القياس تتمثل في تحديد القيم المالية التي يتم بموجبها إقرار وإدراج عناصر المعلومات المالية ضمن القوائم المالية، ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس، وقد تم وضع مبادئ قاعدتها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بإضافة عنصر الشفافية إلى العناصر التي اعتمدت المبادئ عليها والتي انطلقت من عنصر الأمانة، ويمكن تلخيص أساليب القياس التي يمكن العمل بها في:²

1- التكلفة التاريخية

بموجب هذا الأسلوب تسجل الموجودات بقيمة النقد المدفوع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة لمقابل الحصول على الموجودات كما بتاريخ انتقائها، أما المطلوبات فتسجل بقيمة الموجودات التي تم استلامها مقابل الالتزام، أو ما يعادل النقد المتوقع دفعه لتسوية تلك المطلوبات ضمن النشاط العادي للمؤسسة.

2- التكلفة الجارية

بموجب هذا الأسلوب تدرج الموجودات بقيمة النقد أو النقد المعادل الذي يتوجب دفعه حاليا مقابل الحصول على أصل مماثل، وتدرج المطلوبات بالقيمة غير المخصومة (القيمة الاسمية) للنقد ومعادل النقد المطلوب دفعه حاليا لتسديد الالتزام.

3- القيمة القابلة للتحقيق

بموجب هذا الأسلوب، تدرج الموجودات بقيمة النقد أو النقد المعادل الذي يمكن الحصول عليه حاليا إذا بيع الأصل بطريقة منظمة، وتدرج المطلوبات بالقيم التي يمكن تسويتها بها، أي بالقيم غير

¹ - خولة حسين حمدان العبودي، "دور التدقيق الخارجي في عملية تحويل المشاة الاقتصادية من القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة)"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص 20.

² - أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 194-196.

المخصومة (الاسمية) للنقد أو معادل النقد الذي يتوقع دفعه لتسوية الالتزامات ضمن النشاط العادي للمؤسسة.

4- القيمة الحالية

بموجب هذا الأسلوب، تدرج الموجودات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الواردة والمتوقع الحصول عليها من هذا البند في المستقبل وذلك ضمن النشاط العادي للمؤسسة، وتدرج الموجودات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقع استخدامها في تسوية الالتزام خلال الدورة العادية لنشاط المؤسسة.

رغم أن التكلفة التاريخية هي أكثر أساليب القياس استخداما من قبل المؤسسات في إعداد قوائمها المالية، فإنه يستخدم عادة جنبا إلى جنب مع أساليب أخرى للقياس، فالبضاعة تدرج عادة بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، أما الأوراق المالية القابلة للتسويق فيمكن إدراجها بالقيمة السوقية، لكن الالتزامات الخاصة بالأجور التقاعد فيتم إدراجها على أساس قيمتها الحالية، وتستخدم بعض المؤسسات أسلوب التكلفة الجارية على ضوء عدم قدرتها استخدام نموذج التكلفة التاريخية في التعامل مع آثار الأسعار المتغيرة للموجودات غير النقدية.

حدد المشرع الجزائري في هذا الإطار أنه تركز طريقة تقييم (قياس) العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على إتفاكية التكاليف التاريخية (التي تتألف للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والخصومات وغير ذلك من العناصر المماثلة). في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم (يقدر الكيان عند كل تاريخ إقفال الحسابات التي فقدت قيمتها والقيام بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل باعتبارها أعلى قيمة بين ثمن البيع الاصلي والقيمة النفعية) بالاستناد إلى:¹

1- القيمة الحقيقية (الراهنة) ؛

2- قيمة الانجاز؛

3- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

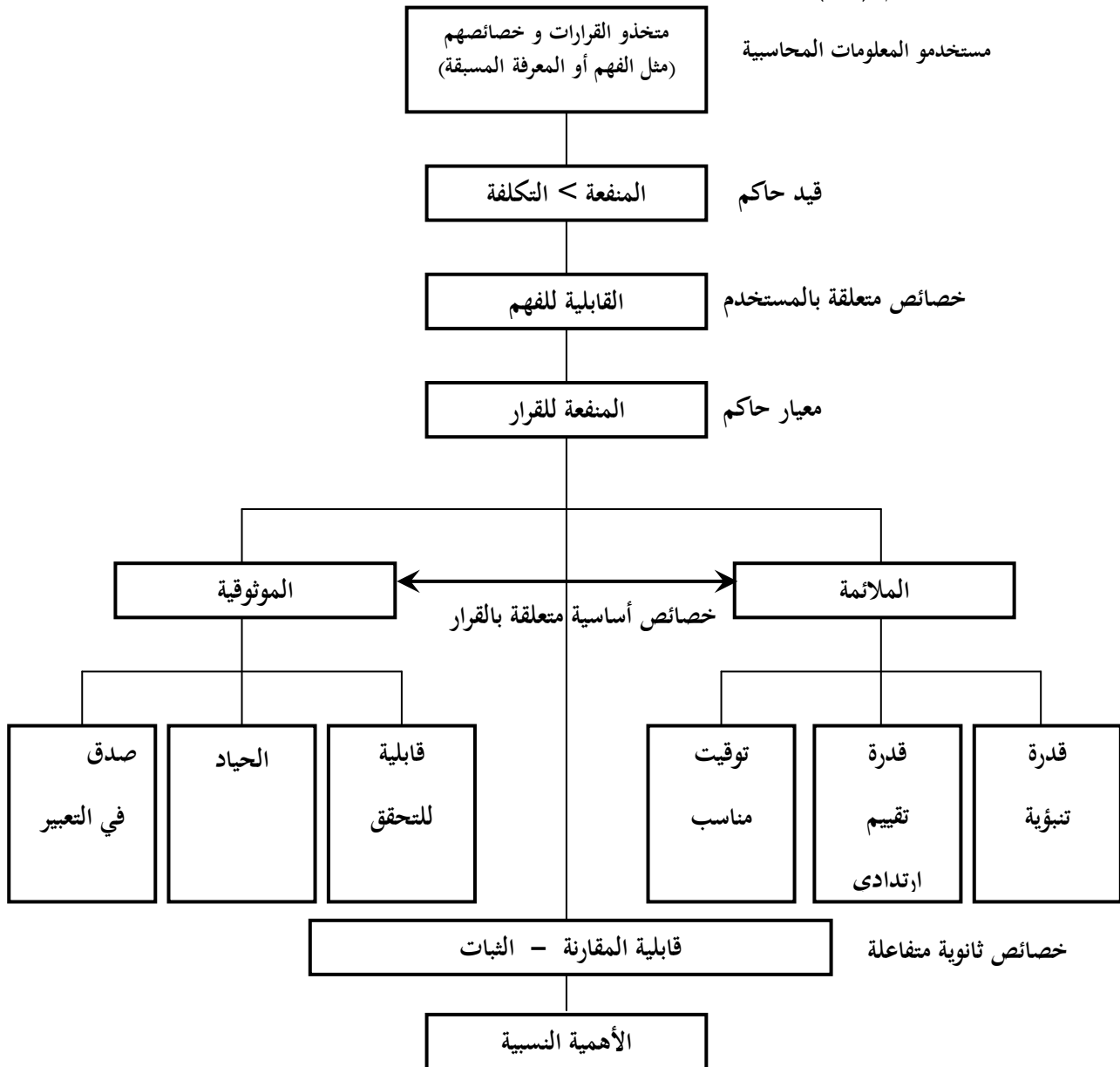
هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنها في نهاية مدة الانتفاع به).

¹ - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 121.(1-11)، ص ص 6-8.

المطلب الرابع: خصائص القوائم والتقارير المالية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، و تتعلق هذه الخواص بمعايير يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية، و قد قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار قائمة المفاهيم رقم (02) في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية و الفرعية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية و التي يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها الحاكمة



المصدر: نهاد اسحق عبد السلام أبو هويدي، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي"، رسالة

ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص19.

أولاً: خصائص رئيسية

تتمثل في كل من:

1- خاصية الملاءمة

تمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتساعد في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كانت الأحداث ماضية أو حاضرة، عادة ما تكون ملاءمة المعلومة مرتبطة بطبيعتها وأهميتها النسبية.¹

المعلومات الملاءمة هي: "تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد و هي التأثير في الأهداف وتسمى الملاءمة للأهداف، و التأثير في الفهم و تسمى بالملاءمة الدلالية، و التأثير في اتخاذ القرارات وتسمى الملاءمة للقرارات."²

وتندرج ضمن هذه الخاصية ثلاث خصائص فرعية هي:

أ- **التوقيت المناسب:** يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة معينة، يتم التعبير عنها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل متخذ القرار لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب- **القيمة التنبؤية:** أي أن للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق إستفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

ج- **القيمة الرقابية (التغذية العكسية أو الرجعية):** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية .. الخ.

2- خاصية الموثوقية

تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الخطأ المادي والتحيز، ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تظهره، وبالتالي يجب معالجة الأحداث وعرضها تماشياً مع طبيعتها وحققتها الاقتصادية وليس فقط شكلها القانوني.³

من خلال ما سبق يمكن القول أن الخصائص الفرعية لهذه الخاصية تتمثل في:⁴

¹- حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص274.

²- إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق"، العدد الثلاثون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 290.

³- ريتشارد شرويدر وآخرون، "نظرية المحاسبة"، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص 138.

⁴- جمال لعشيشي، "محاسبة المؤسسة والحجابه وفق النظام المحاسبي الجديد"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011، ص 13

أ- التمثيل الصادق للمعلومة المالية؛

ب- الحيادية: يتم إعداد الوثائق المالية بكل موضوعية ؛

ج- الحيطة والحذر: الهدف من هذه الخاصية هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات

والتقليل من الخصوم والتكاليف.

ثانيا: الخصائص الثانوية

تتمثل في كل من خاصية:

1- القابلية للمقارنة

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل و تتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى، كما تعتبر المعلومات التي تم قياسها و التقرير عنها بصورة مماثلة عن المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة وتمكن هذه الخاصية المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق و الاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة.¹

2- الثبات

هي خاصية مبنية على أساس مبدأ الثبات و الذي يقصد به أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى، فعندما تطبق طريقة محاسبية واحدة لنفس الحدث من فترة لأخرى فأنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، و لا يعني ذلك أن المؤسسة لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات والطرق المحاسبية إذا أثبتت أفضليتها، في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر التغيير المحاسبي في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير.²

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وتعد جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من جهة ومفاهيم القياس والاعتراف من جهة أخرى، كما أنها تعد الصفات والسمات التي تجعل المعلومات المالية ذات فائدة كبيرة، وقد نص المشرع الجزائري في المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - جمعة هوام، نوال لعشوري، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010، ص ص 16، 17.

لتطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي : "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح".¹

ولكي يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم المالية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدامها، ومن هذه الصفات:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك)؛

- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات؛

- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة سابقة.

فالوظيفة الرئيسية للقوائم المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما تعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم لما لها من تأثير على سلوكياتهم ومن ثم قراراتهم، لذلك فإنه يلزم تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، إلا أن القوائم المالية ليست هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه متخذو القرارات الإدارية، فلا بد من التوسع أكثر والتفصيل في تقديم التقارير المالية الشاملة وهذا ما إتفق عليه أغلب الباحثين في هذا المجال.²

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي

من خلال ما سبق تقديمه فيما يتعلق بالقوائم والتقارير المالية فإنه يجب أن تعد على أسس تتوافق مع المتطلبات الأساسية للإفصاح المحاسبي من أجل أن يكون هناك تناسب بين ما تم إعداده وما سيتم الإفصاح عنه بشفافية، وهذا ما سيتم التطرق له مفاهيميا من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح

لإعطاء مفهوم نوعا ما شامل للإفصاح المحاسبي لا بد من تحديد أهم التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح وتحديد أهميته وأهدافه وفق التالي:

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

لغة يعرف على أنه "الكشف و التباين و الإفشاء".³

¹ ياسين لعكيكزة، محمد زرقون، دور المعرفة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية: من وجهة نظر مهنيي المحاسبة، المجلد 09، العدد 3، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة على لونيبي، بليدة 2، 2018، ص 189.

² مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، العدد 9، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2013، ص 50.

³ محمد حسين أبو نصار، علي عبد القادر الذنبيات، "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، العدد 1، مجلد 32، مجلة دراسات في العلوم الادارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2005، ص 118.

بصورة مفصلة الإفصاح في اللغة العربية هو "الفصاحة والبيان، ويقال رجل فصيح وكلام فصيح أي بليغ، ولسان فصيح أي طليق، فصاحة الرجل إنطلاق اللسان بكلام صحيح واضح، ويقال أفصح الصبح أو أفصح الأمر أي وضع وبدأ في الظهور، وتعني Disclosure إفشاء، وكل ما يكشف عنه.¹ يعرف الإفصاح على أنه "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، لأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل.² يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه هو: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد."³

وكتعريف آخر للإفصاح يمكن القول أنه "يعتبر الوظيفة الرئيسية الثانية للمحاسبة إلى جانب وظيفة القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات الاقتصادية والمالية، وتعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي وعلى وجه العموم هو العلانية الكاملة."⁴

بصورة أشمل يمكن القول "إن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لاتخاذ قراراتهم. ولهذا فإن معايير المحاسبة الدولية تبنت موقفين يتعلقان بالعرض والإفصاح. أما الأول فيتعلق بالقضايا العامة، حيث تم إصدار مجموعة من المعايير العامة التي ركزت على الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأنواع المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية وكيفية عرض الأصول والالتزامات المتداولة. أما الثاني فيتعلق بإصدار معايير أكثر خصوصية تتعلق مثلا بالتقرير عن التدفقات النقدية والإفصاح عن الأخطاء الأساسية والتغيرات في المبادئ المحاسبية، وإعداد التقارير عن الفروع والأقسام والإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تمت معهم، القاسم المشترك في كل هذه المعايير هو التوتر بين أن تكون متوفرة لأولئك الذين لهم الحق في الحصول على معلومات المؤسسة والحفاظ على سرية المعلومات التجارية التي تمنح المؤسسة ميزتها التنافسية."⁵

¹ - أحمد علي خضر، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص 52.

² - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 577.

³ - رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2001، ص 211.

⁴ - فطوم أمحمدي، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية - نموذج مقترح -، العدد 13، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، البليدة، 2015، ص 304.

⁵ - clare Roberts and others, "International Financial Reporting – A Comparative Approach", Third edition, FT Prentice Hall, Britain, 2005, p 52.

من خلال التعاريف السابقة ومن منطلق أننا في عالم سريع التغير ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فإن "النظام المحاسبي عليه مسابرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجات جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إلى كونه الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية بعد تحليلها ماليا سواء أكان التحليل مالي ساكن بواسطة النسب المالية أو تحليل مالي ديناميكي باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية، لذا فإن النظرية المحاسبية تنظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه مبني على الاعتبارات التالية:

- إنتهاج الوضوح الكامل في عرض القوائم المالية؛

- الشفافية في إظهار جميع الحقائق المهمة عن المؤسسة؛

- أن الإفصاح له وظيفة إخبارية مهمة.¹

في إطار دراستنا يعرف الإفصاح على أنه "هو عملية إطلاق جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة والتي قد تؤثر على قرار الاستثمار".²

يجب الإشارة هنا إلى أن هناك فرق بين الشفافية والإفصاح، حيث أن "المقصود بالإفصاح المنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل القرارات السياسية معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب، وهو يختلف عن الشفافية التي يقصد بها خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومنظورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق، وتؤدي الشفافية إلى تحسين القرارات الاقتصادية وتعزيز المساءلة وتفعيل الحوكمة، وكذا جودة عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات صنع السياسات وأحكام المراقبة".³

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي

ترجع أهمية الإفصاح للدور الرئيسي الذي يلعبه في توفير المعلومات المحاسبية التي توفر البيئة الجيدة لمتخذي القرارات على كافة مستوياتهم وأنواعهم، ولقد زاد من أهمية الإفصاح لزيادة الحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية توفر للمستثمرين والدائنين وكافة الأطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية المناخ الجيد لاتخاذ القرار لأن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحويه من معلومات تزيد بزيادة

¹- بوبكر رزيقات، محمد السعيد سعيداني، مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وإنعكاساتها على

تطوير التقارير المالية، العدد الثالث، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015، ص 103.

²- إبراهيم جابر السيد، "الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن،

2014، ص 18.

³- Hennie Van Greuning, "International Financial Reporting Standards: A Practical Guide", World Bank Publications, 4th edition, USA, 2006, p6.

قيمة المعلومات المحتواة فيه، ويمكن ذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر بعض النقاط تظهر أهمية الإفصاح :¹

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- تساعد التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية؛
- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية؛
- تساعد معلومات التقارير المالية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة لهم حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم؛
- تساعد معلومات قائمة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف الربحية خلال مدة معينة بالإضافة إلى بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال (الربح)؛
- تقديم معلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للوحدة؛
- إمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة وتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل؛
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ، وسيتبع ذلك بالضرورة توضيح الفروض الخاصة بتلك العمليات والمفاهيم التي أسست عليها؛
- تساهم القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية خدمة البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها.

¹ - زوبينة بن فرج، "الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية"، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة (المؤسسات في ضوء التحولات المحاسبية الدولية)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21 و 22 نوفمبر 2007، ص ص 5-6.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

في إطار هذا ظهرت عوامل عديدة تفعل من أهمية مبدأ الإفصاح وتتمثل بما يأتي:¹

1- عوامل بيئية

حيث تختلف المعلومات المالية المقدمة في شكل قوائم وتقارير مالية من دولة لأخرى ولأسباب اجتماعية، سياسية، اقتصادية، وعوامل تاريخية عن حاجة المستفيدين؛

2- عوامل تتعلق بالمعلومات

حيث تتأثر درجة الإفصاح عن المعلومات في مدى توافر الملاءمة والثقة بهذه المعلومات إضافة إلى القابلية للتحقق والمقارنة؛

3- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية

مثل حجم الوحدة الاقتصادية ، عدد المساهمين ، القوانين المعمول بها، المدقق الخارجي والضوابط التي تستلزمها عملية التدقيق؛

4- فضلا عن عوامل أخرى تؤثر في مبدأ الإفصاح مثل التشريعات والقوانين المحلية و التعليمات المحاسبية الخاصة بالإفصاح لوظيفة المؤسسة والأغراض الضريبية والرقابة ... إلخ.

رابعاً: أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل:²

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس ذات علاقة بهذه العناصر بخلاف مقاييس المستخدمين للقوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف بها؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مستقبلاً؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

¹ - سالم محمد عبود، "الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء، عمان، الأردن، 28-

2009/04/29، ص 13. أنظر الموقع: <https://www.kantakji.com/media/9240/35.pdf>

² - Ahmed Belkaoui, "Accounting Theory", 5th Edition, Thomson Learning, London, 2004, p 266.

بصفة عامة يمكن القول أن الهدف من الإفصاح بالدرجة الأولى هو عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركات، كما أن هدف الإفصاح في القوائم المالية هو سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح هي طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية.¹

خامسا: مستويات الإفصاح

إن للإفصاح أكثر من مستوى وقد اختلف فقهاء الفكر المحاسبي التقليدي في عرض هذه المستويات ومنهم من حدده بمستوى واحد فقط، ومنهم من قسمها لأكثر من مستوى، من أبرز هذه التقسيمات لدينا المستويات التالية:²

1- المستوى المثالي

ويتحقق هذا المستوى بثلاث شروط:

- أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل؛
- أن تكون الأرقام المالية على درجة عالية من الدقة والمصادقية؛
- أن يكون عرض القوائم المالية متوافق مع رغبات الأطراف ذات العلاقة وفي الوقت المناسب.

2- المستوى الواقعي:

يتحقق أيضا بثلاث شروط هي:

- إحترام المبادئ والأصول المحاسبية؛
- السياسات الإدارية، لوائح الإشراف والرقابة وأدلة التدقيق.

المطلب الثاني: أساسيات الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

للإفصاح عدة أنواع لكل منها غرض معين من منطلقها يتم تحديد المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية وتبيان أهم الإيضاحات والملاحق الواجب الإفصاح عنها كما يلي:

¹ - يحي سعيدي، لخضر أوصيف، "أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص11.

² - سالم محمد عبود، مرجع سبق ذكره، ص 13.

أولاً: أنواع الإفصاح

يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ليس فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد أيضا على نوع الإفصاح المطلوب، فهناك أنواع مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار النوع المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، ميز الباحثون بين مدخلين رئيسيين في تحديد أنواع الإفصاح المحاسبي هما¹:

1- المدخل الأول

تم التركيز فيه على مدى أو نطاق الإفصاح، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع وهي:

أ- الإفصاح التام أو الكامل: أي توفير كافة المعلومات اللازم الإفصاح عنها، إلا أن تطبيق هذا الإفصاح يواجه مجموعة من المشاكل تتمثل في:

- صعوبة تقدير المنافع التي تعود من تطبيق الإفصاح الكامل مع سهولة تحديد التكاليف المدفوعة، حيث أنه لو تم تطبيق هذا الإفصاح فإن الشركة ستحتاج إلى زيادة عدد المحاسبين 50% أي التحول من 300 محاسب إلى 450 محاسب ولكن المنفعة من وراء ذلك صعب تحديدها.

- صعوبة تطوير سياسات الإفصاح للوفاء بتطبيق مبدأ الإفصاح الكامل، خاصة وأن مهنة المحاسبة في مرحلة تطوير لمعاييرها وإرشاداتها لتحدد مدى أهمية وطريقة الإفصاح....، لذا لا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز.

ب- الإفصاح العادل أو الواضح: وهو تجسيد للمدخل الأخلاقي في المحاسبة، ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية التي تقدم إلى كل الأطراف على حد سواء، ويخضع هذا المستوى من الإفصاح إلى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدي البيانات المحاسبية.

ج- الإفصاح الكافي: ويسمى أيضا الفعال أو المناسب، و يتطلب هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات مما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مضللة.

يمكن القول أن المستوى الأخير من مستويات الإفصاح رغم الانتقادات الموجهة إليه لكونه لا يفصح عن كافة البيانات والمعلومات المالية هو أكثر أنواع الإفصاح ملاءمة للتطبيق العملي، باعتباره يقع في موقع الوسط بين الإفصاح التام وما يترتب عنه من زيادة في تكاليف إعداد ونشر البيانات والمعلومات المالية، والإفصاح العادل الذي يخضع لاعتبارات سلوكية وأخلاقية يصعب التحكم فيها.

¹ - زوينة بن فرج، 'متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية الجزائرية'، العدد 15، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص ص 55- 56.

فهناك إجماع عام في المحاسبة بضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات، ويتطلب الإفصاح المحاسبي الكافي بأن يتم تصميم وإعداد القوائم والتقارير المالية بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمؤسسة خلال فترة النشاط، وأن تحتوي هذه القوائم والتقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة ولا تكون مضللة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم والتقارير المالية بصورة عامة، وهذا يعني ضرورة أن تتضمن القوائم والتقارير المالية والمحاسبية كل المعلومات الهامة التي تظهر المؤسسة في صورة تعبر عن أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المختلفة المحيطة بها.¹

2- المدخل الثاني

في هذا المدخل يتم التركيز على نوعية الإفصاح، حيث يقسم الإفصاح إلى:

أ- الإفصاح الوقائي: يهتم الدور الوقائي للإفصاح بضمان توفير المعلومات للجمهور في شكل معقول، وفي وقت مناسب بحيث يمكن الاعتماد عليها.

ب- الإفصاح التثقيفي: وهو اتجاه معاصر يعتمد على أن مستخدم البيانات المالية لديه القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية.

ج- الإفصاح الاختياري و الإفصاح الإجباري: ويرجع تصنيف الإفصاح إلى اختياري أو إجباري إلى البيئة والتشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة.

ثانياً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح تتمثل في:²

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية

إن الفئات المستخدمة للمعلومات المالية قد تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المالية: الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

¹- علاء إبراهيم عرابي سجينى، قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية (دراسة علمية)، العدد الثامن، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة قطر، قطر، 1997، ص 139.

²- محمد الهادي ضيف الله، "الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)"، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 4 و5 ديسمبر 2012، ص ص 5-6.

2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المالية

ويتم توضيحها من خلال خاصية ملاءمة المعلومات إذ تعد معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم أن يستفيد منها في غرض معين، فرقم صافي الربح مثلا يعد معلومة ملاءمة لقارئ البيانات المالية نظرا لوجود احتمال كبير في أن يستخدم هذا القارئ تلك المعلومة في غرض ما.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها

يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة، وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، بالإضافة إلى كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمؤسسة، ويجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغيير و اختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدم القوائم المالية.

4- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المالية

حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمؤسسة عن فترة معينة، فإنه يمكن استخدام الأساليب والطرق الآتية في هذا المجال:

- التوضيح بين قوسين: وتقدم الإيضاحات الإضافية بين الأقواس بشكل مختصر بعد البند الوارد في القائمة المالية مباشرة؛
- الملاحظات: وتستخدم عندما يكون مناسبا إظهار الإيضاحات بين قوسين، خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا؛
- بنود مقابلة أو متصلة: بمعنى أن تدرج المعلومات في مكان ما من القائمة وتدرج معلومات مرتبطة بها في مكان آخر من القائمة نفسها؛
- الجداول المرفقة: حيث يتم استخدام جداول منفصلة لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الموجودات او المطلوبات.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية

المعلومات المالية الملاءمة هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في القرار، وذلك بمساعدة المستخدمين على تشكيل تنبؤات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، وبالنسبة للمعلومات فإنها قد توجد فرقا في القرارات عن طريق تحسين القدرات الخاصة بمتخذي القرارات في التنبؤ أو عن طريق تقديم تغذية عكسية عن التوقعات الأولية،

ويتم توفيرها في الوقت المطلوب فيه للوصول إلى قرار، أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، ويجب أن يركز على الملاءمة والموثوقية في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وتكون قابلة للمقارنة وتكسب المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها مع المعلومات المماثلة عن المؤسسات الأخرى.

رغم الإجماع العام على أنه من غير الممكن عرض كل المعلومات الجوهرية والأحداث والعمليات الاقتصادية الهامة للدورة كاملة عن مؤسسة معينة في ملخصات محدودة من البيانات المالية، إلا أن هناك إتفاق على وجوب أن تبين التقارير المالية والملاحظات عليها والمعلومات الإضافية المرفقة معها عن أية حقائق مالية جوهرية، وأية معلومات أخرى بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير بحيث تمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم.

ثالثاً: الإفصاح عن الإيضاحات والملاحق الإضافية

يمكن تقسيمها كما يلي:¹

1- الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات)

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية، ويجب الإشارة إلى أن الملاحظات الهامشية يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، وبشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن المعلومات مثل:

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛
- الإفصاح عن المبادئ والطرق المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح عن الحقوق و الالتزامات؛
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

وتتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا، حيث يتم استخدامها في النواحي التالية:

- ✓ عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية؛
- ✓ الإفصاح عن القيود على البنود الواردة في القوائم المالية، مثل وجود رهون لبعض الأصول الثابتة و أية قيود على الأرباح؛

¹ - أمينة محمد طيفور، "الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS (حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2016/2017، ص ص 141-143.

- ✓ الإفصاح وبمقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية؛
- ✓ لعرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.
- حيث أن هناك نواحي قصور أو عيوب لتلك الإيضاحات، تتمثل فيما يلي:
- ✓ قد تبدو صعبة القراءة والفهم دون دراسة متمعنة، لذلك قد يتم إهمالها من قبل القارئ للبيانات المالية؛
- ✓ تعتبر النصوص الوصفية أكثر صعوبة عند استخدامها لاتخاذ القرارات مقارنة بعرض المعلومات المالية في القوائم.

2- الإفصاح عن الجداول والملاحق الإضافية

تشتمل الملاحق على القوائم الإضافية التي ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات والهوامش، ومن بين هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي؛
- قائمة الأصول الثابتة وطرق الاستهلاك؛
- قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها؛
- قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

أما الجداول فيتم وضعها بشكل مستقل وتحتوي معلومات قيمتها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية إلا أنها تزيد من فهم قراءة هذه الأخيرة واستيعابها من قبل مستخدميها.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية

هناك عدة معايير تطرقت لعنصر الإفصاح المحاسبي الخاص بالقوائم والتقارير المالية وتتمثل أهمها في:

أولاً: متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1

تتمثل في:¹

1- الإفصاح عن السياسات المحاسبية

قد أوجب هذا المعيار على الإدارة مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية لدى المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل: الحيطة و الحذر، تفوق الجوهر على الشكل و الأهمية النسبية.

¹ - زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

2- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الكشوف المالية المنشورة

يعالج المعيار الدولي الأول المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تشمل الميزانية العمومية و بيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى الملحقه بتلك البيانات التي تعتبر جزءا مكملها، إن متطلبات الإفصاح التي يحددها هذا المعيار إنما تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في الكشوف المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة.

ثانيا: متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7

في نطاق تطبيق هذا المعيار يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية، و يجب الإفصاح عن هذه القائمة كجزء متمم للكشوف المالية و ذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد كشوف مالية عنها؛ بحيث يهتم مستخدمو الكشوف المالية للمؤسسة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد واستخدام النقدية و ما يعادلها و ذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشآت المختلفة و عما إن كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمؤسسة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية، و قد حدد هذا المعيار طريقتين للإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وعرضها و هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة.¹

ثالثا: القوائم المالية المنفصلة والمجمعة ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها IAS27، IFRS 10، IFRS 12

بالإضافة للمعيارين السابقين هناك أنواع من الكشوف الواجب إدراجها في حالة الشركات كبيرة الحجم والمتعددة الجنسية، إذ تتصف بنزعة توسعية فتهدف إلى امتلاك استثمارات في مؤسسات أخرى و قد تختلف نسبة المساهمة في رأس المال وكذا نسبة حقوق التصويت من مؤسسة مستثمرة إلى أخرى، و فيما يلي سنحاول إبراز أهم ما يميز هذه القوائم و ما تتطلبه في حالة الإفصاح:²

1- القوائم المالية المنفصلة IAS 27

هي القوائم المالية للمؤسسة (الأم) أو مستثمر يملك حق السيطرة في شركة تابعة (فرع) أو سيطرة مشتركة أو تأثير هام، و قد حدد المعيار الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنفصلة حتى يسهل فهمها و مقارنتها و يتمكن مختلف المستثمرين من الاطلاع على

¹ - صالح مرازقة، فتيحة بوهرين، "المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية"، مجلة الإقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة 2، المجلد 6، العدد 6، 2010، ص 86.

² - فوزية العايب، "أثر محددات الإفصاح المحاسبي و المالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2016/2017، ص ص 75-88. (بتصرف).

استثمارات هذه المؤسسة في المؤسسات الأخرى ، وتعد هذه القوائم عندما تختار المؤسسة الأم أن لا تعد قوائم مالية موحدة.

2- القوائم المالية المجمعـة IFRS 10 والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى IFRS 12

تعد المؤسسة قوائم مالية مجمعة (موحدة) إذا كانت تسيطر على مؤسسة أو مؤسسات أخرى ، فلقد اعتبر المعيار أن السيطرة هي أساس التجميع، هذا المعيار تضمن إجراءات التجميع و شروحات حول كيفية تقييم سيطرة مؤسسة أم على مؤسسة أو مؤسسات أخرى و لكنه لم يتضمن عنصر المعلومات الواجب الإفصاح عنها كأغلبية المعايير بل ورد ذلك في معيار خاص إشتمل على مجمل الإفصاحات المرتبطة باستثمار مؤسسة في مؤسسات أخرى على اختلاف نوعية الاستثمار من مؤسسة تابعة إلى مؤسسة زميلة أو مشروع مشترك و كل هذا في معيار التقارير المالية الدولي رقم 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.

المطلب الرابع: متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي

يتم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية والمالية ضمن الكشوف المالية، هذه المعلومات التي يجب أن تكون ذات جودة لتعطي تعبير صادق عن وضع المؤسسة، و تبرز جودة هذه المعلومات المالية من كونها تكون مفهومة، موثوقا بها وقابلة للمقارنة دوليا، وتكون أداة هامة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعدة أطراف أهمها المستثمرون، وهو ما تتوفر عليه المعايير المحاسبية الدولية، وتزيد جودة المعلومات بالنظر إلى أن إعداد الكشوف المالية يتم على أساس الخصائص النوعية للمعلومة المالية، التي جاء بها الإطار المفاهيمي الذي أصدرته لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC سنة 1989 والمعتمد كذلك في النظام المحاسبي المالي، والذي يعرف بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، وتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات المحاسبية، واحتوائه على قواعد واضحة تضمن مزيدا من التناسق وتقلل من عدم الفهم، وسد الثغرات والنقائص التي كان يعاني منها المخطط الوطني للمحاسبة في هذا الجانب.

على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر مستنبط من المعايير المحاسبية الدولية هو بحد ذاته مؤشر على الشفافية، بحيث بإمكان المستثمر الأجنبي أن يفهم بسهولة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الجزائرية، بما أنها معدة بنفس القواعد المحاسبية المعترف بها دوليا، ويساهم ذلك في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، وتسهيل المراقبة الداخلية والتدقيق الخارجي للمؤسسة.

وتحتوي الكشوف المالية على العناصر الضرورية التي تعمل على إعطاء صورة صادقة وواضحة عن وضعية المؤسسة وأدائها، خاصة الملحق الذي يحتوي على كل المعلومات التفصيلية والإيضاحات الضرورية من أجل تقديم إفصاح شامل عن المؤسسة، فضمن الميزانية مثلا هناك فصل بين العناصر الجارية وغير

الجارية، بما يفيد في حساب المؤشرات والنسب المالية والقيام بالتحليل المالي، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الهامة والجديدة مثل الفائض الخام للاستغلال والنتيجة المالية ضمن جدول حساب النتائج، وعندما يكون هناك مستوى عال من الإفصاح يؤدي إلى التقليل من عدم تماثل المعلومات بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة والمستفيدين من قوائمها المالية، ويؤدي ذلك بدوره إلى التقليل من تكلفة رأس المال، ويقلل كذلك من التشتت وارتكاب الأخطاء عند إعداد التوقعات والتنبؤات من المحللين الماليين.¹

من أبرز متطلبات الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية التي سنها المشرع الجزائري بناء على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تمثلت من خلال النصوص القانونية التي تم سنها كما يلي:²

أولاً: القانون رقم 07-11

في الفصل الرابع من هذا القانون المتعلق بالكشوف المالية وبموجب المواد 26، 27، 28، 29 نصت على انه:

- يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان و نجاعته و كل تغيير يطرأ على حالته المالية؛
- تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين و تعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، وتعرض هذه الكشوف بالعملة الوطنية؛
- توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛ إذ يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة؛

¹ - عبد القادر بكحيل، عاشور كتوش، "المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من مزايا و صعوبات التطبيق -دراسة حالة الجزائر -"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 16، جانفي 2016، ص ص 66-67.

² - للإطلاع أنظر:

- القانون رقم 07-11، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، "المتضمن النظام المحاسبي المالي"، الجريدة الرسمية عدد 74، المواد (27، 26، 28، 29)، ص 5.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، بتاريخ 26 ماي 2008، "المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11"، الجريدة الرسمية عدد 27، المواد (02، 03، 06، 07، 08، 09، 11، 18، 19، 32، 33، 34، 35، 36، 37)، ص ص 11-15.

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 3.

- التعليم رقم 02، بتاريخ 29 أكتوبر 2009، "تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010"، الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة، ص ص 4-5.

ثانياً: المرسوم التنفيذي رقم 08-156

- جاء هذا القانون في إطار تطبيق أحكام القانون 07-11 وهذا ما برز من خلال مواده الـ44، بحيث أن المادة 01 حددت المواد التي أخذها هذا القانون بعين الاعتبار و هي المواد 05، 07، 08، 09، 22، 25، 30، 36، 40 من القانون السابق الذكر، و ما يتعلق منها بالكشوف المالية تتمثل في:
- المواد 02 و 03 من المرسوم أقرت على التوالي ما يتعلق بتطبيق أحكام المواد 07 و 08 من القانون 07-11 إذ بينت أن الإطار التصوري للمحاسبة المالية والذي جاء فيه أهم المفاهيم التي تشكل أساس إعداد و عرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها وكذا الخصوصيات النوعية للمعلومات المالية التي تدرج ضمن الكشوف المالية، بالإضافة أن المعايير المحاسبية تحدد محتوى الكشوف المالية و كيفية عرضها مع العمل على إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير؛
- المواد 06، 07، 08، 09، 11، 18، 19 من المرسوم التنفيذي التي جاءت لتوضيح كيفية تطبيق أحكام المادة 05 من القانون 07-11 من خلال النقاط التالية:
- كل المعاملات و غيرها من الأحداث تتم محاسبتها على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوثها وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية المرتبطة بها؛
 - تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال؛
 - يجب أن تتوفر المعلومات الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية؛
 - يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها؛
 - يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها إتجاه الكيان؛
 - يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع و الأهمية النسبية للأحداث المسجلة؛
 - تقيد العمليات المحاسبية وتعرض ضمن كشوف مالية طبقاً لطبيعتها و لواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني؛
 - يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعيتها و ضمن إحترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للكيان.
- في حين أن المواد 32، 33، 34، 35، 36، 37 من المرسوم التنفيذي أتت لإيضاح أحكام المادة 25 من القانون 07-11 التي بينت أهم الكشوف المالية الواجب إعدادها و الإفصاح عنها

من خلال نص المادة 32 المطابق في مضمونه لنص المادة 25، و باقي المواد تم فيها إعطاء توضيحات لماهية كل قائمة و تبيان أهمية إعدادها من قبل الكيان.

ثالثا: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008

المادة 02 من هذا القرار بينت أن الملحق الأول المرفق بهذا القرار يحدد قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

رابعا: التعليم رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009

هذه التعليمه جاءت من أجل تسهيل مهمة الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني بمختلف حيثياته و العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد عملا بالنصوص القانونية السابق ذكرها، فيما يخص الكشوف المالية التي كان لابد من إعدادها مع انطلاق تطبيق النظام الجديد جاءت هذه التعليمه بعدة إجراءات موضوعة للتنفيذ تمثلت أهمها في:

- إعداد الكشوف المالية اللازمة وفق النظام الجديد فور مباشرة العمل به أي بتاريخ 2010/01/01 متمثلة في الميزانية الافتتاحية؛
- الأخذ بعين الإعتبار الأصول و الخصوم الغير مقيدة مسبقا، وإلغاء بعض الأصول و الخصوم المقيدة مسبقا؛
- إعادة ترتيب بعض الأصول و الخصوم.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة المستخدمة في اتخاذ قرارات استثمارية

من خلال النقاط التي تم التطرق لها سابقا فإن للإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية دور هام في توجهات مستخدميها، خاصة فيما يخص عملية اتخاذ القرار خاصة القرارات الاستثمارية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تحديد الدور الذي من خلاله يمكن للإفصاح عن المعلومات المحاسبية المساهمة في جودة القرارات الاستثمارية وفق التالي:

المطلب الأول: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي

اعتماد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية زاد الإهتمام بمفهوم الجودة: فكانت هناك محاولات لقياس وتقييم المعلومات المالية المنتجة من قبل المؤسسات واشتركت أغلب البحوث في قياس جودة

المعلومات المالية عن طريق إنشاء مؤشر إفصاح بالاعتماد على أهم وسيلة اتصال بالمؤسسة ألا وهي التقارير السنوية، وفيما يلي عرض لأهم خطوات قياس مستوى الإفصاح المحاسبي:¹

تتم عملية آلية وضع مؤشر الإفصاح من خلال أربع خطوات هي:

أولاً: وضع وتحديد متغيرات القياس

إن وضع المتغير الذي يقيسه المؤشر أول وأهم مرحلة لأنها هي التي تحدد اختيار البنود فيما بعد، فحسب المؤشرات التي تم وضعها والمتغيرات التي تم قياسها فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:

- متغيرات تختص بمدى أو مستوى الإفصاح؛

- متغيرات تختص بنوعية وجودة المعلومات.

ثانياً: إختيار ووضع بنود المؤشر

- إختيار البنود

مثلا في حالة دراسة جودة المعلومات فيتم وضع البنود بالاستناد لمجموع المستخدمين و ليس لفئة محددة كما تعطي البنود نفس القيم أو نفس الوزن نظرا لأنها لا تعكس إهتمام خاص أو منفعة خاصة تختص بها فئة معينة من المستخدمين،

- تقييم وترجيح بنود المؤشر

بعد وضع البنود ينبغي إعطاء قيم لهذه الأخيرة وهي التي تعكس وزن كل معلومة في المؤشر و ذلك حسب الأهمية النسبية لها و يكون ذلك فقط عند دراسة مستوى إستجابة الإفصاح لاحتياجات فئة معينة من المستخدمين حيث تقوم هذه الأخيرة بتقييد أو بإعطاء قيم للبنود حسب احتياجاتها من المعلومات وفي هذه الحالة يرسل استبيان للعينة يحتوي على إختيارات بين الواحد و الخمسة وذلك حسب مقياس ليكارت.

ثالثاً: إختيار مصدر جمع المعلومات ومدة التحليل

بالرغم من تعدد وسائل الاتصال أو الإبلاغ التي تعتمد عليها المؤسسة في تعاملاتها مع مختلف المستخدمين يحضى التقرير السنوي بأهمية بالغة كما يعتبر أهم وسيلة إبلاغ عن المعلومات فكل الدراسات حول مستوى و جودة المعلومات تركز على تحليل التقارير السنوية.

رابعاً: حساب المؤشر

يتم جمع النتائج المتحصل عليها عند قراءة التقرير السنوي وحسب مؤشر الإفصاح بالاستناد إلى

الصيغ التالية:

¹ - فوزية العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-47. (بتصرف)

$$sT_j = \sum_{i=1}^n S_i$$
$$\text{score théorique } S_{thj} = \sum_{i=1}^m S_i$$

حيث :

- sT_j = المؤشر الإجمالي للمؤسسة j ؛
- S_{thj} = المؤشر النظري للمؤسسة؛
- n = عدد البنود في المؤشر؛
- m = عدد البنود الممكن أن تفصح عنها المؤسسة j حيث $m \leq n$ ؛
- S_i = نتيجة البند i إذا كان مفصح عنه و 0 إذا لم يفصح عنه.

$$\text{Le score final} = \frac{sT_j}{S_{thj}}$$

فالمؤشر النهائي هو حاصل قسمة المؤشر الإجمالي على المؤشر النظري.

المطلب الثاني: العوامل والمتغيرات المؤثرة في ترشيد قرار الاستثمار

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين كالتالي:¹

أولاً: عوامل متعلقة بسوق الأوراق المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين وتتعلق بسوق الأوراق المالية يمكن إيجازها

في:

1- الثقة في القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها سوق الأوراق المالية في تحديد

وتعديل أسعار الأوراق المالية وذلك لاحتوائها على معلومات مهمة ومفيدة لجمهور المتعاملين بها؛

2- التقلبات الحادة في الأسعار

وتعني وجود حركة أسعار مفاجئة في السوق؛

3- مستوى أداء المحللين وبيوت السمسة

¹ - ثامر بن صوشة، "الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية -دراسة حالة بورصة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2017، ص ص 138-146. (بتصرف)

هناك دور كبير للمحللين وبيوت السمسرة في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين بما يقدمونه لهم من معلومات ليكونو أكثر دقة في تقييم الأوراق المالية؛

4- المخاطر الكلية للاستثمار

ترجع المخاطر الكلية للاستثمار إلى المصادر التالية:

✓ مخاطر معدل الفائدة؛

✓ مخاطر السوق؛

✓ مخاطر التضخم؛

✓ مخاطر الأعمال؛

✓ مخاطر مالية؛

✓ مخاطر السيولة؛

✓ مخاطر سعر الصرف؛

✓ المخاطر السياسية؛

✓ مخاطر الإدارة.

ثانياً: عوامل متعلقة بنوعية وخصائص المعلومات

من أبرزها:

1- توقيت نشر المعلومة

من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب مما يساعد في تحسين كفاءة القرار الاستثماري المتخذ؛

2- القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية

من خلال قدرتهم على تقدير أكبر قدر من المعلومات عن الأسعار في المستقبل القريب أو البعيد، وتنقسم المعلومات التنبؤية للقرار الاستثماري في:

- الزيادة المتوقعة في المبيعات؛
- التنبؤات التي تعدها الوحدة الاقتصادية عن الأرباح وقيمة أسهمها؛
- النظرة الاقتصادية المستقبلية للوحدة الاقتصادية؛
- مستقبل الصناعة والأنشطة التجارية للوحدة الاقتصادية؛
- المستقبل المرتقب للحياة التجارية والصناعية.

3- المعلومات الاقتصادية

هناك عدة معلومات اقتصادية تقيد في اتخاذ القرار الاستثماري منها:

- الإنتاج الإجمالي المحلي؛
- معلومات القيمة المضافة؛
- معلومات التدفقات النقدية؛

ثالثا: عوامل متعلقة ببيئة الوحدة الاقتصادية

تتعدد العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين والمتعلقة ببيئة الوحدة الاقتصادية نذكر منها:

1- التغير في الطرق المحاسبية المستخدمة

مثل التغير في السياسات المحاسبية المحلية كطرق القياس أو طرق الاهتلاك أو التقييد المحاسبي؛

2- توزيعات الأرباح المدفوعة

تقلب وعدم استقرار في سعر السهم ينعكس على نسبة عائد الورقة المالية مقارنة بقيمتها السوقية أو الدفترية؛

3- هيكل التمويل

كونه يعتبر من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في قرار المستثمر؛

4- المخاطر (منتظمة وخاصة)

- مخاطر متعلقة بالسهم؛
- مخاطر منتظمة عامة لا يمكن السيطرة عليها وإخضاعها للرقابة من طرف الإدارة؛
- مخاطر غير منتظمة (خاصة) ويمكن تجنبها.

رابعا: عوامل مهنية وقانونية

أهمها:

1- نوعية المعلومات المتاحة

هناك العديد من المعلومات التي تتاح في السوق وتؤثر في قرارات المستثمرين ومنها:

- المعلومات المتعلقة بالظروف والأحوال الاقتصادية الدولية؛
- المعلومات المتعلقة بالظروف والأحوال الاقتصادية المحلية؛
- المعلومات المتعلقة بالصناعة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية؛
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.

2- المعايير والمبادئ المحاسبية

تساهم المعايير المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية الأمر الذي يزيد من كفاءتها.

3- القياس المحاسبي للاستثمارات في الأوراق المالية

تظهر مشكلة القياس المحاسبي للاستثمارات بعد حيازتها حيث تتعدد أساليب القياس المحاسبي التي يمكن إتباعها وأسس القياس تختلف باختلاف طبيعة الاستثمار وباختلاف مدة الاحتفاظ به، فالشركات عادة ما تقيم استثماراتها بالتكلفة أو على أساس القيمة العادلة. بالتالي توفر معلومات مالية يعتبر من أهم المتغيرات والعوامل التي تؤثر في ترشيد القرار الاستثماري، حيث تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالأداء المتوقع لهذا القرار، غير أن فاعلية المعلومات المالية كمحدد وعامل مؤثر في القرار الاستثماري يتوقف على قدرة المستثمر على تقييم وقياس التغيرات في المؤشرات الأساسية المتوفرة في التقارير، حيث يستعمل في هذا الإطار مجموعة من أدوات التحليل منها التحليل المالي والنسب المالية، بالإضافة إلى بعض الأدوات الإحصائية التي تسمح بالتنبؤ وتقدير التغيرات المستقبلية، فإكتساب المعلومات المالية له تأثير كبير في ترشيد قرار المستثمر.

المطلب الثالث: أهمية جودة القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

تتوقف جودة القرارات الاستثمارية على جودة المعلومات المالية المفصح عنها ضمن القوائم والتقارير المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من أجل الوصول بالقرار الاستثماري المتخذ نحو الهدف المرجو منه، من هذا المنطلق سنتطرق إلى ما يلي:

أولاً: اتجاهات تحديد مفهوم جودة القوائم والتقارير المالية

يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية التي "تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".¹ تباينت الآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بتحديد مفهوم جودة القوائم والتقارير المالية، والتي يمكن تقسيمها في عدة اتجاهات أهمها:²

¹ - علي بن قطيب، السعيد قاسمي، دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات -دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت-، عدد 16، مجلة الباحث، جامعة ئاصدي مرياح، ورقلة، 2016، ص 206.

² - وليد سمير عبد العظيم الجبلي، نموذج مقترح لزيادة جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات مستخدميها، المجلد 11، العدد 2، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018، ص ص 38-40.

1- الاتجاه الأول: يتبنى مفهوم جودة المعلومات

يرى أنصار هذا الإتجاه أن جودة التقارير المالية تشير إلى تلك التقارير التي تقدم معلومات تتصف بالجودة حتى تكون مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ولذلك يجب ان تتصف هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص أهمها الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة: وبذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة القوائم والتقارير المالية تتطلب أن تقوم الشركات من خلال تلك التقارير والقوائم بتوفير معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر، وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملائمة على أن تكون تلك المعلومات على درجة عالية من القابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين باتخاذ القرارات الذكية.

2- الاتجاه الثاني: يتبنى مفهوم جودة الربح

يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة الربح تعني جودة القوائم والتقارير المالية، حيث يتم الاستناد إلى مجموعة من المعايير للحكم على جودة الربح واستخدامها كمؤشر على جودة القوائم والتقارير المالية، وفي هذا الصدد يرى أحد الباحثين أن جودة الربح تشير إلى مقدرته في الفترة الحالية على التعبير عن الربح المتوقع بحقيقة في الفترات المقبلة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المستثمرين على الاستدلال على الأداء المستقبلي من واقع أداء الفترة الحالية، ومن أبرز الاعتراضات المسجلة حول هذا الاتجاه نجد الأسباب التالية:

- إن الربح المحاسبي يسهل إدارته من جانب الإدارة بقصد الوصول إلى الرقم المرغوب فيه، والذي يحقق مصالحها الذاتية من ناحية ويحقق تنبؤات وتوقعات المتعاملين مع الشركة من ناحية أخرى؛
- إن نمو الأرباح لا يعني بالضرورة تحقيق قيمة لحملة الأسهم حيث أن هذه القيمة لن تتحقق إلا إذا تبنت الإدارة استثمارات يزيد معدل عائدها عن تكلفة رأس المال.

3- الإتجاه الثالث: يتبنى مفهوم جودة الإفصاح

يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة القوائم والتقارير المالية يمكن تحقيقها من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي وزيادة جودته، وذلك من خلال الإفصاح بشفافية عن كافة الأحداث والعمليات والتوقعات الأساسية، ومن ثم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، وفي هذا الصدد أشار أحد الباحثين إلى أن جودة الإفصاح تستخدم في تقييم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوى القوائم والتقارير المالية، والتي تشير إلى جودتها، حيث يعتبر الإفصاح عن المعلومات الجيدة من أهم السياسات التي تنتهج عند إعداد التقارير والتي لا بد أن تقابل مختلف احتياجات مستخدمي التقارير عن طريق الإفصاح الجيد لتقديم صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة.

4- الاتجاه الرابع: يتبنى مفهوم جودة معايير المحاسبة

يرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة التقارير المالية، هي نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة، حيث أن تطبيق معايير محاسبية جيدة سينتج عنه معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة، وتكون نافعة لاتخاذ القرارات، ومن ثم تتحقق جودة القوائم والتقارير المالية، وفي هذا الصدد لا بد من توافر مجموعة من الشروط حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من معايير المحاسبة ذات جودة عالية، من أهمها:

- وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان عالية المستوى؛
- توافر موارد بشرية وفنية عالية المستوى؛
- وجود كيانات قوية لمراقبة التزام المؤسسات والشركات بهذه المعايير.

هذا ما يؤكد على أن جودة معايير المحاسبة هي شرط من مجموعة شروط يجب توافرها لتحقيق جودة القوائم والتقارير المالية، فمعايير المحاسبة تتيح قدرًا من الحرية في اختيار بدائل السياسات المحاسبية، الأمر الذي يؤثر على جودة القوائم والتقارير المالية في حالة إساءة الإدارة لاستخدام الحرية المتاحة لها في هذا الصدد، وفي ضوء العرض السابق للاتجاهات المتعلقة بجودة القوائم والتقارير المالية تم استنتاج ما يلي:

- الاتجاهات السابقة الذكر لا تمثل اتجاهات بديلة أو متعارضة، بل يمكن اعتبارها مفاهيم جزئية تكون في مجملها مفهوم شامل لجودة التقارير المالية؛
- جودة التقارير المالية تركز على تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة، لتقديم معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة، ويتم الإفصاح عن كافة المعلومات بشفافية وفقًا لنظام إفصاح يتصف بالجودة، يجعل مستخدمي تلك التقارير يتقنون فيها، ومن ثم يعتمدون عليها بشكل أساسي عند اتخاذ قراراتهم؛
- التقرير المالي الجيد هو التقرير الذي يلبي حاجة مستخدميه، ويحقق الحد الأقصى من الخصائص النوعية لجودة المعلومات في ظل القيود عليها، لإنتاج أفضل التفاصيل بما يتواءم مع متطلبات بيئة الممارسة وما يحكمها من ظروف ومتغيرات.

ثانياً: قياس جودة المعلومات المالية

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومات بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:¹

¹ - الغالي بوخروبة، بلقاسم دواح، مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة شركات التأمينات، العدد السادس، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، جوان 2018، ص ص 335-336.

- 1- **المنفعة:** وهي استخدام المعلومات من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:
 - **منفعة شكلية:** تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
 - **منفعة زمنية:** الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
 - **منفعة مكانية:** سهولة الحصول عليها؛
 - **منفعة التقييم (تصحيحية):** أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.
- 2- **الدقة:** إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.
- 3- **التنبؤ:** كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.
- 4- **الفعالية:** هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومات للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.
- 5- **الكفاءة:** هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

ثالثاً: القوائم والتقارير المالية و دورها في اتخاذ قرارات الاستثمار

إن دور القوائم والتقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة ومحيدة و غير متحيزة، التي يمكن استخدامها من قبل متخذ القرار بطريقة عقلانية ورشيدة، من خلال توفير ما يلي:¹

1- المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار

يجب أن توفر القوائم و التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين و الدائنين والمستخدمين الآخرين، و ذلك من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة وكذلك القرارات المتشابهة، ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة الاقتصادية وأنشطة الأعمال و يكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابرة معقولة.

2- المعلومات المفيدة لتقييم توقعات التدفقات النقدية

يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات المفيدة لمساعدة المستثمرين الحاليين و المرتقبين في تقييم مقادير و توقيتات و عدم التأكد المرتبط بالمتحصلات النقدية من المبيعات و المتحصلات النقدية

¹ - طارق عبد العال حماد، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان (نظرة حالية و مستقبلية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص43-47. (بتصرف)

من الاستثمارات المالية و منح القروض لشركات أخرى (توزيعات الأرباح و الفوائد المحصلة)، والمتحصلات من استرداد القروض السابق منحها لشركات أخرى أو بيع الاستثمارات المالية.

3- معلومات عن موارد المؤسسة و المطالبات المتعلقة بتلك الموارد و التغيير فيها

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة و الالتزامات المقابلة للحصول على هذه الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) و أيضا تأثيرات التعاملات و الأحداث والظروف التي تغير الموارد أو المطالبات المتعلقة بها.

4- الموارد الاقتصادية و الالتزامات و حقوق الملكية

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة و الالتزامات وحقوق الملكية، فهذه المعلومات تساعد المستثمرين والدائنين و الأطراف الأخرى في التعرف على جوانب القوة أو الضعف بالإضافة إلى تقييم سيولة المؤسسة و قدرتها على السداد، وبالنسبة للمعلومات عن الموارد و الالتزامات و حقوق الملكية فإنها تقدم كذلك أساسا للمستثمرين والدائنين وغيرهم من أجل تقييم أداء المؤسسة خلال فترة معينة وعلاوة على ذلك فإنها تقدم إشارات مباشرة لاحتمالات التدفق النقدي لبعض الموارد و أيضا النقدية المطلوبة للوفاء ببعض الالتزامات.

5- معلومات عن أداء المؤسسة و مكاسبها

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة في فترة معينة، وبالنسبة للمستثمرين و الدائنين فإنهم يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية (عن فترات سابقة) للمساعدة في تقييم التوقعات الخاصة بالمؤسسة.

إن التركيز الأساسي للتقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء المؤسسة و التي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية و مكوناتها، و التدفقات النقدية مبنية حسب الأنشطة، و تقدم هذه المعلومات المساعدة للأطراف المهتمة بالمؤسسة في:

- تقييم أداء الإدارة؛

- تقدير القدرة الكسبية للمؤسسة و التنبؤ بالمكاسب المستقبلية؛

- تقدير مخاطر الاستثمار المتعلقة بالمؤسسة.

6- معلومات عن السيولة و القدرة على السداد و تدفقات الأموال

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المؤسسة على النقدية و أوجه إنفاقها، وكذلك المعلومات عن القروض التي تحصل عليها و عمليات السداد للقروض، و كذلك معلومات

عن العمليات المتعلقة برأس المال تشمل التوزيعات النقدية و التوزيعات الأخرى لموارد المؤسسة والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سيولة المؤسسة و قدرتها على السداد.

7- توضيحات و تفسيرات الإدارة

يجب أن تشمل التقارير المالية توضيحات و تفسيرات بغرض مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المحاسبية المقدمة، فمنفعة المعلومات يمكن أن تزيد خلال التوضيحات التي تقدمها الإدارة عن المعلومات، فالإدارة تعرف الكثير عن المؤسسة و شؤونها أكثر من المستثمرين و الدائنين وغيرهم، و يمكن من خلال التوضيحات و التفسيرات و شرح الانعكاسات المالية للأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة أن تزيد من منفعة المعلومات.

مما سبق و من خلال الشكل التالي يمكن تبسيط هيكل التقارير و القوائم المالية اللازمة لاتخاذ قرارات

الاستثمار وقرارات مماثلة كما يلي:

الشكل رقم (12): القوائم و التقارير المالية المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار



المصدر: طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 43.

رابعاً: العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار الاستثماري¹

تتطلب عملية اتخاذ أي قرار بعض العوامل التي يجب ان تأخذ في الحسبان من أجل اتخاذ قرار سليم خالي من أي أخطاء وتتمثل أهمها في:

- التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، يدخل تحد هذا البند ثمن شراء الأصول التي قد تمت على عدة سنوات؛

- التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري (تدفقات نقدية داخلية وخارجية سنوياً)، وتعتبر المبيعات أهم التدفقات الداخلية، ثم يأخذ أيضاً الأعباء والنفقات النقدية للعمليات (تدفقات نقدية خارجة) على مدى العمر الاقتصادي للأصل الاستثماري، ومن الضروري الأخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة؛

- التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية مدة الأصل الاستثماري: نذكر منها التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة وعلى الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ، مع عدم إغفال نفقات تخريد الأصل؛

- الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخارجة والمتمثلة في الضرائب: فافتراض أن المؤسسة رابحة يفرض أن كل الأعباء المترتبة عن الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي فهي تحقق وفراً أو مكاسب ضريبية عن كل فترة، وبذلك يمكن النظر إلى هذا الإعفاء من عدة زوايا: إذ يجب اختيار طريقة الاهتلاك المسموح استخدامها من الناحية الضريبية والتي تحقق أقصى ربح وتحقق أقصى الوفورات من هذه الناحية، قد تكون هذه الطريقة غير مرتبطة بالعمر الاقتصادي للأصل وبذلك يمكن اهتلاك الأصل خلال الفترة المسموح بها من الناحية الضريبية حتى ولو كان للأصل قيمة في نهاية الفترة؛

كما يعتبر القرار الاستثماري من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسيين هما:

- أنه يعتمد كلياً على التنبؤات؛

- مراعاة أن يكون الاستثمار الجديد متماشياً مع أنشطة المؤسسة وأهدافها وسياساتها المقبلة.

ويبقى يحتاج قرار الاستثمار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح.

¹ - أمال أولاد قادة، "جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2016/2017، ص ص 148-149.

المطلب الرابع: مساهمة الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في جودة القرار الاستثماري

للوصول إلى تحقيق الغاية المرجوة من القرارات الاستثمارية المتخذة لا بد من أن تتم في إطار تفاعل عدة عناصر مع بعضها البعض، وبالتركيز على جودة هذه القرارات وتحقيقها لا بد من توفر معايير أساسية لضمان جودة المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن قوائم وتقارير مالية التي يجب الإفصاح عنها بشفافية.

أولاً: القوائم والتقارير المالية لتفعيل الإفصاح المحاسبي¹

يساهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم جميع الأطراف لهياكل وأنشطة الشركة وكذا تفهم سياساتها وأدائها وكذا علاقة الشركة بمحيطها، لهذا أعتبرت القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية مثل الميزانية المالية، حسابات النتائج، التدفقات النقدية، تغيرات رؤوس الأموال بالإضافة إلى الملاحق، خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي والمالي في المحيط الجزائري.

إذ يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي لأهم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الأطراف ويعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بفضل الإطار التصوري للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وهذا أيضا ما سيساهم في رفع درجة الإفصاح حيث يعمل المعيار المحاسبي الدولي IAS01 على تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وفهمها من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين، ويسمح أيضا بتوجيه المعلومات إلى أكبر قدر ممكن منهم، وفيما يخص المعيار الدولي IAS07 فإنه يسمح بتعريف المستثمرين بصافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية ويعمل معيار التقارير المرحلة IAS34 على ترشيد القرارات الاستثمارية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات المتعلقة بالشركة، وتمكن أيضا أهمية معيار الإفصاحات في التقارير القطاعية في توفير معلومات أكثر تفصيلية عن أداء الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى المعايير الموجهة للمؤسسات المالية التي ستساهم بالتأكيد في رفع درجة الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

بالإضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها الشركات، فإنه يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات والتوضيحات بخصوص الأرقام الواردة في القوائم المالية، والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركة.

¹ - مسعود صاغور، تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، المجلد 4، العدد 2، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة بليدة 02، 2013، ص ص 88-89.

ثانياً: مؤشرات مصداقية المعلومات المحاسبية المفصّل عنها¹

تترجم مصداقية القوائم المالية من خلال العرض الصادق لذلك المحتوى من خلال وظيفة الإفصاح المحاسبي، فمصداقية المعلومات المحاسبية تضم ثلاث أركان هي:

- الصدق في التقويم: بمعنى صدق القيم المالية في التعبير لما تعكسه من حقائق اقتصادية تتعلق بالمؤسسة؛
 - الصدق في التسجيل؛
 - الصدق في التفسير: حيث يجب أن تكون القيم المالية قيماً اقتصادية.
- ومن أهم مؤشرات المصداقية في المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها نجد:
- ضرورة التعبير بوضوح عن المركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة؛
 - التطبيق السليم للمعايير المحاسبية وذلك في نطاق الإعداد في تلك القوائم المالية؛
 - الوصف الصحيح لسلامة العرض والإفصاح باستيفاء كافة متطلبات الإفصاح المحاسبي؛
 - ضرورة الاختيار والتطبيق لسياسات المحاسبة مع العرض الملائم والموثوق فيه للمعلومات المحاسبية؛
 - إن ضمان القوائم المالية يتوقف على صياغة السياسة المحاسبية التي توفر المعلومات المحاسبية؛
 - الاعتراف بالمعاملات والأحداث عند وقوعها وقيدها في سجلات المحاسبة وإظهارها في القوائم المالية للفترات المالية المتعلقة بها (مقابلة محاسبية بين الإيرادات والمصروفات)؛
 - الثبات في العرض والتبويب للبنود المحاسبية ومعالجتها من فترة إلى أخرى.

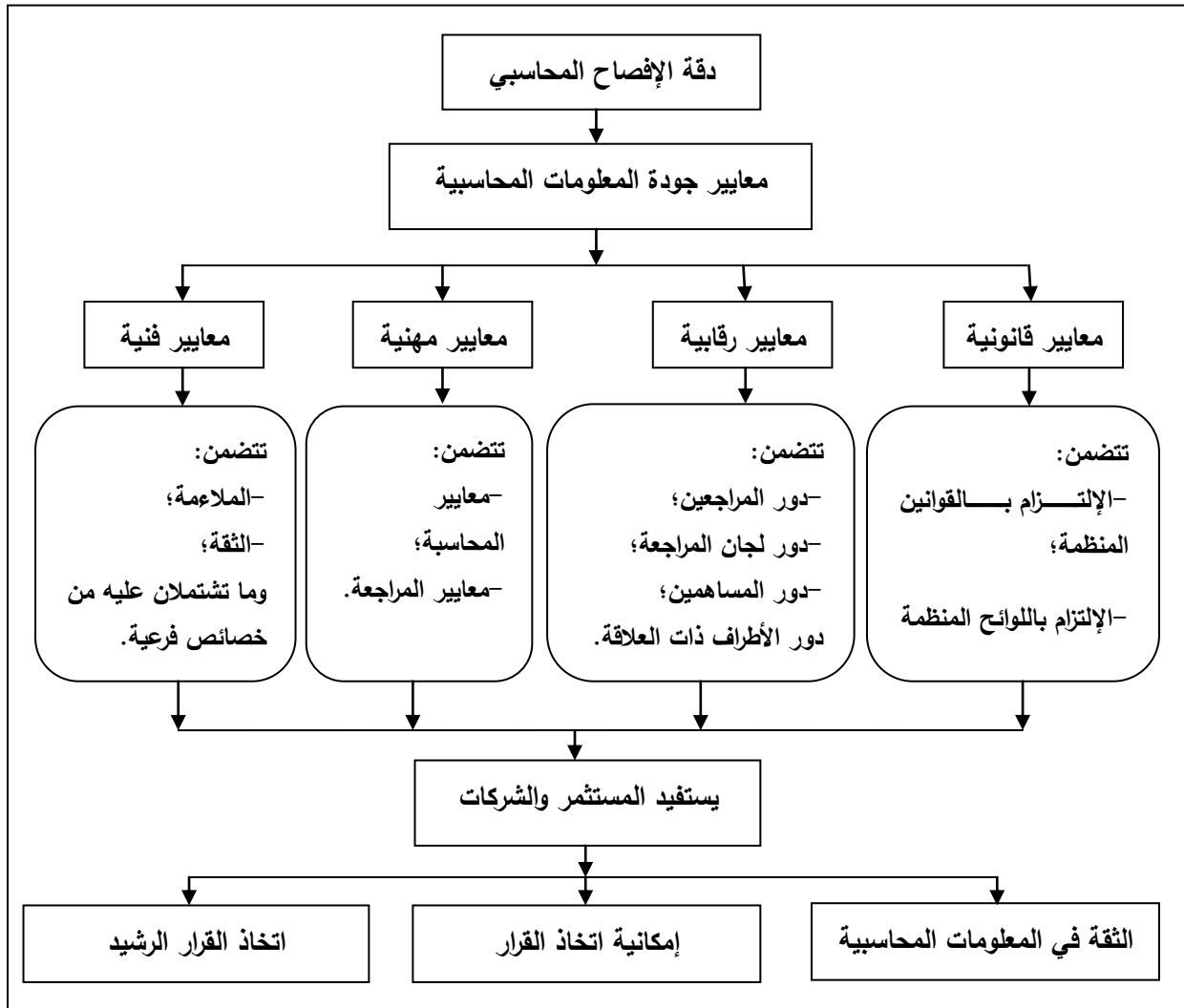
ثالثاً: دقة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمستثمر والشركة

من خلال الشكل التالي سيتم توضيح أهمية دقة وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية باحترام تقديمها وفق معايير تضمن جودتها ومدى إستفادة المستثمر والشركات منها:

¹ - ذهبية عيشور، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية، العدد السادس، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، ص 354.

الشكل رقم (13): مساهمة دقة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة في رشادة

القرار الاستثماري



المصدر: فاطمة الزهراء رقايقية، "مساهمة دقة القياس والإفصاح المحاسبي في جودة المعلومة المالية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية-"، المؤتمر الدولي الاول "المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 04-05 ديسمبر 2012، ص 13. (بتصرف)

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن الإفصاح هو العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل القرارات المتخذة معروفة من طرف الكل من خلال نشرها في التوقيت المناسب، وتظهر العلاقة بين الشفافية والإفصاح من خلال المساءلة المحاسبية، وذلك بتبرير التصرفات السياسات وقبول المسؤولية المتعلقة بالقرارات والنتائج المترتبة عنها، على اعتبار أن المستثمرون لما يطالبوا بتقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، ومن الجدير بالذكر أن إعداد القوائم والتقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدى مجرد

تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي التأثير على قيمة السهم للشركة.¹

¹ - فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-15. (بتصرف)

خلاصة الفصل:

تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم المخرجات التي يتم تقديمها في نهاية السنة المالية من قبل المؤسسة عن طريق نظام معلوماتها المحاسبية، من خلال تضافر مجموعة من العناصر والمكونات لإعطائها الشكل النهائي، هذه القوائم تعد بمثابة الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات المالية وخاصة الاستثمارية منها، كون المؤسسة وفي إطار إيقائها على المستثمر سواء الحالي أو المحتمل تقوم بالإفصاح عن معلوماتها المحاسبية والمالية المتضمنة في القوائم المالية بطريقة يسهل على المتحصل عليها فهمها واستخدامها.

من خلال العرض الذي تم تناوله في هذا الفصل تم التوصل إلى أن:

- تقديم القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب مما يضمن ملاءمتها للغرض الذي ستستخدم فيه؛
 - المعلومات المحاسبية التي تتكون منها القوائم والتقارير المالية تعد الملائمة كون لها قدرة تنبؤية مستقبلية ولها قدرة إرتدادية (أثر عكسي) في تحديد المعلومات المستقبلية؛
 - القوائم والتقارير المالية التي تم فيها قياس المعلومات المحاسبية بطرق و أساليب موحدة يضمن أنها قابلة للتحقق وتتميز بالحياد، الموضوعية وصدق التعبير عن ما يعرض فيها وهذا ما يعرف بتوفر خاصية الموثوقية؛
 - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لها الدور الكبير في توفير قوائم وتقارير مالية ذات جودة؛
 - الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة في شكل قوائم وتقارير مالية يضمن أنها تتحلى بالخصائص التي من خلالها تسهيل على متلقيها العمل بها وفق حاجته.
- المعلومات المحاسبية ذات الجودة لها دور فعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال أن:
- القرارات الاستثمارية تتخذ في آجال محددة لذا لا بد أن يتم الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية اللازمة لهذا الغرض في الوقت المناسب مع ضرورة توفرها على قدر كافي من الخصائص لضمان جودتها في اتخاذ هذه القرارات؛
 - الإفصاح المحاسبي يساهم في تسهيل عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية يتم على أساس توفير معلومات محاسبية لها قدرة تنبؤية بنتائج هذه المشاريع.

الفصل الرابع

أثر الإفصاح المحاسبي على جودة

القرارات الاستثمارية في مجموعة

من المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية

تمهيد:

لاختبار صحة الفرضيات التي تم بناؤها من منطلق الإشكالية المطروحة، كان لابد من تدعيم الفصول النظرية السابقة بدراسة ميدانية، تمثلت في إعداد استبيان موجهة للجهة المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية والجهة صاحبة السلطة في اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كان السبب الرئيسي وراء اختيار استخدام استبيان في هذه الدراسة دون غيرها من الدراسات التطبيقية الأخرى، كاللجوء لتحليل القوائم المالية أو إجراء مقارنة بين عدد من المؤسسات الاقتصادية هو أن المتغير الأساسي في الدراسة والمتمثل في الإفصاح المحاسبي لا يمكن تقديره من خلال القوائم المالية أو من خلال الأرقام و التوضيحات المبينة في التقارير المالية، من هذا المنطلق يمكن القول أن الاستبيان هو أنسب طريقة من أجل قياس الأثر الذي يعود به الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية على جودة القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ولإعطاء هذا الفصل الصيغة النهائية تم التطرق فيه إلى النقاط التالية:

- ◀ **المبحث الأول:** الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛
- ◀ **المبحث الثاني:** التحليل الإحصائي لمحاوَر الاستبيان و فقراته؛
- ◀ **المبحث الثالث:** تحليل و اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع ، حيث اعتمدنا على الاستبيان إذ يعتبر من أهم وأكثر الأدوات استخداما من قبل الباحثين فعملية تصميم وإعداد الاستبيان عملية في غاية الأهمية تتطلب من صاحبها دراية وخبرة بمختلف جوانب ومتغيرات الموضوع لما له من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان من جهة وسهولة استخدامها ومعالجة البيانات التي نحصل عليها من جهة أخرى، إذ أن الاعتماد على الاستبيان لحل إشكالية محاسبية يعد من أصعب الطرق التي يمكن استخدامها، باعتبار أن أغلب المشاكل المحاسبية لا بد من ترجمتها وحلها عدديا، لذلك لا بد من اختيار الأسئلة بدقة و عناية كبيرة لإعداده، حيث سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي تم من خلالها الإجابة على التساؤل الخاص بالجانب التطبيقي والتحقق من الفروض المستخلصة منه، مع تحديد كيفية اختيار مجتمع الدراسة وعينته إضافة إلى حدود ومشكل الدراسة.

المطلب الأول: خطوات تحضير الاستبيان

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة وحيدة لجمع البيانات، ويمكن تعريف الاستبانة على أنها وسيلة وأداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب منطقي مناسب ، يجري توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها.

وسوف نحاول تبيان أهم الخطوات التي تم اعتمادها في تصميم الاستبانة كما يلي:

أولاً: تحضير أسئلة استمارة الاستبيان

لمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية من خلال الاعتماد على قوائم و تقارير مالية ، استهدف الباحث من خلال هذا المبحث إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع مختلف البيانات و المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني فضلا عن الأساليب الإحصائية التي إتبعها الباحث لمعالجة أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبيان، وذلك بهدف قياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لآراء ومقترحات فئات العينة بالإجابة على محاورها الاستبائية، إضافة إلى الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت كلا متغيري الدراسة، مع إجراء بعض التعديلات للتماشي مع التغيرات التي طرأت على واقع الممارسات المحاسبية الدولية و الجزائرية.

حاول الباحث تبسيط الأسئلة التي جاء بها هذا الاستبيان و الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من

قبل أفراد العينة الموجهة لهم، إذ اشتملت الاستمارة على جزئين

1- الجزء الأول

مخصص لجمع المعلومات الشخصية كالمؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة المهنية له والوظيفة التي يشغلها وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة؛

2- الجزء الثاني

تم تخصيصه لمحاور الدراسة و الذي قسم بدوره إلى محورين من أجل الوصول إلى الهدف المرغوب منه؛

ثانيا: مجالات و محاور الاستبيان

تكون الاستبيان من 42 فقرة مقسمة إلى محورين رئيسيين هما:

1- المحور الأول: واقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وتضمن 23 فقرة موزعة على (3) مجالات هي:

▪ **المجال الأول:** أسس الإفصاح المحاسبي من منظور تطبيق النظام المحاسبي المالي، تضمن 07 فقرات؛

▪ **المجال الثاني :** محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها، تضمن 08 فقرات؛

▪ **المجال الثالث :** الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، تضمن 08 فقرات؛

2- المحور الثاني: جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتضمن 19 فقرة موزعة على مجالين هما:

▪ **المجال الأول :** واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تضمن 07 فقرات؛

▪ **المجال الثاني :** أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، تضمن 12 فقرة؛

(أنظر الملحق رقم 06)

ثالثا: قياس مدى الموافقة على محاور الاستبيان

إن كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبيان ، فإن المقياس المناسب هو مقياس درجة الموافقة، ومن أشهر هذه المقاييس "مقياس ليكارت"، إذ يقوم الباحث بوضع مجموعة من الفقرات ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة المدروسة و أمامها مجموعة من الدرجات تتراوح بين

ثلاث أو أكثر حسب سلم ليكارت المختار، وفي هذا البحث تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي كأساس للتعبير عن درجات الموافقة بإعطاء الأوزان الآتية للقرارات:

الجدول رقم (04): درجات سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مقياس ليكارت الخماسي

المطلب الثاني: تحديد عينة و حدود الدراسة

قبل التطرق لماهية عينة الدراسة المستهدفة من خلال هذه الدراسة لابد من تحديد مجتمع الدراسة المقصود من هذا البحث من ثم العينة المستهدفة في هذا المجتمع مع مراعاة حدود الدراسة و كذا تبيان المصادر المستخدمة في جمع بيانات هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: مجتمع و عينة الدراسة :

قد يستحيل في كثير من الأحيان أن يتم دراسة جميع أفراد مجتمع الدراسة لذلك يضطر إلى اختيار عينة من مجتمع الدراسة والتي يتم اختيارها وفق أسس منهجية بحيث تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صادقاً.

1- مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة.¹ ويتكون مجتمع الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تعد من وجهة نظر الباحث مجتمعاً مناسباً لإجراء العمل الميداني ، نظراً للدور المتميز الذي تلعبه هذه المؤسسات في مجال الأنشطة التجارية، الصناعية، والخدماتية التي تعمل على تدعيم الحركة التجارية على مستوى القطر الجزائري من خلال توزيع منتجاتها على عدد من ولايات الوطن ، وهذا الدور لا يتم دون اللجوء الى اتخاذ قرارات إدارية كانت أو مالية التي من شأنها أن تزيد من جودة القرارات الاستثمارية نظراً لمدى توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية.

¹ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 04 ، عمان،

2- عينة الدراسة

تعرف العينة بأنها : "جزء من مجتمع أو عدة عناصر من المجتمع ، وتعود أسباب استخدام العينة بدلاً من تجميع البيانات عن المجتمع كله هو كبر حجم مفردات المجتمع وهو ما يؤدي إلى صعوبة أو إستحالة دراسة كل مفردة من مفردات المجتمع ويعتبر عامل الوقت والتكلفة من القيود على دراسة المجتمع كله" ¹.
 قد تم اختيار عينة الدراسة وفق الطريقة العشوائية ممثلة في 40 مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أنظر الملحق رقم 07) التي تم توزيع الاستبيان عليها بولاية بسكرة، سكيكدة، خنشلة وباتنة ولقد تم اختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة، بحيث تم الوصول إلى أكبر شريحة أفراد مستخدمة للمعلومات المحاسبية أو مسؤولة عن إعدادها و ذلك بهدف التمكن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

بلغ عدد الاستثمارات الموزعة 175 استمارة سلمت لأفراد العينة المحددة سابقا، و بعد عملية التوزيع بدأت عملية الاستلام، إذ بلغ عدد الاستثمارات المسترجعة 147 استمارة أي ما نسبته 84% من الاستثمارات الموزعة من 38 مؤسسة و بعد عملية الفرز والفحص تقرر إلغاء 07 استمارات نظرا لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة، والإبقاء على 140 استمارة، و في الأخير استخلصنا الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الإيضاحات الخاصة بالاستثمارات المقبولة

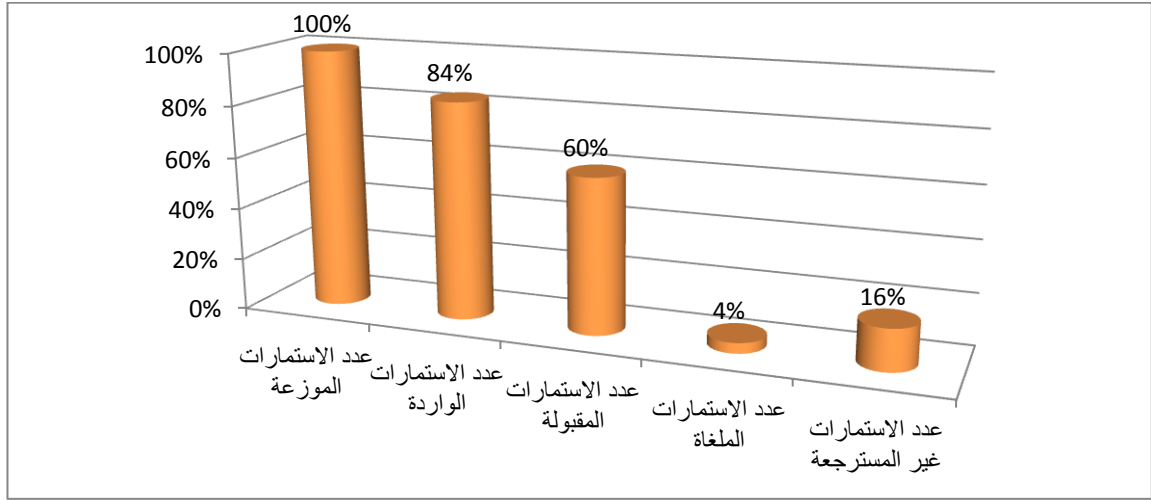
النسبة المئوية	العدد	
100%	175	عدد الاستثمارات الموزعة
84%	147	عدد الاستثمارات الواردة
60%	140	عدد الاستثمارات المقبولة
04%	07	عدد الاستثمارات الملغاة
16%	28	عدد الاستثمارات غير المسترجعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان

ويمكن ترجمت قيم الجدول في الشكل التالي:

¹ جمال الدين مصطفى الدهراوي، منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 184.

الشكل رقم (14): التمثيل البياني للإيضاحات الخاصة بالاستثمارات المقبولة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

ثانيا: مصادر جمع البيانات

يتم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية كما يلي:

1- المصادر الثانوية

تم الحصول على المعلومات من خلال القوانين والمراسيم التي أصدرها المشرع الجزائري لما توفره من معلومات محاسبية ، إضافة إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع والرسائل الجامعية والمجلات والمدخلات وكذا الدراسات السابقة ، والمواقع من شبكة المعلومات المتعلقة بالموضوع قيد البحث والدراسة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، بهدف تقديم إطار مفاهيمي نظري للمتغيرين ومحاولة الإحاطة بالموضوع .

2- المصادر الأولية:

تم الحصول على البيانات من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة من مجتمع البحث ، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package For Social Sciences) (V.23) وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ، ومؤشرات تدعم موضوع البحث الذي قمنا به .

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الاساليب والاختبارات الإحصائية التالية:

أولاً: معامل إرتباط بيرسون Pearson

لقياس مدى صدق الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

ثانيا: معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach

هذا المعامل الذي سيتم استخدامه لقياس ثبات التقديرات التي تم التحصل عليها من الاستبيانات التي تقيس موضوع يفترض تجانس فقراته.

ثالثا: النسب المئوية والتكرارات

لوصف الخصائص المهنية لعينة الدراسة والمتمثلة في الجزء الأول من الاستبيان.

رابعا: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

يعرف المتوسط الحسابي على أنه هو القيمة التي تجتمع حولها مجموعة القيم، ويتم حسابه لمعرفة ترتيب فقرات الاستبيان من أعلى إلى أقل متوسط حسابي، في حين يعرف الانحراف المعياري على أنه القيمة التي تبين مدى انحراف الفقرات عن متوسطها الحسابي، فكلما زادت قيمة الانحراف عن المتوسط كلما كان الانحراف عالي و العكس صحيح.

خامسا: إختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

الهدف من هذا الاختبار التحقق من دلالة الفروق بين متوسطات عدد من المجموعات يفوق عددها ثلاثة مع متوسط متغير تابع واحد، وسيتم تطبيق هذا الاختبار على كل من الفرضية الأولى والثانية.

سادسا: اختبار الانحدار الخطي البسط

لقياس أثر عدد من المتغير المستقل على المتغير التابع لكل فرضية من فرضيات الدراسة (الثالثة ، الرابعة والخامسة)، بالإضافة إلى تحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط لكل منها والذي يمكن ترجمته من خلال معادلة رياضية يمكن بها قياس أثر أحد المتغيرين على الآخر وفق التالي:

$$Y=B_0+B_1X_1+e$$

حيث أن:

- Y = المتغير التابع؛
- X_1 = المتغير المستقل؛
- B_0 = ثابت الانحدار؛
- B_1 = معامل الانحدار.
- e = البواقي.

المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان وفقراته

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها الجانب الميداني لإنجاز هذه الدراسة ، فقد استهدف الباحث من خلال هذا المبحث توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة أداة الدراسة وعرض الخصائص الوصفية لعينة الدراسة ، بالإضافة إلى عرض النتائج الوصفية لمحاور الاستبيان .

المطلب الأول : الاختبارات المرتبطة بأداة الدراسة

قبل استخدام الاستبيان في جمع البيانات قمنا بعملية اختبار أولي لها ، عن طريق عرضها على محكمين والطلب إليهم التعليق عليها وتبيان الأسئلة الغامضة أوغير المفهومة إن وجدت ، ومدى تغطية الاستبيان لموضوع البحث ، وقد مكنت هذه الخطوة من معرفة بأن الفقرات في عمومها جاءت بلغة سهلة ومفهومة من معظم الباحثين فيما عدا بعض الفقرات التي وقع عليها تعديل بسبب غموضها .

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة جرى استخراج معامل الثبات باستخدام مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، ومقياس مدى صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم استخدام معامل الارتباط . Pearsons

أولاً : صدق الاستبيان

وهو جزئين صدق المحكمين والصدق الداخلي (الاتساق)

1. صدق المحكمين

قبل نشر الاستبيان فقد خضع لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين ومن لهم خبرة وإطلاع في مجال المحاسبة من أجل الاسترشاد بأرائهم حول الفقرات التي تضمنها الاستبيان والتأكد من سلامة بناءه من مختلف الجوانب ، حيث تم الأخذ بأراء المحكمين من تعديل أو حذف لعبارات الاستبيان وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية. (أنظر الملحق رقم 08)

2. صدق الاتساق الداخلي

المقصود بالاتساق الداخلي قياس مدى ترابط كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه، من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS إصدار 23، والجدول التالية توضح ذلك:

جدول رقم(06): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول

مستوى المعنوية (Sig)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرات
0.000	**0.502	1 يوجب النظام المحاسبي المالي على المؤسسات إعداد كل القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة الملاحق المرفقة والتفسيرية)
0.000	**0.503	2 ساهم تنوع منظومة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم صورة وافية عن واقع المؤسسات .
0.000	**0.475	3 ينص النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية وفق اعتبارات ملائمة.
0.000	**0.481	4 يولي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للإفصاح عن القوائم المالية في الآجال المحددة قانونا.
0.000	**0.496	5 متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي تلبى احتياجات أغلبية مستخدمي المعلومات المحاسبية.
0.000	**0.387	6 يوجب النظام المحاسبي المالي الثبات في استخدام طرق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات
0.000	**0.304	7 إلتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الالتزامات الضريبية في الجزائر (الإفصاح الاجباري)
0.000	**0.523	8 الإفصاح المحاسبي الشفاف عن التقارير المالية يتطلب درجة عالية من التفصيل.
0.000	**0.478	9 إستهداف الجهة المستخدمة للتقارير المالية يؤثر على شفافية الإفصاح المحاسبي.
0.000	**0.432	10 ملائمة التقارير المالية تستند على تحقيق الهدف المرجو من خلال الإفصاح عن معلومات محددة .
0.000	**0.437	11 تحديد نوع وطبيعة المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي عنها.

0.000	**0.342	تؤثر الأساليب المستخدمة في عرض التقارير المالية على جودة عملية الإفصاح المحاسبي.	12	الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي
0.000	**0.515	ينعكس توقيت عرض التقارير المالية على نوع الإفصاح المحاسبي	13	
0.000	**0.402	تغيير السياسات و الطرق المحاسبية يؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	14	
0.000	**0.476	أخذ الأحداث اللاحقة بعين الاعتبار وفق النظام المحاسبي المالي يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.	15	
0.000	**0.584	تعرض التقارير المالية صورة وفيه عن الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغير يطرأ عليها	16	
0.000	**0.494	إعداد وضبط التقارير المالية في أجل أقصاه أربع (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية للإفصاح عنها بعد هذا التاريخ مباشرة ذو أهمية بالغة .	17	
0.012	*0.212	الإفصاح عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية يعد أمر ضروري.	18	
0.000	**0.431	توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة أو مع مؤسسة من نفس القطاع.	19	
0.000	**0.387	تعكس المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية حقيقة ومدى استمرارية المؤسسة في النشاط (على أساس الفروض الأساسية للنظام المحاسبي المالي)	20	
0.000	**0.455	الإفصاح عن طرق القياس المحاسبي في التقارير المالية (الملاحق) يزيد من اعتمادية المعلومات المحاسبية	21	
0.000	**0.592	تعرض المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها طبقا لطبيعتها ولواقعها الاقتصادي أكثر من جانبها القانوني.	22	
0.000	**0.416	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها تحضى بالفهم والوضوح.	23	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند ($\alpha = 0.05$)

من خلال الجدول (06) نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول (واقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي) البالغة 23 فقرة والدرجة الكلية له دالة عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط (0,212)، فيما كان الحد الأعلى (0,592)، وبهذا يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (07): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني

مستوى المعنوية (Sig)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرات	
0.000	**0.627	تعتبر القرارات الاستثمارية في المؤسسة من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة	واقع إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
0.000	**0.584	اتخاذ القرارات الاستثمارية يحتاج إلى دراسة مفصلة (إتباع مراحل وإجراءات واضحة)	
0.000	**0.659	القرارات الاستثمارية الرشيدة تتطلب تمتع متخذها بالخبرة و القدرة على القراءة الصحيحة لما يصاحب هذا القرار من مخاطر مستقبلية	
0.000	**0.584	تعمل المؤسسة من خلال إتخاذ القرارات الاستثمارية على التوفيق الأمثل بين احتياجاتها و مصادرها المالية لتحقيق أهدافها	
0.000	**0.642	الهدف الاستراتيجي من إتخاذ القرارات الاستثمارية تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تحقيق أرباح على المدى الطويل	
0.000	**0.436	تخضع عملية تنفيذ القرارات الاستثمارية إلى عملية المراقبة للتأكد من نجاحها وتصحيح الانحرافات التي قد تواجهها (التغذية العكسية)	
0.000	**0.554	تعدد القرارات الاستثمارية يشترط بالضرورة تنوع وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الأنسب	
0.000	**0.546	تميز المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية بالدقة يساهم في إتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.	أهمية جودة
0.000	**0.552	إيصال التقارير المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات	

		الاستثمارية يخدم مصالح مستخدميها	
0.000	**0.635	تميز المعلومات الواردة في التقارير المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر المستقبلية يساعد في ترشيد إتخاذ القرارات الاستثمارية	33
0.000	**0.763	المعلومات الواردة في التقارير المالية تسمح بتصحيح الانحرافات التي تترتب عن عدم ملاءمة القرارات الاستثمارية المتخذة	34
0.000	**0.606	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملاءمتها لمستخدميها	35
0.000	**0.656	توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية يساهم في ترشيد هذا النوع من القرارات	36
0.000	**0.523	خلو التقارير المالية من التحيز يؤدي إلى تحقيق المنفعة من اتخاذ القرارات الاستثمارية حسب ظروف مستخدميها	37
0.000	**0.574	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يبرر شفافيتها وتعبيرها الصادق عن واقع المؤسسات	38
0.000	**0.521	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى موثوقيتها لدى مستخدميها	39
0.000	**0.490	تتميز التقارير المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالثبات في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية لإعدادها	40
0.000	**0.499	قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة	41
0.000	**0.517	توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية المتخذة	42

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال الجدول (07) نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الثاني (جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) البالغة 19 فقرة والدرجة الكلية له دالة عند

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط (0,436)، فيما كان الحد الأعلى (0,763)، وبهذا يعتبر المحور الثاني صادقا لما وضع لقياسه.

ثانيا : ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به أن تعطي هذه الأداة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة . وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخراج معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وكانت النتائج لمحاور أداة الدراسة والاستبيان ككل كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): معامل الثبات ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	المحاور
0.738	المحور الأول : واقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي
0.890	المحور الثاني : جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
0.880	ثبات الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول (8) يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة في كل محاور الاستبيان إذ تجاوزت 0.6 وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا ، حيث تراوحت بين (0.738 و 0.890) لمحوري الاستبيان ، وهذا يدل على أن الأداة تتمتع بثبات مقبول وجيد لتبرير استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

المطلب الثاني : وصف الخصائص المهنية لأفراد عينة الدراسة

نتناول فيما يلي خصائص المستجوبين للعينة من حيث الشهادة أو المؤهل العلمي، المهنة، سنوات الخبرة، والهيئة المستخدمة .

أولاً: من حيث المؤهل العلمي

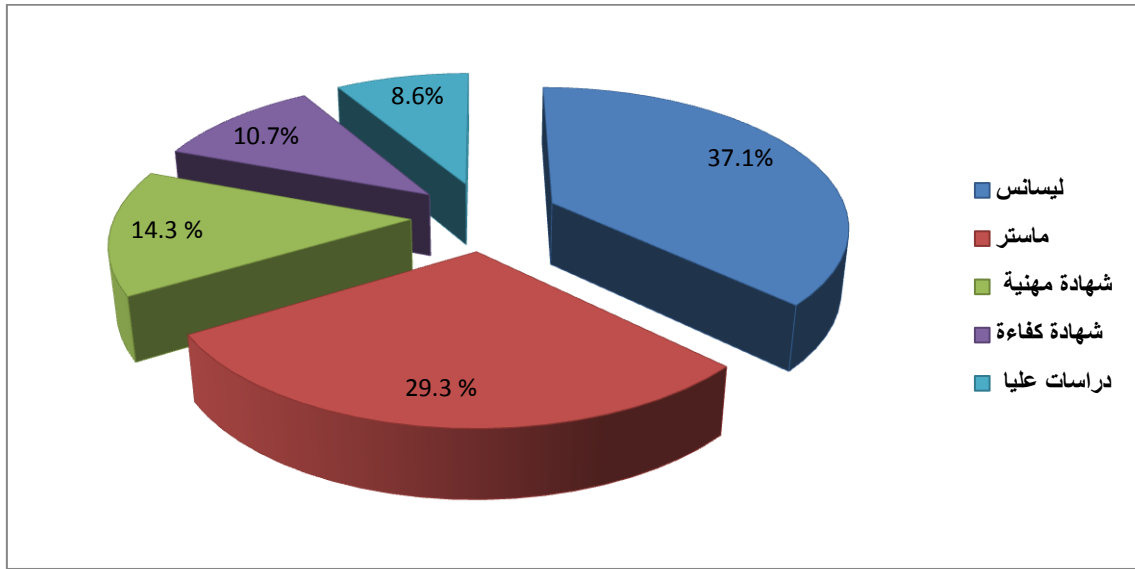
يمكن توضيح توزيع مفردات العينة حسب الشهادة أو المؤهل العلمي من خلال الجدول أدناه :

الجدول رقم (09): تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	البيان
% 8.6	12	دراسات عليا
%29.3	41	ماستر
% 37.1	52	ليسانس
% 14.3	20	شهادة مهنية
% 10.7	15	شهادة الكفاءة
% 100	140	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي نسبة 37.1% للأفراد الحائزين على شهادة ليسانس ، وتليها الأفراد الحائزين على شهادة ماستر بنسبة 29.3% ، بعدها فئة المتحصلين على شهادة مهنية بنسبة 14.3% ، بعدها فئة المتحصلين على شهادة الكفاءة بنسبة 10.7% ، في الأخير فئة المتحصلين على دراسات عليا بنسبة 8.6% .

ثانيا: من حيث المهنة أو الوظيفة

والموضحة في الجدول أدناه :

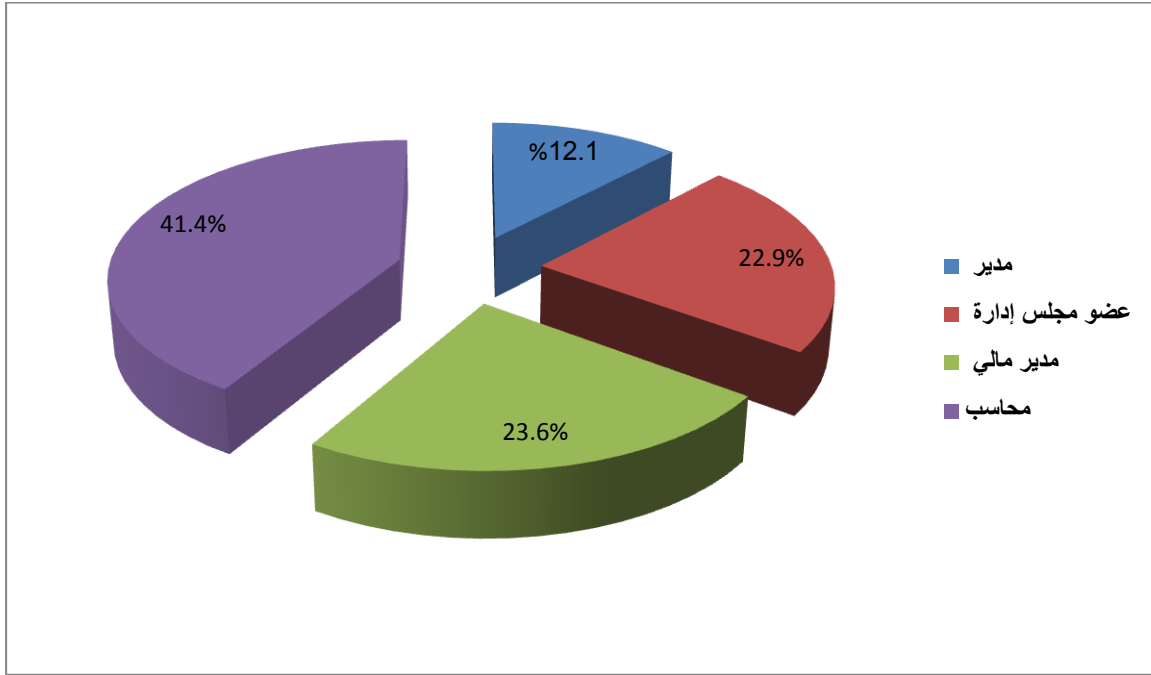
الجدول رقم(10): تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة

النسبة	التكرار	البيان
12.1%	17	مدير
22.9%	32	عضو مجلس إدارة
23.6%	33	مدير مالي
41.4%	58	محاسب
100%	140	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

يمكن توضيح توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (16): التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الاستمارات وتبويبها حسب الوظيفة ، وجدنا أن نسبة المستجوبين الذين يمارسون وظيفة محاسب مؤسسة بنسبة 41.4% ، وتليها وظيفة مدير مالي بنسبة 23.6% ووظيفة عضو مجلس إدارة بنسبة 22.9% ، وأقل نسبة هي 12.1% يشغلها منصب مدير .

ثالثا: من حيث الخبرة

التي يمكن توضيحها في الجدول التالي :

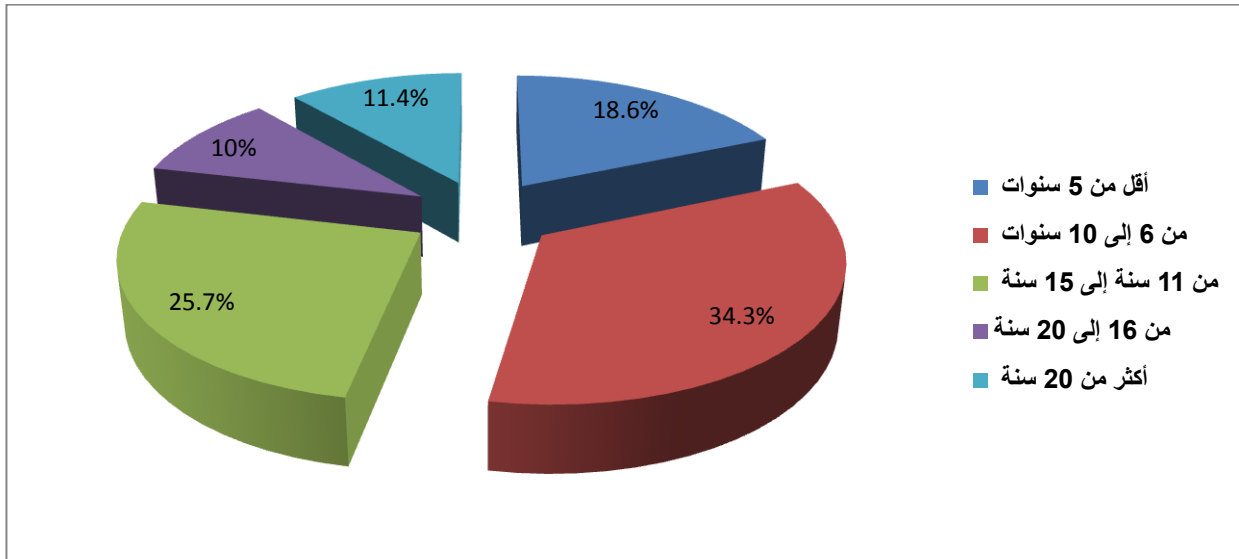
الجدول رقم (11): تصنيف أفراد العينة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	26	18.6 %
من 6 إلى 10 سنوات	48	34.3 %
من 11 إلى 15 سنة	36	25.7 %
من 16 إلى 20 سنة	14	10 %
أكثر من 20 سنة	16	11.4 %
المجموع	140	100 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية :

الشكل رقم(17): التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أن الخبرة المهنية الأكثر من 5 سنوات تمثلت أكبر نسبة من عينة الدراسة حيث قدرت ب 34.3 % ، أما الخبرة من 11 إلى 15 سنة تمثلت نسبة 25.7 % ، في حين نجد الخبرة الأقل من 5 سنوات نالت نسبة 18.6 % ، تليها نسبة 11.4 % بالنسبة للخبرة التي تفوق 20 سنة ، إذ أن الخبرة المتزاوجة من 16 إلى 20 سنة كانت نسبتها 10 % .

رابعا: من حيث الكيان أو الهيئة المستخدمة

التي يمكن تصنيفها كما هو موضح في الجدول التالي :

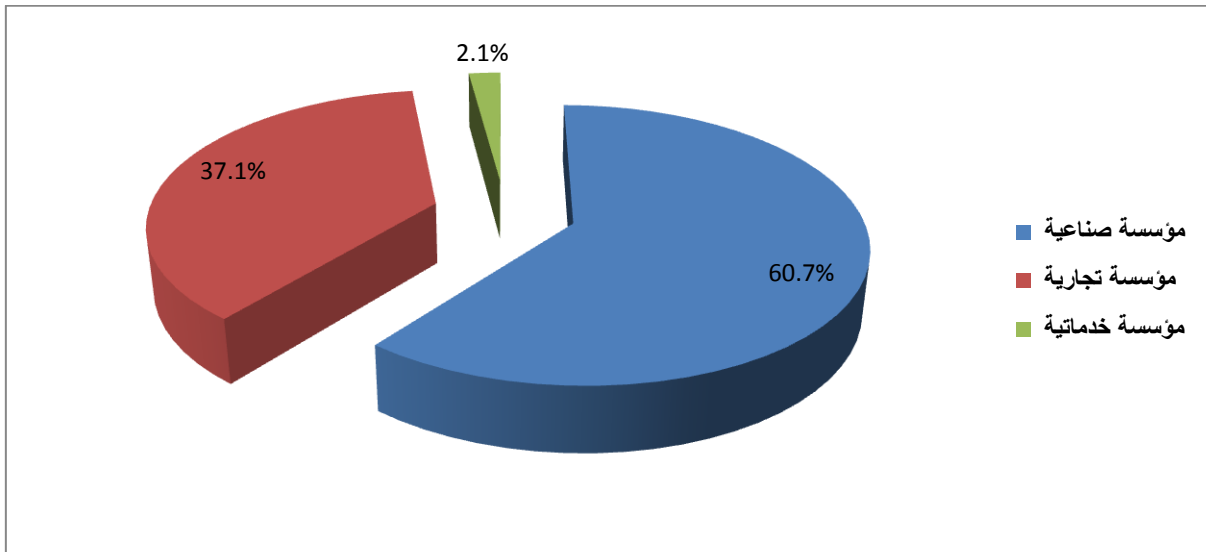
الجدول رقم (12): تصنيف أفراد العينة حسب الهيئة المستخدمة

النسبة	التكرار	البيان
60.7 %	85	مؤسسة صناعية
37.1 %	52	مؤسسة تجارية
2.1 %	3	مؤسسة خدمتية
100 %	140	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

يمكن توضيح توزيع مفردات العينة حسب الهيئة المستخدمة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (18): التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الهيئة المستخدمة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

على أساس القطاعات الاقتصادية ، قمنا بتصنيف المؤسسات المشكلة للعينة إذ تمثل نسبة 60.7 % مؤسسات صناعية ، وتنتمي نسبة 37.1 % لمؤسسات تجارية ، وفي الأخير ما نسبته 2.1 % من المؤسسات الخدمتية

المطلب الثالث: تحليل آراء أفراد عينة الدراسة

سيتم تحليل آراء أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، باستخدام التحليل الوصفي لبيانات الدراسة باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وترتيب الفقرات وفق هذه النتائج.

أولاً : تحليل آراء عينة الدراسة حول واقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (13): تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2	0,98694	4,1071	1 يوجب النظام المحاسبي المالي على المؤسسات إعداد كل القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة الملاحق المرفقة والتفسيرية)
5	0,80005	4,0857	2 ساهم تنوع منظومة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم صورة وافية عن واقع المؤسسات .
3	0,75198	4,1000	3 ينص النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية وفق اعتبارات ملائمة.
1	0,83509	4,1214	4 يولي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للإفصاح عن القوائم المالية في الآجال المحددة قانونا.
18	0,95905	3,8500	5 متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي تلبي احتياجات أغلبية مستخدمي المعلومات المحاسبية.
10	0,74259	3,9500	6 يوجب النظام المحاسبي المالي الثبات في استخدام طرق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات
6	0,93675	4,0143	7 إلتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الإلتزامات الضريبية في الجزائر (الإفصاح الاجباري)
1	0,53159	4,0327	الفقرات من 1-7: أسس الإفصاح المحاسبي من منظور تطبيق

النظام المحاسبي المالي			
9	0,99275	4,0071	8 الإفصاح المحاسبي الشفاف عن التقارير المالية يتطلب درجة عالية من التفصيل.
22	1,01631	3,7857	9 استهداف الجهة المستخدمة للتقارير المالية يؤثر على شفافية الإفصاح المحاسبي.
19	0,90729	3,8643	10 ملائمة التقارير المالية تستند على تحقيق الهدف المرجو من خلال الإفصاح عن معلومات محددة .
21	0,92524	3,7929	11 تحديد نوع وطبيعة المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي عنها.
15	0,95131	3,9071	12 تؤثر الأساليب المستخدمة في عرض التقارير المالية على جودة عملية الإفصاح المحاسبي.
23	0,98235	3,7786	13 ينعكس توقيت عرض التقارير المالية على نوع الإفصاح المحاسبي
20	0,97597	3,8000	14 تغيير السياسات و الطرق المحاسبية يؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة
14	0,91271	3,9071	15 أخذ الأحداث اللاحقة بعين الاعتبار وفق النظام المحاسبي المالي يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
3	0,57552	3,8554	الفقرات من 8-15: محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها
17	1,08268	3,8786	16 تعرض التقارير المالية صورة وفيية عن الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغير يطرأ عليها
11	0,90729	3,9357	17 إعداد وضبط التقارير المالية في أجل أقصاه أربع (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية للإفصاح عنها بعد هذا التاريخ مباشرة ذو أهمية بالغة .

8	1,88514	4,0143	الإفصاح عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية يعد أمر ضروري.	18
7	0,99629	4,0143	توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة أو مع مؤسسة من نفس القطاع.	19
12	0,86201	3,9286	تعكس المعلومات المفصّح عنها في التقارير المالية حقيقة ومدى استمرارية المؤسسة في النشاط (على أساس الفروض الأساسية للنظام المحاسبي المالي)	20
13	0,90616	3,9214	الإفصاح عن طرق القياس المحاسبي في التقارير المالية (الملاحق) يزيد من اعتمادية المعلومات المحاسبية	21
4	4,42344	4,0929	تعرض المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المفصّح عنها طبقا لطبيعتها و لواقعها الاقتصادي أكثر من جانبها القانوني.	22
16	0,94044	3,8786	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية المفصّح عنها تحظى بالفهم والوضوح.	23
2	0,82666	3,9580	الفقرات 16-23: الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي	
2	0,51430	3,9450	جميع فقرات المحور	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال النتائج المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص واقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي المبينة في الجدول رقم (13)، نلاحظ أن اتجاه إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، فجميع المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة كانت أعلى من متوسط الدراسة المقدر بـ (3)، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3,7786 - 4,1214) و انحراف معياري تراوح ما بين (0,99629 - 0,74259)، مما يشير الى وجود إتفاق وانسجام في آراء عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بواقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، باستثناء الفقرات (9-16-18) التي بلغ الانحراف المعياري لها على التوالي (1,88514 - 1,08268 - 1,01631) في حين كان أكبر انحراف

معياري لل فقرات المدروسة سابقا يخص الفقرة (22) التي جاء في نصها "تعرض المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها طبقا لطبيعتها ولواقعا الاقتصادي أكثر من جانبها القانوني" ب (4,42344). هذا وقد تراوح المتوسط الحسابي للمجالات الثلاث المكونة لهذا المحور ما بين (3,8554 - 4,0327) في حين أن الانحراف المعياري حصر ما بين (0,53159 - 0,82666) مما يشير إلى وجود اتفاق في آراء أفراد عينة الدراسة حول هذه المجالات خاصة المجال الأول المتعلق بأسس الإفصاح المحاسبي من منظور تطبيق النظام المحاسبي المالي والتي تندرج ضمنها أغلب الفقرات المرتبة من العشر الأوائل باستثناء الفقرة رقم (5)، من ثم يليه المجال الثالث المتعلق بالالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الذي تضمن هو الآخر أغلب الفقرات المرتبة بالتوالي بعد فقرات المجال الأول من هذا المحور، من ثم المجال الثاني الذي حاز الترتيب الثالث والمتعلق بمحددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها والتي جاءت أغلب فقراته ضمن الترتيب الأخير.

ثانيا : تحليل آراء عينة الدراسة حول جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع

جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (14): تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
12	1,07871	3,9571	24 تعتبر القرارات الاستثمارية في المؤسسة من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة
5	0,97807	4,0857	25 اتخاذ القرارات الاستثمارية يحتاج إلى دراسة مفصلة (إتباع مراحل وإجراءات واضحة)
7	1,01530	4,0714	26 القرارات الاستثمارية الرشيدة تتطلب تمتع متخذها بالخبرة و القدرة على القراءة الصحيحة لما يصاحب هذا القرار من مخاطر مستقبلية
1	0,74759	4,1286	27 تعمل المؤسسة من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية على التوفيق الأمثل بين احتياجاتها و مصادرها المالية لتحقيق أهدافها

6	0,85362	4,0714	الهدف الاستراتيجي من إتخاذ القرارات الاستثمارية تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تحقيق أرباح على المدى الطويل	28
4	0,75946	4,1143	تخضع عملية تنفيذ القرارات الاستثمارية إلى عملية المراقبة للتأكد من نجاحها وتصحيح الانحرافات التي قد تواجهها (التغذية العكسية)	29
10	0,80351	3,9571	تعدد القرارات الاستثمارية يشترط بالضرورة تنوع وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الأنسب	30
1	0,61346	4,0551	الفقرات من 24-30: واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	
8	0,92457	4,0357	تميز المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية بالدقة يساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.	31
2	0,88018	4,1286	إيصال التقارير المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية يخدم مصالح مستخدميها	32
11	1,02397	3,9571	تميز المعلومات الواردة في التقارير المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر المستقبلية يساعد في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	33
19	1,19288	3,6929	المعلومات الواردة في التقارير المالية تسمح بتصحيح الانحرافات التي تترتب عن عدم ملائمة القرارات الاستثمارية المتخذة	34
15	0,98381	3,8214	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملائمتها لمستخدميها	35

17	0,99689	3,7786	36	توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية يساهم في ترشيد هذا النوع من القرارات
9	0,96666	3,9714	37	خلو التقارير المالية من التحيز يؤدي إلى تحقيق المنفعة من اتخاذ القرارات الاستثمارية حسب ظروف مستخدميها
13	1,05462	3,9000	38	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يبرر شفافيتها وتعبيرها الصادق عن واقع المؤسسات
16	1,01216	3,8000	39	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى موثوقيتها لدى مستخدميها
18	0,98821	3,7571	40	تتميز التقارير المالية المستخدمة في إتخاذ القرارات الاستثمارية بالثبات في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية لإعدادها
14	0,81768	3,8786	41	قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة
3	0,85215	4,1214	42	توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية المتخذة
2	0,59384	3,9036	الفقرات من 31-42: أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثمار	
1	0,55006	3,9594	جميع فقرات المحور	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال النتائج المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المبينة في الجدول رقم (14) ، نلاحظ

أن اتجاه إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية ، فجميع المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة كانت أعلى من متوسط الدراسة المقدر بـ (3)، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.6929-4,1286) و انحراف معياري تراوح ما بين (0.74759-0.99689) ، مما يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بجودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، باستثناء الفقرات (24-26-33-34-38-39) التي بلغ الانحراف المعياري لها على التوالي (1,01530 -1,07871 -1,02397 -1,19288 -1,05462-1,01216) .

هذا وقد تراوح المتوسط الحسابي للمجالين المكونين لهذا المحور (3,9036 -4,0551) على التوالي في حين أن الانحراف المعياري للمجال الأول قدر بـ 0,61346 ، والمجال الثاني قدر بـ 0,59384 مما يشير إلى وجود إتفاق في آراء أفراد عينة الدراسة حول هذه المجالات خاصة المجال الثاني المتعلق بأهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، والتي تتدرج ضمنها أغلب الفقرات المرتبة من العشر الأوائل باستثناء الفقرة رقم (24) ، من ثم يليه المجال الثاني المتعلق بأهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرار الاستثمار الذي تضمن هو الآخر أغلب الفقرات المرتبة بالتوالي بعد فقرات المجال الأول من هذا المحور .

أما فيما يخص المحورين نجد المحور الثاني يأتي في المرتبة الأولى المتعلق بجودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتوسط حسابي 3,9594 وانحراف معياري 0,55006 ، ثم يليه المحور الأول المتعلق بواقع جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتوسط حسابي 3,9450 وانحراف معياري 0,51430 .

المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد القيام بعدد من الاساليب الإحصائية الوصفية لتحليل بيانات الدراسة وتقديم نتائج التحليل، سننتقل في هذا المبحث لاختبار فرضيات الدراسة بهدف التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها من إجراء التحليل الإحصائي الوصفي لآراء عينة الدراسة.

المطلب الأول: تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي

سيتم من خلال هذا المطلب اختبار الفرضية الأولى للدراسة (H_{01}) ، التي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة"، ولقد تضمنت هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية لقياس مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية تكريس مبدأ الإفصاح

المحاسبي على القوائم والتقارير المالية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وفيما يلي سنستعرض نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المكونة للفرضية الأولى وذلك باستخدام اختبار One Way ANOVA لكل فرضية جزئية مكونة للفرضية الفرعية ، حيث أن القاعدة لهذا الاختبار تنص على أن:

○ $0,05 < \text{Sig}$ نقبل الفرضية الصفرية (لا توجد فروق معنوية)

○ $0,05 > \text{Sig}$ نقبل الفرضية البديلة (توجد فروق معنوية)

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

التي جاء في نصها (H_{011}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى المؤهل العلمي " ، هذه الأخيرة التي قسمت إلى ثلاث فرضيات جزئية وفق التالي:

○ الفرضية الجزئية الأولى: H_{0111} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس الإفصاح

المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى المؤهل العلمي؛

○ الفرضية الجزئية الثانية: H_{0112} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح

المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى المؤهل العلمي؛

○ الفرضية الجزئية الثالثة: H_{0113} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول الالتزام بمتطلبات الإفصاح

المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعزى إلى المؤهل العلمي؛

نتائج اختبار هذه الفرضيات بعد تطبيق الاختبار سابق الذكر مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والمؤهل العلمي

القرار	Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير التابع
قبول الفرض الصفري	0,439	0,946	0,268	4	1,071	بين المجموعات	تبني أسس الإفصاح المحاسبي
			0,283	135	38,208	داخل المجموعات	
				139	39,279	المجموع	
قبول			0,070	4	0,279	بين المجموعات	تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي

الفرض الصفري	0,935	0,206	0,339	135	45,761	داخل المجموعات	الإفصاح المحاسبي
				139	46,040	المجموع	
قبول الفرض الصفري	0,402	1,015	0,693	4	2,773	بين المجموعات	الإلتزام بمتطلبات
			0,683	135	92,215	داخل المجموعات	الإفصاح المحاسبي
				139	94,988	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن :

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.439 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفريّة التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس

الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى المؤهل العلمي؛

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الثانية تساوي 0.935 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفريّة التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات

الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى المؤهل العلمي ؛

◀ قيمة Sig للفرضية الثالثة تساوي 0.402 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفريّة التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول الإلتزام بمتطلبات

الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المالي تعزى إلى المؤهل العلمي ؛

وللتأكد من هذه النتيجة قمنا بتطبيق هذا الاختبار بين متوسطات الفرضية الفرعية الأولى والمؤهل العلمي

وتوصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي والمؤهل

العلمي

القرار	Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
قبول الفرضي	0,594	0,699	0,186	4	0,746	بين المجموعات
			0,267	135	36,020	داخل المجموعات
				139	36,766	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Sig تساوي 0,594 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى المؤهل العلمي، ما يؤكد النتائج الخاصة بالفرضيات الجزئية المكونة لها، وهذا راجع إلى أن المؤهل العلمي في المؤسسات الجزائرية ليس له أي تأثير فيما يتعلق بتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

التي جاء في نصها (H_{012}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الوظيفة" ، هذه الأخيرة التي قسمت إلى ثلاث فرضيات جزئية وفق التالي:

○ الفرضية الجزئية الأولى: H_{0121} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس الإفصاح

المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الوظيفة؛

○ الفرضية الجزئية الثانية: H_{0122} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح

المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى الوظيفة؛

○ الفرضية الجزئية الثالثة: H_{0123} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول الالتزام بمتطلبات الإفصاح

المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الوظيفة.

نتائج اختبار هذه الفرضيات بعد تطبيق الاختبار سابق الذكر مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (17): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والوظيفة

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
تبني أسس الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	0,804	3	0,268	0,947	0,420	قبول
	داخل المجموعات	38,475	136	0,283			الفرض
	المجموع	39,279	139				الصفري
تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	0,253	3	0,084	0,251	0,861	قبول
	داخل المجموعات	45,786	136	0,337			الفرض
	المجموع	46,040	139				الصفري
الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	2,287	3	0,762	1,119	0,344	قبول
	داخل المجموعات	92,700	136	0,682			الفرض
	المجموع	94,988	139				الصفري

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- ◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.420 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على انه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الوظيفة ؛
- ◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الثانية تساوي 0.861 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على انه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى الوظيفة ؛

◀ قيمة Sig للفرضية الثالثة تساوي 0.344 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المالي تعزى إلى الوظيفة ؛ وللتأكد من هذه النتيجة قمنا بتطبيق هذا الاختبار بين متوسطات الفرضية الفرعية الثانية والوظيفة وتوصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (18): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي والوظيفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
بين المجموعات	0,801	3	0,267	1,010	0,391	قبول الفرض الصفري
داخل المجموعات	35,965	136	0,264			
المجموع	36,766	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Sig تساوي 0.391 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الوظيفة .

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

التي جاء في نصها (H_{013}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الخبرة" هذه الأخيرة التي قسمت إلى ثلاث فرضيات جزئية وفق التالي:

- الفرضية الجزئية الأولى: H_{0131} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الخبرة؛
- الفرضية الجزئية الثانية: H_{0132} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى الخبرة؛

○ الفرضية الجزئية الثالثة: H_{0133} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول الالتزام بمتطلبات الإفصاح

المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الخبرة.

نتائج اختبار هذه الفرضيات بعد تطبيق الاختبار سابق الذكر مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والخبرة

القرار	Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير التابع
قبول الفرض الصفري	0,378	1,062	0,299	4	1,198	بين المجموعات	تبني أسس
			0,282	135	38,082	داخل المجموعات	الإفصاح المحاسبي
				139	39,279	المجموع	
قبول الفرض الصفري	0,414	0,993	0,329	4	1,316	بين المجموعات	تطبيق محددات
			0,331	135	44,724	داخل المجموعات	الإفصاح المحاسبي
				139	46,040	المجموع	
قبول الفرض الصفري	0,185	1,573	1,057	4	4,230	بين المجموعات	الالتزام بمتطلبات
			0,672	135	90,758	داخل المجموعات	الإفصاح المحاسبي
				139	94,988	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن :

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.378 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة

ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على انه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس

الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الخبرة ؛

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الثانية تساوي 0.414 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى الخبرة ؛

◀ قيمة Sig للفرضية الثالثة تساوي 0.185 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المالي تعزى إلى الخبرة؛

وللتأكد من هذه النتيجة قمنا بتطبيق هذا الاختبار بين متوسطات الفرضية الفرعية الثالثة والخبرة وتوصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (20): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي والخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
بين المجموعات	1,468	4	0,367	1,404	0,236	قبول الفرض الصفري
داخل المجموعات	35,298	135	0,261			
المجموع	36,766	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة Sig تساوي 0,236 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ، التي تنص أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الخبرة.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

التي جاء في نصها (H_{014}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الهيئة المستخدمة"

هذه الأخيرة التي قسمت إلى ثلاث فرضيات جزئية وفق التالي:

- الفرضية الجزئية الأولى: H_{0141} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الهيئة المستخدمة؛
 - الفرضية الجزئية الثانية: H_{0142} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى الهيئة المستخدمة؛
 - الفرضية الجزئية الثالثة: H_{0143} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الهيئة المستخدمة.
- نتائج اختبار هذه الفرضيات بعد تطبيق الاختبار سابق الذكر مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية و الهيئة المستخدمة

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
تبني أسس الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	0,276	2	0,138	0,486	0,616	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	39,003	137	0,285			
	المجموع	39,279	139				
تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	2,235	2	1,117	3,494	0,033	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	43,805	137	0,320			
	المجموع	46,040	139				
الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	1,259	2	0,834	1,224	0,297	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	93,320	137	0,681			
	المجموع	94,988	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن :

- ◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.616 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تعزى إلى الهيئة المستخدمة ؛
- ◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الثالثة تساوي 0.297 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى الهيئة المستخدمة ؛
- ◀ في حين أن الفرضية الجزئية الثانية نجد قيمة Sig تساوي 0,033 وهي أقل من 0,05 وقبل اتخاذ قرار قبول أو رفض هذه الفرضية ومن أجل تبيان مصدر هذه الفروق قمنا بإجراء الاختبار البعدي Tukey الموضحة نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار Tukey للفروق في اتجاهات أفراد العينة حول تطبيق محددات الإفصاح

المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها بحسب الهيئة المستخدمة

Sig	الخطأ المعياري	الفروق في المجموعات	الهيئات المستخدمة الأخرى	الهيئة المستخدمة محل المقارنة
0,053	0,09955	0,23337	مؤسسة تجارية	مؤسسة صناعية
0,611	0,33218	-0,31471	مؤسسة خدمتية	
0,053	0,09955	-0,23337	مؤسسة صناعية	مؤسسة تجارية
0,236	0,33218	-0,54808	مؤسسة خدمتية	
0,611	0,33218	0,31471	مؤسسة صناعية	مؤسسة خدمتية
0,236	0,33218	0,54808	مؤسسة تجارية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

إنطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن القول أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الهيئات المستخدمة إلا أن هناك فرق يمكن الاستدلال به بين المؤسسات الصناعية مقارنة بالمؤسسات التجارية حيث أنه بمقارنة قيمة Sig التي تساوي 0.053 بمستوى الدلالة المعمول به 0,05 فعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تعزى إلى الهيئة المستخدمة.

ولتأكيد النتائج أكثر لابد من اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنتمي إليها هذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي

و الهيئة المستخدمة

القرار	Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
قبول الفرض الصفري	0,092	2,429	0,629	2	1,259	بين المجموعات
			0,259	137	35,507	داخل المجموعات
				139	36,766	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Sig تساوي 0,092 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى الهيئة المستخدمة .

من خلال النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المكونة للفرضية الأولى توصلنا لقبول الفرضية الصفرية الأولى ونفي الفرضية البديلة أي أن تكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة فتكريس هذا المبدأ راجع بالدرجة الأولى إلى تطبيق القوانين المتعلقة بهذا الجانب والتي تكون بالضرورة ملزمة للجهات المعنية للعمل بها.

المطلب الثاني: جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

سيتم من خلال هذا المطلب اختبار الفرضية الثانية للدراسة (H_{02}) ، التي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة" ، ولقد تضمنت هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية لقياس مدى إدراك

أفراد عينة الدراسة حول جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وفيما يلي سنستعرض نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المكونة لهذه الفرضية .

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

التي جاء في نصها (H_{021}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المؤهل العلمي"، هذه الأخيرة التي قسمت إلى فرضيتين جزئيتين وفق التالي:

- الفرضية الجزئية الأولى: H_{0211} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المؤهل العلمي؛
 - الفرضية الجزئية الثانية: H_{0212} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المؤهل العلمي.
- نتائج اختبار هذه الفرضيات مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والمؤهل العلمي

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
واقع إتخاذ القرارات الاستثمارية	بين المجموعات	0,658	4	0,165	0,430	0,787	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	51,652	135	0,383			
	المجموع	52,310	139				
أهمية جودة المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	2,801	4	0,700	2,045	0,092	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	46,217	135	0,342			
	المجموع	49,018	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند ($\alpha = 0.05$)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن :

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.787 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المؤهل العلمي ؛

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الثانية تساوي 0.092 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المؤهل العلمي ؛

الجدول رقم (25): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات واقع إتخاذ القرارات الاستثمارية والمؤهل

العلمي

القرار	Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
قبول الفرض الصفري	0,276	1,292	0,388	4	1,551	بين المجموعات
			0,300	135	40,506	داخل المجموعات
				139	42,057	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة Sig تساوي 0,276 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ، التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المؤهل العلمي .

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

التي جاء في نصها (H_{022}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الوظيفة"

هذه الأخيرة التي قسمت إلى فرضيتين جزئيتين وفق التالي:

○ الفرضية الجزئية الأولى: H_{0221} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع إتخاذ القرارات

الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الوظيفة؛

○ الفرضية الجزئية الثانية: H_{0222} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات

المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى الوظيفة.

نتائج اختبار هذه الفرضيات مبينة في الجدول الموالي

الجدول رقم (26): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والوظيفة

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
واقع إتخاذ القرارات الإستثمارية	بين المجموعات	0.606	3	0.202	0.531	0.661	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	51.704	136	0.380			
	المجموع	52.310	139				
أهمية جودة المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.965	3	0.322	0.910	0.438	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	48.053	136	0.353			
	المجموع	49.018	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن :

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.661 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع إتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الوظيفة ؛

◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الثانية تساوي 0.438 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى الوظيفة .

الجدول رقم (27): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية والوظيفة

القرار	Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
قبول الفرضي	0.505	0.784	0.238	3	0.715	بين المجموعات
			0.304	136	41.343	داخل المجموعات
				139	42.057	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة Sig تساوي 0.505 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية ، التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الوظيفة .

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

التي جاء في نصها (H_{023}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الخبرة" هذه الأخيرة التي قسمت إلى فرضيتين جزئيتين وفق التالي:

- الفرضية الجزئية الأولى: H_{0231} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع إتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الخبرة؛
 - الفرضية الجزئية الثانية: H_{0232} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى الخبرة.
- نتائج اختبار هذه الفرضيات مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والخبرة

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
واقع إتخاذ القرارات الاستثمارية	بين المجموعات	2.206	4	0.551	1.486	0.210	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	50.104	135	0.371			
	المجموع	25.310	139				
أهمية جودة المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	1.617	4	0.404	1.151	0.335	قبول الفرض الصفري
	داخل المجموعات	47.401	135	0.351			
	المجموع	49.018	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن :

- ◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.210 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الخبرة ؛
- ◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الثانية تساوي 0.335 وهي أكبر من 0.05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى الخبرة .

الجدول رقم (29): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية والخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
بين المجموعات	1.705	4	0.426	1.426	0.229	قبول الفرض الصفري
داخل المجموعات	40.353	135	0.299			
المجموع	42.057	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة Sig تساوي 0.229 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفريّة ، التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الخبرة.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

التي جاء في نصها (H_{024}) بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الهيئة المستخدمة"؛
هذه الأخيرة التي قسمت إلى فرضيتين جزئيتين وفق التالي:

- الفرضية الجزئية الأولى: H_{0241} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الهيئة المستخدمة؛
 - الفرضية الجزئية الثانية: H_{0242} لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى الهيئة المستخدمة.
- نتائج اختبار هذه الفرضيات مبيّنة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفرضيات الجزئية والهيئة المستخدمة

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	القرار
واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية	بين المجموعات	0.768	2	0.384	1.021	0.363	قبول الفرضي الصفري
	داخل المجموعات	51.541	137	0.376			
	المجموع	52.310	139				
أهمية جودة المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	3.083	2	1.541	4.597	0.012	قبول الفرضي البديل
	داخل المجموعات	45.935	137	0.355			
	المجموع	49.018	139				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- ◀ قيمة Sig للفرضية الجزئية الأولى تساوي 0.363 وهي أكبر من 0,05 لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية حول واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الهيئة المستخدمة ؛
- ◀ في حين أن الفرضية الجزئية الثانية قيمة Sig تساوي 0,012 وهي أقل من 0,05 وهذا ما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية في هذه الفرضية ، لتأكيد نتائج هذه الفرضية وتبيان مصدر هذه الفروق قمنا بإجراء الاختبار البعدي Tukey الموضحة نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار Tukey للفروق في اتجاهات أفراد العينة حول أهمية جودة المعلومات

المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بحسب الهيئة المستخدمة

Sig	الخطأ المعياري	الفروق في المجموعات	الهيئات المستخدمة الأخرى	الهيئة المستخدمة محل المقارنة
0,013	0,10194	0,29310*	مؤسسة تجارية	مؤسسة صناعية
0,804	0,34016	-0,21438	مؤسسة خدمتية	
0,013	0,10194	-0,29310*	مؤسسة صناعية	مؤسسة تجارية
0,306	0,34382	-0,50748	مؤسسة خدمتية	
0,804	0,34016	0,21438	مؤسسة صناعية	مؤسسة خدمتية
0,306	0,34382	0,50748	مؤسسة تجارية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

إنطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن القول أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية ويرجح الفرق لصالح المؤسسات الصناعية مقارنة بالمؤسسات التجارية حيث أن $0,013 = \text{Sig}$ مقارنة بمستوى الدلالة المعمول به $0,05$ لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المؤسسات الصناعية لصالح المؤسسات التجارية.

للتأكد من نتيجة الفرضيات الجزئية والمدعمة بالاختبار البعدي للفرضية الجزئية الثانية قمنا بتطبيق اختبار One Way ANOVA بين متوسطات الفرضية الفرعية الرابعة والهيئة المستخدمة وتوصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (32): نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية والهيئة المستخدمة

القرار	Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
قبول الفرض البديل	0.034	3.472	1.015	2	2.029	بين المجموعات
			0.292	137	40.028	داخل المجموعات
				139	42.057	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Sig للفرضية الفرعية الرابعة تساوي 0.034 وهي أقل من 0,05 هذا ما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية في هذه الفرضية ، لتأكيد نتائج هذه الفرضية وتبيان مصدر هذه الفروق قمنا بإجراء الاختبار البعدي Tukey الموضحة نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار Tukey للفروق في إتجاهات أفراد العينة حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بحسب الهيئة المستخدمة

Sig	الخطأ المعياري	الفروق في المجموعات	الهيئات المستخدمة الأخرى	الهيئة المستخدمة محل المقارنة
0.032	0.09516	0.24178	مؤسسة تجارية	مؤسسة صناعية
0.913	0.31754	- 0.12900	مؤسسة خدماتية	
0.032	0.09516	- 0.24178	مؤسسة صناعية	مؤسسة تجارية
0.482	0.32095	- 0.37078	مؤسسة خدماتية	
0.913	0.31754	0.12900	مؤسسة صناعية	مؤسسة خدماتية
0.482	0.32095	0.37078	مؤسسة تجارية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن القول أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية ويرجح الفرق لصالح المؤسسات الصناعية مقارنة بالمؤسسات التجارية حيث أن $0,032 = \text{Sig}$ مقارنة بمستوى

الدلالة المعمول به 0,05 لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية أي أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المؤسسات الصناعية لصالح المؤسسات التجارية.

من خلال النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المكونة للفرضية الثانية توصلنا لقبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة المتمثلة في كل من المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة، فهذه المتغيرات ليس لها بالضرورة أن تكون المتحكم الأساسي في تحديد جودة القرارات الاستثمارية في حين أنه تم قبول الفرض البديل ورفض الفرض الصفرية أي أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الهيئة المستخدمة ممثلة في المؤسسات الصناعية مقارنة بالمؤسسات التجارية كون هذا النوع من المؤسسات هو الأكثر إماما بجودة هذا النوع من القرارات لما له أهمية بالغة في استمراريتها.

المطلب الثالث: أثر تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

سيتم من خلال هذا المطلب اختبار الفرضية الثالثة للدراسة (H_{03}) ، التي تنص على أنه " لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، ولقد تضمنت هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين، ونتائج اختبارهما مبينة وفق التالي:

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

التي جاء في نصها H_{031} أنه " لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر في واقع إتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ".
من خلال إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): معامل إختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الأولى

المعاملات	معامل الانحدار	المعامل المعياري	معامل التحديد	المعنوية
النموذج	B	Bêta	R-deux	Sig
الثابت	1,586	-	-	0,000
تبني أسس الإفصاح المحاسبي	0,612	0,531	0,282	0,000

◀ المتغير التابع: واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

إنطلاقا من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

◀ النموذج الخاص بهذه الفرضية دال معنويا حيث أن Sig تساوي 0.000 وهي معنوية عند $\alpha = 0,05$ ؛

◀ بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع ، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود تأثير بين المتغيرين.

◀ دالة الانحدار الخاصة بهذه الفرضية يتم صياغتها وفق النموذج التالي :

$$Y=1.586+0.612X$$

أي أنه كلما زاد اهتمام متخذي القرار بتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في اهتمامهم بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بنسبة 61,2% ؛

◀ قيمة معامل التحديد R-deux المبينة في الجدول أعلاه تشير إلى أن تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تفسر ما نسبته 28,2% من التغيرات التي تطرأ على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 71,8% فإنها تعود إلى متغيرات أخرى خارج هذا النموذج.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

التي تنص على أنه H_{032} "لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ؛

بعد إجراء الاختبار الخاص بهذه الفرضية توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الثانية

المعاملات	معامل الانحدار	المعامل المعياري	معامل التحديد	المعنوية
النموذج	B	Bêta	R-deux	Sig
الثابت	1.798	-	-	0.000
تبني أسس الإفصاح المحاسبي	0.522	0.467	0.219	0.000

◀ المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $(\alpha = 0.05)$

إنطلاقا من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

◀ النموذج الخاص بهذه الفرضية دال معنويا حيث ان Sig تساوي 0.000 وهي معنوية عند $\alpha = 0,05$ ؛

◀ بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع ، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود تأثير بين المتغيرين .

◀ دالة الانحدار الخاصة بهذه الفرضية يتم صياغتها وفق النموذج التالي

$$Y = 1.798 + 0.522X$$

أي أنه كلما زاد اهتمام متخذي القرار بتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في جودة المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بنسبة 52.2 % ؛

◀ قيمة معامل التحديد R-deux المبينة في الجدول أعلاه تشير إلى أن تبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي تفسر ما نسبته 21.9% من التغيرات التي تطرأ على المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أما النسبة المتبقية و المقدرة 78.1% فإنها تعود إلى متغيرات أخرى خارج هذا النموذج .

المطلب الرابع: أثر تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

سيتم من خلال هذا المطلب اختبار الفرضية الثالثة للدراسة (H_{04}) ، التي تنص على أنه " لا يوجد لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، ولقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين وكانت نتائج اختبارهما مبينة وفق التالي:

أولاً: إختبار الفرضية الفرعية الأولى

التي جاء في نصها H_{041} أنه " لا يوجد لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ "

من خلال إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (36): معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الأولى

المعاملات النموذج	معامل الإنحدار B	المعامل المعياري Bêta	معامل التحديد R-deux	المعنوية Sig
الثابت	2.060	-	-	0.000
تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي	0.518	0.486	0.236	0.000

◀ المتغير التابع: واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $\alpha = 0.05$

إنطلاقاً من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

◀ النموذج الخاص بهذه الفرضية دال معنوياً حيث أن Sig تساوي 0.000 وهي معنوية عند $\alpha = 0,05$ ؛

◀ بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع ، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية

الصفريّة وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود تأثير بين المتغيرين.

◀ دالة الانحدار الخاصة بهذه الفرضية يتم صياغتها وفق النموذج التالي

$$Y = 2.060 + 0.518X$$

أي أنه كلما زاد اهتمام متخذي القرار بتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد

الإفصاح عنها بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في اهتمامهم بعملية اتخاذ القرارات

الاستثمارية بنسبة 51.8 % ؛

◀ قيمة معامل التحديد R-deux المبينة في الجدول أعلاه تشير إلى أن تطبيق محددات الإفصاح

المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تفسر ما نسبته 23.6 % من التغيرات التي تطرأ

على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أما النسبة المتبقية والمقدرة

بـ 76.4 % فإنها تعود إلى متغيرات أخرى خارج هذا النموذج.

ثانيا: إختبار الفرضية الفرعية الثانية

التي جاء في نصها H_{042} "أنه لا يوجد لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ "

بعد إجراء الاختبار الخاص بهذه الفرضية توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (37): معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الثانية

المعاملات	معامل الانحدار	المعامل المعياري	معامل التحديد	المعنوية
النموذج	B	Bêta	R-deux	Sig
الثابت	1.422	-	-	0.000
تطبيق محددات الإفصاح المحاسبي	0.644	0.624	0.389	0.000

◀ المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $\alpha = 0.05$

إنطلاقا من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

◀ النموذج الخاص بهذه الفرضية دال معنويا حيث ان Sig تساوي 0.000 وهي معنوية عند $\alpha = 0,05$ ؛

◀ بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع ، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية

الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود تأثير بين المتغيرين.

◀ دالة الانحدار الخاصة بهذه الفرضية يتم صياغتها وفق النموذج التالي

$$Y = 1.422 + 0.644X$$

أي أنه كلما زاد اهتمام متخذي القرار بتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد

الإفصاح عنها بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في جودة المعلومات المحاسبية

المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بنسبة 64.4 % ؛

◀ قيمة معامل التحديد R-deux المبينة في الجدول أعلاه تشير إلى أن تطبيق محددات الإفصاح

المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها تفسر ما نسبته 38.9 % من التغيرات التي تطرأ

على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية ، أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 71,8% فإنها تعود إلى متغيرات أخرى خارج هذا النموذج.

المطلب الخامس: أثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام

المحاسبي المالي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

سيتم من خلال هذا المطلب اختبار الفرضية الخامسة للدراسة (H_{05}) ، التي تنص على أنه " لا يوجد للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، ولقد قسمت هي الأخرى إلى فرضيتين فرعيتين ونتائج اختبارهما مبينة وفق التالي:

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

التي جاء في نصها H_{051} أنه "لا يوجد للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ "

من خلال إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الأولى

المعاملات	معامل الانحدار	المعامل المعياري	معامل التحديد	المعنوية
النموذج	B	Bêta	R-deux	Sig
الثابت	2.942	-	-	0.000
الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	0.281	0.379	0.144	0.000

◀ المتغير التابع: واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $\alpha = 0.05$

إنطلاقا من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

◀ النموذج الخاص بهذه الفرضية دال معنويا حيث ان Sig تساوي 0.000 وهي معنوية عند $\alpha = 0,05$ ؛

◀ بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع ، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية

الصفريّة وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود تأثير بين المتغيرين .

◀ دالة الانحدار الخاصة بهذه الفرضية يتم صياغتها وفق النموذج التالي

$$Y = 2.942 + 0.281X$$

أي أنه كلما زاد التزام متخذي القرار بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في اهتمامهم بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بنسبة 28.1%؛

◀ قيمة معامل التحديد R-deux المبينة في الجدول أعلاه تشير إلى أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تفسر ما نسبته 28.1% من التغيرات التي تطرأ على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 71,9% فإنها تعود إلى متغيرات أخرى خارج هذا النموذج .

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

التي جاء في نصها H_{052} أنه "لا يوجد للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ "

بعد إجراء الاختبار الخاص بهذه الفرضية توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (39): معامل اختبار الانحدار الخطي البسيط لنموذج الفرضية الفرعية الثانية

المعاملات	معامل الانحدار	المعامل المعياري	معامل التحديد	المعنوية
النموذج	B	Bêta	R-deux	Sig
الثابت	2.645	-	-	0.000
الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	0.318	0.443	0.196	0.000

◀ المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.23 عند $\alpha = 0.05$

انطلاقا من النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن:

- ◀ النموذج الخاص بهذه الفرضية دال معنويا حيث ان Sig تساوي 0.000 وهي معنوية عند $\alpha = 0,05$ ؛
- ◀ بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع ، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود تأثير بين المتغيرين.
- ◀ دالة الانحدار الخاصة بهذه الفرضية يتم صياغتها وفق النموذج التالي

$$Y = 2.645 + 0.318X$$

أي أنه كلما زاد التزام متخذي القرار بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة تحدث زيادة في جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بنسبة 31.8 % ؛

◀ قيمة معامل التحديد R-deux المبينة في الجدول أعلاه تشير إلى أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تفسر ما نسبته 19.6 % من التغيرات التي تطرأ على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 80.4 % فإنها تعود إلى متغيرات أخرى خارج هذا النموذج .

خلاصة الفصل

قام الباحث من خلال هذا الفصل بإجراء الدراسة الميدانية من أجل معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية على عينة ممثلة في مجموعة من في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال توزيع استبيان الدراسة الذي تم تقسيمه إلى محورين رئيسيين، و قد تم التوصل إلى أن تبني أسس الإفصاح المحاسبي وتطبيق متطلباته والالتزام بمحدداته في إطار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية ممثلة في كل من القوائم والتقارير المالية السنوية ذات الجودة لها أثر ملموس في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

خاتمة

مما سبق عرضه في هذه الدراسة خلصنا إلى أن الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية ذات الجودة ماهو إلا وسيلة لإيصال المعلومات المحاسبية المدرجة ضمنها للجهات المختصة بمختلف تفرعاتها واحتياجاتها، وكلما كان الإفصاح المحاسبي مقنن ومبرمج وبتماشى مع أسس العمل المحاسبي كلما زاد من أهمية و جودة المعلومات المفصح عنها، هذه الاخيرة التي تساهم في تعزيز وترشيد مختلف القرارات المتخذة على مستوى المؤسسة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية التي تعد عصب القرارات الاستراتيجية بعيدة المدى في المؤسسة.

كما تم التوصل إلى أن الهدف من تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب تبني أسس وفرضيات أساسية قدمتها المعايير المحاسبية الدولية من منطلق تقنين عملية الإفصاح المحاسبي لمحتوى القوائم والتقارير المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كان بغرض خلق نوع من الشفافية بين المؤسسة وجمهورها من مستثمرين وجهات أخرى لتقليل الجهد والتكلفة في عملية تحديد و ضبط اختياراتهم وقراراتهم خاصة في جانب الاستثمار من عدمه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

بشكل عام، ومن خلال ما تم دراسته في الفصول الأربعة السابقة، يمكن اختصار بعض النتائج واختبار صحة الفرضيات كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه ضمن الفصول النظرية والفصل التطبيقي تم التوصل إلى:

- ❖ إن تنوع منظومة الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يساهم في تقديم صورة وفيّة عن واقع المؤسسات؛
- ❖ تتأثر جودة عملية الإفصاح المحاسبي حسب الأساليب المستخدمة في عرض القوائم والتقارير المالية؛
- ❖ يعتبر الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم والتقارير المالية أمر ضروري؛
- ❖ الإفصاح عن طرق القياس المحاسبي في التقارير المالية (الملاحق) يزيد من اعتمادية المعلومات المحاسبية؛
- ❖ تسهل عملية الإفصاح المحاسبي على المؤسسة التوفيق الأمثل بين احتياجاتها ومصادرها المالية لاتخاذ قرارات استثمارية تحقق أهدافها؛
- ❖ كلما تميزت المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر المستقبلية، يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية؛

- ❖ كلما كانت القوائم والتقارير المالية خالية من التحيز، كلما أدى إلى تحقيق المنفعة لفئة معتبرة من مستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يخص اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ❖ تكون القوائم المالية ملائمة لمستخدميها إذا وُفرت المعلومات المحاسبية اللازمة (كما ونوعاً) في الوقت المناسب سواء كانت في شكل قوائم مالية أو هوامش وجداول مكمّلة (الملاحق)؛
- ❖ ساهمت المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بشكل كبير في زيادة درجة شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المالية؛
- ❖ يساعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تلبية احتياجات المؤسسات ومختلف المستثمرين، من خلال اختيار البدائل المثلى؛
- ❖ إن الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية يؤكد شفافتها وتعبيرها الصادق عن واقع المؤسسات؛
- ❖ كلما زادت شفافية الإفصاح المحاسبي زادت فعاليته في اتخاذ قرار استثماري رشيد؛
- ❖ تحتاج المعلومات والبيانات الغير واضحة (في صورة خام) لتحليل عميق، من أجل الوصول الى استنتاجات واضحة، تمكّن المؤسسة والمستثمرين من اتخاذ مختلف القرارات؛
- ❖ تعتبر وظيفة الإتصال من أهم المقومات التي يقوم عليها الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- ❖ للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة في صنع قرارات الاستثمار، كما يساهم في تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات؛
- ❖ قابلية المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية للمقارنة عبر السنوات، يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة؛
- ❖ تعمل المعايير المحاسبية الدولية على إعطاء نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بما يسمح لها باتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ❖ الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، يعكس أولوية طبيعتها وواقعها الاقتصادي أكثر من جانبها القانوني؛
- ❖ اعتماد تطبيق نموذج القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المحاسبية والمالية، حيث يسمح التقييم المستند على السوق بتخفيض درجة عدم التأكد؛

❖ يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم وضعية أنشطة المؤسسات من خلال نشر معلومات مفهومة وسهلة القراءة وموحّدة من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما يسمح باتخاذ قرارات من خلال الإفصاح الشامل؛

ثانياً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

-الفرضية الأساسية الأولى: التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لتكريس مبدأ الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية في النظام المحاسبي المالي من قبل المشرع الجزائري تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة"، وبعد اختبار الفرضيات الفرعية الأربعة المكونة للفرضية الأولى، توصلنا إلى أن تكريس هذا المبدأ راجع بالدرجة الأولى إلى تطبيق القوانين المتعلقة بهذا الجانب والواردة في نصوص النظام المحاسبي المالي (SCF) والتي تعتبر ملزمة للجهات المعنية بالمسك المحاسبي، وهذا يؤكد قبول الفرضية الصفرية الأولى ونفي الفرضية البديلة.

-الفرضية الأساسية الثانية: التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة لجودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى المتغيرات المهنية لدى أفراد العينة محل الدراسة"، وبعد اختبار الفرضيات الفرعية الأربعة المكونة للفرضية الثانية توصلنا إلى أن كل من المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة، هي متغيرات ليس بالضرورة أن تكون المتحكم الأساسي في تحديد جودة القرارات الاستثمارية، في حين تعزى جودة القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى الهيئة المستخدمة ممثلة في المؤسسات الصناعية مقارنة بالمؤسسات التجارية، وهذا يؤكد قبول الفرضية الصفرية ونفي الفرضية البديلة.

-الفرضية الأساسية الثالثة: التي تنص على أنه "لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ "، وبعد اختبار الفرضيتين الفرعيتين المكونة للفرضية الثالثة توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه "لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر في واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ "، توصلنا إلى أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية لتبني أسس الإفصاح المحاسبي المالي على واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا يدل على وجود تأثير بين المتغيرين، وعليه يمكن رفض الفرضية الفرعية الصفرية وقبول الفرضية الفرعية البديلة لها.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه "لا يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ "، توصلنا إلى أنه يوجد لتبني أسس الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي أثر على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا يدل على وجود تأثير بين المتغيرين، وعليه يمكن رفض الفرضية الفرعية الصفرية وقبول الفرضية الفرعية البديلة لها.

ومن النتيجتين الفرعيتين السابقتين ترفض الفرضية الأساسية الثانية الصفرية وقبول الفرضية الفرعية البديلة لها.

- **الفرضية الأساسية الرابعة:** التي تنص على أنه "لا يوجد لتطبيق محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها أثر على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ "، وبعد اختبار الفرضيتين المكونتين للفرضية الرابعة توصلنا إلى أنه يوجد أثر لمحددات الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها.

- **الفرضية الأساسية الخامسة:** التي تنص على أنه "لا يوجد أثر للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ "، وبعد اختبار الفرضيتين الفرعيتين المكونتين للفرضية الخامسة، توصلنا إلى أنه يوجد أثر للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا يؤكد رفض الفرضية الأساسية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها.

ثالثا: الاقتراحات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن تقديم عدد من الاقتراحات المتمثلة في:

- ❖ التخفيض من قيمة الضرائب على أرباح الشركات ومنح امتيازات جبائية للمؤسسات، لتفادي الإحتيال من خلال المعلومات المحاسبية؛
- ❖ تسهيل وتوفير الحوافز الملائمة من طرف الحكومة وإزالة العقبات التي تعرقل نمو الاستثمارات وتوفير مناخها؛

- ❖ على المؤسسات والشركات الجزائرية إعداد قوائم مالية شفافة وواقعية معدة وفق معايير المحاسبة الدولية تجعلها هي وكل متعاملها من اتخاذ قرارات سليمة ورشيده، وعدم التركيز على إعداد قوائم مالية ترضي بها مصلحة الضرائب؛
 - ❖ التزام الشركات بنشر قوائمها بصفة منتظمة وصادقة تعبر عن المركز المالي الحقيقي لها، وعدم التلاعب بالأرقام للرفع من درجة الإفصاح لاتخاذ مختلف القرارات .
 - ❖ فرض عقوبات على مختلف المؤسسات التي لا تلتزم بنشر قوائم حقيقية وغير شفافة؛
 - ❖ تنظيم دورات تكوينية لأصحاب مهنة المحاسبة والأكاديميين حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
 - ❖ العمل على إرساء مبادئ و أخلاقيات الأعمال
 - ❖ إرساء مبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية،
 - ❖ العمل على مشاركة المنظمات المهنية الوطنية في التنظيمات الدولية التي لها علاقة بالمحاسبة من أجل الاستفادة من الخبرات الدولية لخدمة المصالح الوطنية؛
 - ❖ تحديث وتحسين النظام المحاسبي المالي (SCF) في سياق مستجدات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS)؛
 - ❖ العمل على ربط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالأسواق المالية الدولية؛
 - ❖ تقليص الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الضريبي .
 - ❖ تفعيل بورصة الجزائر ودفع المؤسسات إلى الإدراج فيها.
- رابعا:أفاق الدراسة

عالجت الدراسة موضوع أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتوصلنا إلى الدور الكبير الذي يلعبه الإفصاح عن القوائم المالية للرفع من جودة اتخاذ القرار الاستثماري، وفي ظل النتائج المتوصل إليها يمكن توجيه أفاق بحث في دراسات مستقبلية منها:

- ❖ دور الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين القرارات المالية؛
- ❖ مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي؛
- ❖ دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في التنبؤ بالمخاطر المالية ؛
- ❖ دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق المال في الجزائر وأثره على قرار الاستثمار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

I- الكتب:

- 1- إبراهيم جابر السيد، "الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 2- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح، "دراسة متقدمة في المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004.
- 3- أحمد بلقاوي، "النظرية المحاسبية"، دار اليازوري، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2009.
- 4- أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- 5- أحمد طرطار، عبد العالي منصر، "تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF"، الإطار النظري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 6- أحمد علي خضر، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012.
- 7- أحمد ماهر، "الإدارة - المبادئ والمهارات-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 8- أحمد ماهر، "اتخاذ القرار بين العلم و الابتكار"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 9- أحمد محمد المصري، "الإدارة الحديثة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 10- أحمد محمد نور، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 11- أمين السيد أحمد لطفى، "نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح و التقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
- 12- ثناء قباني، "المحاسبة الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 13- جلال إبراهيم العبد، "إدارة الأعمال"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، القاهرة، 2003.
- 14- جمال لعشيشي، "محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011.
- 15- جمال لعويسات، "الإدارة وعملية اتخاذ القرار"، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- 16- حسن علي مشرقي، "نظريات القرارات الإدارية - مدخل كمي في الإدارة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997.

- 17- حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 18- حسين القاضي، مأمون محمود، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 19- حنيفة بن ربيع، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS"، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر، 2010.
- 20- خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية 2007"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 21- خليل محمد العزاوي، "إدارة اتخاذ القرار الإداري"، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 22- رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2001.
- 23- ريتشارد شرويدر، وآخرون، "نظرية المحاسبة"، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.
- 24- زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز، "مدخل الإدارة العامة"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 25- زين العابدين فارس، هادي محسن دعية، "دراسات وبحوث في المحاسبة الدولية"، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد، مصر، 2000.
- 26- ساندي بوكراس، "حل المشاكل و اتخاذ القرارات الفعالة"، ترجمة تيب توب لخدمات التعريب والترجمة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
- 27- سهيلة عبد الله سعيد، "الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 28- شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الاول، الجزائر، 2008.
- 29- صالح محمد الحناوي، "دراسات جدوى المشروع الأساسية والمفاهيم"، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 30- صفوت أحمد عبد الحفيظ، "دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 31- طاهر حيدر حردان، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- 32- طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2005.
- 33- طارق عبد العال حماد، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 34- عباس علي ميرازا وآخرون، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2006.
- 35- عبد الإله نعمة جعفر، "المحاسبة المالية: مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي"، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 36- عبد الحميد عبد المطلب، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 37- عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع - تحليل جزئي-"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- 38- عبد الستار الكبيسي، "الشامل في مبادئ المحاسبة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- 39- عبد السلام أبو قحف، "أساسيات التنظيم والإدارة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- 40- عبد العزيز فهمي، "هيكل أساليب تقييم الاستثمارات"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2005.
- 41- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، "دراسة الجدوى و تقييم المشروعات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
- 42- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 43- عبد الكريم عبد العزيز مصطفى، "دراسة الجدوى و تقييم المشروعات"، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2004.
- 44- عبد الوهاب نصر علي، "القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية"، الدار الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 2007.
- 45- على حسين على، رشاد الساعد، "نظرية القرارات الإدارية - مدخل نظري و كمي-"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 46- فايز سليم حداد، "الإدارة المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، 2009.

- 47- لخضر علاوي، "معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، Bages Bleues، الجزائر، 2012.
- 48- ماجدة العطية، "سلوك المنظمة - سلوك الفرد و الجماعة"، دار الشروق للنشر و التوزيع، غزة، فلسطين، 2003.
- 49- مؤيد الفضل عبد الحسين، "نظريات اتخاذ القرار (مدخل كمي)"، دار المناهج، الأردن، 2004.
- 50- مؤيد راضي خنفر، "تحليل القوائم المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 51- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 2008.
- 52- محمد المبروك أبو زيد، "المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005.
- 53- محمد عبد الفتاح العشاوي، "دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007.
- 54- محمد فريد صحن وآخرون، "مبادئ الإدارة و التنظيم"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 55- محمد قاسم القيروني، "مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 56- محمد مطر، "إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العلمية"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2009.
- 57- مسعود صديقي، نمر محمد الخطيب، "التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2008-2009.
- 58- مسعود صديقي وآخرون، "المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014.
- 59- مصطفى عليان رحي، "العمليات الإدارية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 60- مليكة زغيب، ميلود بوشقير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011.
- 61- موسى شقيري و آخرون، "إدارة الاستثمار"، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

- 62- منور أوسريير، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية"، العدد السابع، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان 2009.
- 63- ناصر مرزوق، عزام بشكير، "مدخل إلى المحاسبة العامة وفق SCF"، Pages Bleues، الجزائر، 2011.
- 64- نصر كاسر المنصور، "نظرية القرارات الإدارية - مفاهيم وطرائق كمية"، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 65- نصر كاسر المنصور، "الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
- 66- نصيرة بوعون يحيوي، "الضرائب الوطنية والدولية"، Pages Bleues، الجزائر، 2010.
- 67- نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.
- 68- هوارى معراج و آخرون، "القرار الاستثماري - في ظل عدم التأكد والأزمة المالية-"، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2013.
- 69- وليد اسماعيل السيفو و آخرون، "الاقتصاد الإداري (مدخل كمي في استراتيجية اتخاذ القرار)"، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 70- ياسر صادق مطيع و آخرون، "نظم المعلومات المحاسبية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- 71- يوسف حسين عاشور، "مقدمة في بحوث العمليات"، مكتبة الجامعة الإسلامية، الطبعة الرابعة، غزة، فلسطين، 2002.
- 72- يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، "المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

II- الرسائل و الأطروحات:

- 1- الطيب الوافي، "دور و أهمية نظم المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري-"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012.

- 2- الغالي بن إبراهيم، "اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 3- أمال أولاد قادة، "جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2017.
- 4- أمينة محمد طيفور، "الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS (حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2017.
- 5- ثامر بن صوشة، "الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية - دراسة حالة بورصة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2017.
- 6- خولة حسين حمدان العبودي، "دور التدقيق الخارجي في عملية تحويل المشأة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة)"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2005.
- 7- سماهر هيثم عبد القادر الخليل، "دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم المالية لدى السلطة المالية - دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية"، رسالة نهاية التكوين بالمعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2006.
- 8- عبد العزيز بن محمد الحميضي، "عملية صنع القرارات وعلاقتها بالرضا الوظيفي -دراسة تطبيقية على العاملين في مجلس الشورى السعودي"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 9- عبد الكريم شناي، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة -عينة من المؤسسات-"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
- 10- فوزية العايب، "أثر محددات الإفصاح المحاسبي و المالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2016/2017.

- 11- مداني بن بلغيث، "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
 - 12- نصر الدين بن مسعود، "دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية- مع دراسة حالة شركة الإسمنت بيني صاف S.CI.BS"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
 - 13- نهاد اسحق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- III- المجالات و المقالات:**
- 1- أحمد بديار، "دراسة الجدوى الاقتصادية و تأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، المجلد 6، العدد 6، مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر، جوان 2014.
 - 2- أحسن طيار، "واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة ميدانية بقطب المحروقات في ولاية سكيكدة بالجزائر)"، المجلد 8، العدد 1، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، 2012.
 - 3- إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"، العدد الثلاثون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2012.
 - 4- الغالي بوخروبة، بلقاسم دواح، مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة شركات التأمينات، العدد السادس، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميله، جوان 2018.
 - 5- بوبكر رزيقات، محمد السعيد سعيداني، مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية، العدد الثالث، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015.
 - 6- خولة شهاب نجم، "أهمية استخدام الأساليب الكمية و الرياضية في تقييم القرارات الاستثمارية (دراسة حالة)"، المجلد السابع و العشرون، العدد الخامس، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، العراق، 2014.
 - 7- ذهبية عيشور، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية، العدد السادس، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.

- 8- زوينة بن فرج، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية الجزائرية"، العدد 15، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.
- 9- سليمان حاج عزام، "التلازم بين الاستثمار الناجح و مبادئ الشفافية و الديمقراطية"، العدد الثالث، مجلة الحقوق والحريات، أعمال الملتقى الدولي السادس عشر حول: الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، يومي 23/22 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016.
- 10- سندية مروان سلطان الحياي، ليث محمد سعيد محمد الجعفر، "دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية"، العدد الصف، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، مخبر الانظمة المالية و المصرفية، الشلف، الجزائر، 2015.
- 11- شعيب شنوف، "أهمية التوحيد المحاسبي بالنسبة للشركات الدولية"، العدد الأول، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2007.
- 12- صالح مرزوقة، فتيحة بوهرين، "المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية"، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة 2، المجلد 6، العدد 6، 2010.
- 13- صادق راشد الشمري، باسل محمد حسن العزاوي، "أثر بعض العوامل الاستراتيجية في صنع القرار واتخاذ القرارات الرشيدة (دراسة ميدانية في عينة من الوزارات العراقية)"، العدد الرابع والثلاثون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، 2013.
- 14- عاشور كتوش، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS-IFRS في الجزائر"، العدد السادس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
- 15- عبد الحميد بوخاري، "دور المعلومات الاحصائية في اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسة"، عدد 2، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
- 16- عبد القادر بكحيل، عاشور كتوش، "المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بين مزايا و صعوبات التطبيق -دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 16، جانفي 2016.

- 17- عبد القادر شيخ وآخرون، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية -دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة-، العدد الثامن، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، ديسمبر، 2018.
- 18- عبد القادر هاملي، سفيان بولعراس، "الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية و معوقات الواقع"، المجلد 3، العدد 3، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، أكتوبر 2016.
- 19- عثمان عبد اللطيف، استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية -حالة ملبنة الساحل مستغانم-، المجلد 4، العدد 8، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
- 20- علي كاظم حسين، "أثر الاختلاف في تطبيق المعايير والقواعد المحاسبية الدولية على القياس والإفصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية في مصرف البلاد ومصرف الشمال شركة مساهمة خاصة-"، العدد 38، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2014.
- 21- علال إبراهيم عرابي سجيني، قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية (دراسة علمية)، العدد الثامن، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، قطر، 1997.
- 22- علي بن قطيب، السعيد قاسمي، دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات -دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافضي الحسابات في ولاية تيارت-، عدد 16، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
- 23- فتيحة بلحاج، "الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار"، العدد 7، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.
- 24- فضيل خان، شعيب محمد توفيق، "الضمانات و الحوافز التي تبناها المشرع الجزائري لتشجيع الاستثمار الأجنبي"، العدد الثالث، مجلة الحقوق والحريات، أعمال الملتقى الدولي السادس عشر حول: الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، يومي 23/22 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016.
- 25- فطوم أمحمدي، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية -نموذج مقترح-، العدد 13، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، البليدة، 2015.

- 26- فريدة مزياي، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، العدد السادس، مجلة الإجتهد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.
- 27- كمال الدين مطصفي الدهراوي، "المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 28- محمد بوهالي، عمر لعبني، "مدى استخدام معيار درجة الضرورة في تقييم قرار الاستثمار في المؤسسة الإنتاجية: مؤسسة إنتاج الأنابيب الصناعية ALFAPIPE بغرداية"، المجلد 15، العدد 02، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار تلجي، الأغواط، الجزائر، جوان 2018.
- 29- محمد حسين أبو نصار، علي عبد القادر الذنبيات، "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، العدد 1، مجلد 32، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2005.
- 30- محمد رجاج، "التوحيد في النظرية المحاسبية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، العدد 26، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
- 31- محمد ياسين غادر، "دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير محاسبة الدولية"، الجزء الثالث، العدد 25، مجلة المحاسب القانوني، العراق، أبريل 2004.
- 32- محمود جمام، أميرة دباش، "أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل-"، العدد الرابع، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 33- مختار مسامح، "النظام المحاسبي المالي و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل"، العدد الرابع، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.
- 34- مداني بن بلغيث، "إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر"، العدد 01، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002.
- 35- مداني بن بلغيث، "التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم المبررات والأهداف-"، العدد 4، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.
- 36- مسعود صاغور، تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، المجلد 4، العدد 2، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة بليدة 02، 2013.

- 37-مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، العدد 9، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2013.
- 38-وليد سمير عبد العظيم الجبلي، نموذج مقترح لزيادة جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات مستخدميها، المجلد 11، العدد 2، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018،
- 39-ياسين لعكيكزة، محمد زرقون، دور المعرفة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية: من وجهة نظر مهني المحاسبة، المجلد 09، العدد 3، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة على لونيبي، بليدة 2، 2018.

IV- ملتقيات، مؤتمرات وطنية و دولية

- 1- الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، "الاستثمار السياحي في المناطق السياحية -دراسة حالة جيجل-"، الملتقى الدولي العلمي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بتبازة، الجزائر، يومي 26/27 نوفمبر 2014.
- 2- العربي تيقاوي، "النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و تحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.
- 3- اللطيف طيبي، معاد طلبية، "إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية"، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011.
- 4- بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.
- 5- جمعة هوام، نوال لعشوري، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010.

- 6- حسين بلعجوز، محاد عريوة، " دور معلومات محاسبة التسيير الاستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009.
- 7- زوينة بن فرج، "الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية"، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة (المؤسسات في ضوء التحولات المحاسبية الدولية)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21 و 22 نوفمبر 2007.
- 8- زينب أسعد أسعد، "دراسة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على القيام بمراجعة وتقدير مخاطر القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24 و 25 نوفمبر 2014.
- 9- عباس فرحات، "المؤثرات الشخصية على صنع القرارات في المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009.
- 10- عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، "ماهية اتخاذ القرار و الطرق الكمية المساعدة في صنعه بالمؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009.
- 11- عبد السلام مخلوفي، كمال برياوي، " دور نظم الإتصالات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009.
- 12- عمر شريف، "أهداف المؤسسة واستراتيجية نظم المعلومات في اتخاذ القرار"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009.
- 13- سالم محمد عبود، "الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، عمان، الأردن، 28-29/04/2009. أنظر الموقع:
- <https://www.kantakji.com/media/9240/35.pdf>
- 14- سعدي يحيى، أوصيف لخضر، "أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية

- للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.
- 15- سليمان بلعور، عبد القادر قطيب، "متطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي -دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين والمهنيين والعاملين في مجال المحاسبة والمالية-"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات -اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية-، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
- 16- سليمة نشنش، "دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الاستثمار المالي"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009.
- 17- شريف غياط، فيروز رجال، "الموازنات التقديرية أداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة CYCMA"، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009.
- 18- صالح مرزاق، فاطمة الزهراء طلحي، "المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التوافق والتطبيق (عرض تجارب بعض الدول والجزائر كحالة خاصة)"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق اهراس: الجزائر، 25 و 26 ماي 2010.
- 19- فاطمة الزهراء رقايقية، "مساهمة دقة القياس والإفصاح المحاسبي في جودة المعلومة المالية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية-"، المؤتمر الدولي الاول "المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 04-05 ديسمبر 2012.
- 20- محمد الهادي ضيف الله، "الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)"، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 4 و 5 ديسمبر 2012.
- 21- محمد خميسي بن رجم، "الاستثمار و علاقته بالتنمية الاقتصادية"، ملتقى وطني حول: قانون الاستثمار و التنمية المستدامة، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، يومي 27/28 نوفمبر 2012.

- 22- محمد صالح زويطة، "معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي الجديد في الجزائر الأهمية ومتطلبات التطبيق"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق اهراس، الجزائر، 25 و 26 ماي 2010.
- 23- مراد آيت محمد وآخرون، "واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد ثلاثة سنوات"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية-، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014.
- 24- نور الدين مزياني، "النظام المحاسبي الجزائري الجديد - بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية-"، المؤتمر العلمي الثالث حول إدارة منظمات الاعمال "التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، البتراء، الاردن، 2009.
- 25- وداد عزيزي، حنان بوفروم، "فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية"، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.
- 26- يحي سعيدي، لخضر أوصيف، "أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.
- V- القوانين، الأوامر، القرارات والتعليمات:
- 1- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، "المتعلق بتطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47.
- 2- القانون رقم 07-11، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، "المتضمن النظام المحاسبي المالي"، الجريدة الرسمية عدد 74.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، بتاريخ 26 ماي 2008، "المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11"، الجريدة الرسمية عدد 27.
- 4- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، "قواعد وأصول التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"، الجريدة الرسمية العدد 19، 25 مارس 2009.
- 5- التعليم رقم 02، بتاريخ 29 أكتوبر 2009، "تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010"، الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة.

-VI محاضرات، أوراق بحثية، دروس ونشريات

1- رأفت حسين مطير، "المحاسبة الدولية"، محاضرات في مقياس المحاسبة الدولية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

2- ربيع عبد الرؤوف عامر، "نماذج اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية والعوامل المثرة وكيفية التغلب على معوقاتهما"، ورقة بحثية، 2010 أنظر:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03.pdf>- نماذج-اتخاذ-القرارات-في-

المؤسسات-التعليمية-والعوامل-المؤثرة-وكيفية-التغلب-على-معوقاتها-ربيع-عبد-الرؤوف

.2017.16:57/04/28

3- المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام 1992) قائمة التدفقات النقدية. أنظر في الموقع :

<http://www.q8control.com/07-.pdf>

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- Livres en Français

- 1- André Bussery Charois, "Analyse et Evaluation des Projets d'Investissements", Paris, 1999.
- 2- Bernard Raffounier et autre, "La Comptabilité Internationale", Edition VUIBERT, Paris, 1997.
- 3- Bernard Colasse, "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit", economica, paris, France, 2000.
- 4- Bernard Colasse, "Comptabilité générale (PCG et IAS)", Edition Economica, Paris, 2001.
- 5- Eric Ducasse Et Autres, "Normes Comptables, Internationales, IAS / IFRS Avec exercices d'application corrigés", De boeck, Paris, 2005.
- 6- Jean-François des Robert et Autres, "Normes IFRS et PME", dunod, Paris, 2004,
- 7- Joëlle Le Vrouch-Meouchy et Autres, "Normes comptables internationales guide pratique", Editions The World Bank / FIDEF, Washington, 2003.
- 8- Josette et Max PEYRARD, "Dictionnaire de FINANCE", 2eme édition, librairie Vuibert, paris, 2001.
- 9- khemici Chiha, "Finance d'entreprise (approche stratégique)", Houma édition, Alger, 2009.
- 10- LASARY, "Evaluation et financement de projet", édition Dar El Othmania, Alger, 2007.
- 11- Michel Derbelet, "Economie D'entreprise", Edition Foucher, Parise, 1992.

- 12- Pascal Parneto, "**Normes IFRS- Application Aux états Financiers**", 2^{eme} édition, Dunod, Paris, 2006.
- 13- Ross M. Skinner, J.Alex Milburn, "**Normes Comptables: Analyses et Concepts**", Quebec, Canada, 2^{ème} Edition, 2003.

II- Book in English

- 1- Ahmed Belkaoui, "**Accounting Theory**", 5th Edition, Thomson Learning, London, 2004.
- 2- clare Roberts and others, "**International Financial Reporting – A Comparative Approach**", Third edition, FT Prentce Hall, Britain, 2005.
- 3- Donald Waters, "**Quantitative Methods for Business**", Fifthe Edition, Kindle Editio, FT Prentce Hall, New Jersey, 2011.
- 4- Harry I.Wolk et Autres, "**Accounting Theory : A conceptual and Institutional Approach** " , SouthWestern Publishing Co, 3rd Edition, Ohio, USA,1992.
- 5- Hennie Van Greuninig, "**International Financial Reporting Standards: A Practical Guide**", World Bank Publications, 4th edition, USA, 2006.
- 6- V.Gangadhar, Ramesh Babu, "**Investment Management**", Anmol Publications, Pvt. Ltd, india, 2006.
- 7- Timothy S. Douppnik, Hector Perera," **International Accounting**", Business and Economics, Paperback, 3ed Edition, USA, 2012.

الملاحق

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المغلقة في

N احتلاكات / أرصدة	N إجمالي	الأصول المالية
		الأصول المثبتة (غير الجارية)
2807 و 2907	207	فارق الشراء (ou goodwill)
280 (خارج 2807)	20 (خارج 207)	التشبيكات المعنوية
290 (خارج 2907)		
281 و 282 و 291 و 292	21 و 22 (خارج 229)	التشبيكات العينية
293	23	التشبيكات الجارية إنجازها
		التشبيكات المالية
	265	السندات الموضوعية موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
	26 (خارج 265 و 269)	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقه
	271 و 272 و 273	السندات الأخرى المثبتة
	274 و 275 و 276	القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
		مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
		المخزونات و المنتجات قيد الصنع
39	30 إلى 38	الحسابات الدائنة - الاستخدمات المعاملة
		الزبائن
491	41 (خارج 419)	المدينون الآخرون
495 و 496	409 مدينين [42 و 43 و 44	
	(خارج 444 إلى 448) 45 و 46	
	و 486 و 489]	
	444 و 445 و 447	الضرائب
	مدين 48	الأصول الأخرى الجارية
		الموجودات وما يماثلها
	50 (خارج 509)	توظيفات و أصول مالية جارية
59	519 وغيرها من المدينين (51	أموال الخزينة
	و 52 و 53 و 54)	
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الفصوم
السنة المالية المغلقة هي

N	الفصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
101 و 108	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
109	رأس المال غير المطلوب
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع 1
	الفصوم غير الجارية
16 و 17	القروض و الديون المالية
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الفصوم غير الجارية (2)
	الفصوم الجارية
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقه
444 و 445 و 447	الضرائب
419 و 509 دائن [42 و 43	الديون الأخرى
و 44 (خارج 444 إلى 447) 45	
و 46 و 48 [
519 و غيرها من الديون 51	خزينة الفصوم
و 52	
	مجموع الفصوم الجارية (3)
	المجموع العام للفصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

محتوى فصول حساب النتائج
حساب النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة من إلى.....

N	
70	المبيعات و المنتجات الملحقة
72	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الاستغلال
	1 - إنتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2 - استهلاك السنة المالية
	3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	4 - إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات العملياتية الأخرى
65	الأعباء العملياتية الأخرى
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
	5 - النتيجة العملياتية
76	المنتجات المالية
66	الأعباء المالية
	6 - النتيجة المالية
	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
692 و 693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
	9 - النتيجة غير العادية
	10 - صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	و منها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجمع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
		<p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تشبيطات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشبيطات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تشبيطات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشبيطات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
		<p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
		<p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية</p>
		<p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
		<p>المقاربة مع النتيجة المحسوبة</p>

36		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى					
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة			
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
			صافي نتيجة السنة المالية		
			تصحيحات من أجل :		
			- الإهلاكات و الأرصدة		
			-تغير الضرائب المؤجلة		
			-تغير المخزونات		
			- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى		
			-تغير الموردين و الديون الأخرى		
			-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب		
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)		
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
			مسحوبات عن اقتناء تشبيطات		
			تحصيلات التنازل عن تشبيطات		
			تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)		
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)		
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل		
			الحصص المدفوعة للمساهمين		
			زيادة رأس المال النقدي (المتقودات)		
			إصدار قروض		
			تسديد قروض		
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)		
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)		
			أموال الخزينة عند الافتتاح		
			أموال الخزينة عند الاقفال		
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)		
			تغير أموال الخزينة		
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.					

37		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
جدول تغير الأموال الخاصة					
ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
					الرصيد في 31 ديسمبر N - 2
					<p>تغيير الطريقة المحاسبية</p> <p>تصحيح الأخطاء الهامة</p> <p>إعادة تقييم التثبيتات</p> <p>الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج</p> <p>الحصص المدفوعة</p> <p>زيادة رأس المال</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p>
					الرصيد في 31 ديسمبر N - 1
					<p>تغيير الطريقة المحاسبية</p> <p>تصحيح الأخطاء الهامة</p> <p>إعادة تقييم التثبيتات</p> <p>الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج</p> <p>الحصص المدفوعة</p> <p>زيادة رأس المال</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p>
					الرصيد في 31 ديسمبر N

ز ز) مبلغ الالتزامات الملتمزم بها في مجال المعاشات، ومكملات التقاعد والتعويضات المماثلة غير المدرجة في الحسابات عند إقفال السنة المالية.

ذ ذ) معلومات حول مجموع المعاملات التي تمت خلال السنة المالية في أسواق منتوجات مشتقة متى كانت تمثل قيما ذات أهمية.

س س) مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة.

ش ش) حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية، ولا تؤثر في وضعية أصول أو خصوم الفترة السابقة للإقفال، ولكنها كفيلة بحكم أهميتها وتأثيرها المحتمل في الممتلكات وفي الوضعية المالية أو في نشاط الكيان بأن تؤثر في حكم المستعملين للكشوف المالية.

ص ص) مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها ولكنها تكتسي طابعا هاما :

مثلا : تدابير اتخذتها الدولة موجهة لتوفير منفعة اقتصادية خصوصية ومحددة جيدا لكيان أو لفئة من الكيانات : منح ضمانات، وضع دراسات تحت تصرفها، منح قروض بفوائد مخففة، وضع سياسة شراء ترمي إلى دعم المبيعات.

ج ج) بيان الأقساط الرابحة والسندات القابلة للتحويل أو القابلة للمبادلة وقسائم الاكتتاب، والسندات المماثلة التي أصدرتها الشركة مع بيان فئة عددها، قيمتها الاسمية وامتداد الحقوق التي تخولها.

ح ح) متوسط عدد المستخدمين الموظفين أثناء السنة المالية (مقسمين حسب كل فئة) والمقصود من متوسط عدد المستخدمين هو الذين يتقاضون أجرا من جهة، والذين يوضعون تحت تصرف الكيان أثناء السنة المالية من جهة أخرى.

خ خ) تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط، وحسب كل قطاع جغرافي.

ر ر) مبلغ الالتزامات المالية غير المسجلة في الميزانية

* المقرونة بضمانات حقيقية،

* التي تعني سندات التجارة وأشباهاها المحسومة غير المستحقة،

* الناتجة عن عمليات أو عقود النقل،

* الممنوحة بصورة اشتراطية.

نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 - يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 - يسمح عمود "ملاحظة" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 - يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات، إنشاءات".

ملاحظة 4 - يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى "عمليات بيع، عمليات انفصال، عمليات الوضع خارج الخدمة".

جدول الاهتلاكات

اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	زيادات في مخصصات السنة المالية	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will تشبيبات معنوية تشبيبات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية

ملاحظة 1 - يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 - يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك (...).

جدول خسائر القيمة في التثبيبات والأصول الأخرى غير الجارية

خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will تشبيبات معنوية تشبيبات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسيقات المعنونة	الحصص المقبوذة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

43		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
جدول المذونات					
الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مذونات خصوم مالية غير جارية. مذونات للمعاشات والواجبات الماثلة مذونات للضرائب مذونات للتزاعام المجموع					
مذونات خصوم مالية جارية. مذونات للمعاشات والواجبات الماثلة مذونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مذونات الضرائب المجموع					
كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية					
الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لاكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزيائن الضرائب المدينون الآخرون المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائشون الآخرون المجموع					



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
استمارة استبيان



السيدة (ة) المحترم (ة)

تحية طيبة وبعد...

يسرّ الباحث أن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان المعد بهدف الحصول على آرائكم وإقتراحاتكم لاستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية في إطار إتمام أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ:

" أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "

ولهذا يشرفني أن أطلب من سيادتكم التكرم بالإجابة عن جميع فقرات الاستبيان المرفقة، علما بأن النتائج التي ستخلص إليها الدراسة متوقعة على مصداقية الإجابة عن جميع أسئلة الاستبيان، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي تدلون بها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.
وفي الأخير تقبلوا منا فائق الشكر على تعاونكم معنا.

إشراف الأستاذة الدكتورة: مفيدة يحيوي

الباحث: سليم بن رحمون

الهاتف: (06.68.21.04.26)

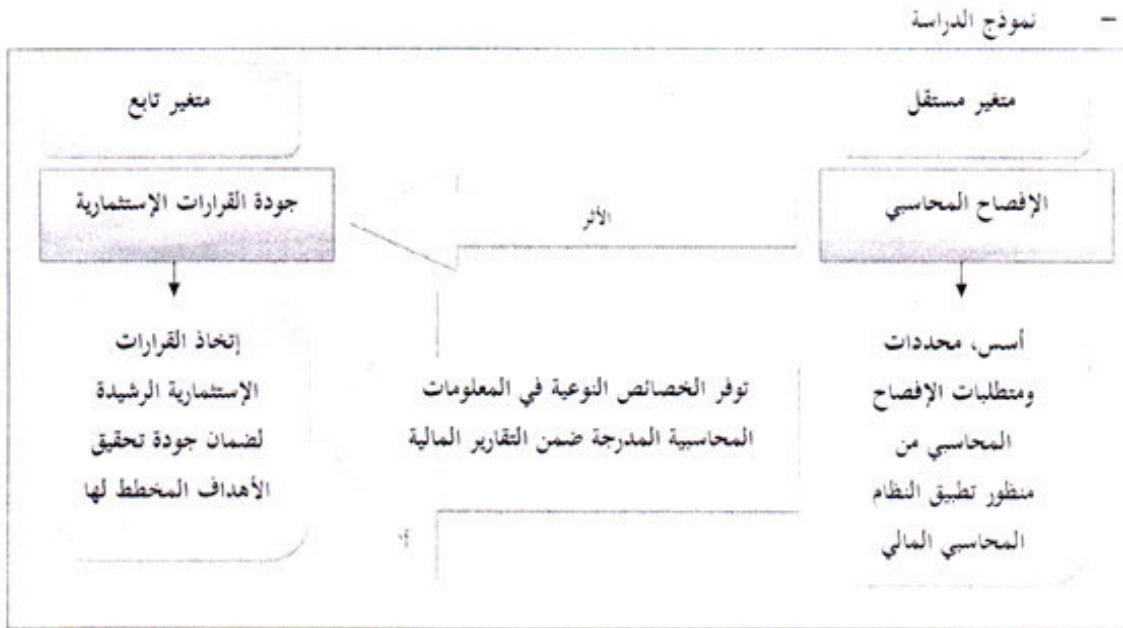
البريد الإلكتروني: (benrahmoune03@hotmail.com)

ملاحظة: يرجى الإجابة بوضع علامة (X) حسب الحالة التي تتفق مع رأيكم.

- إشكالية الدراسة:

1-التساؤل الرئيسي:

ما أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟



ملاحظة: يرجى الإجابة بوضع علامة (X) حسب الحالة التي تتفق مع رأيكم.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1. الشهادة أو المؤهل العلمي:

- | | | | | | |
|--------------------------|--------|--------------------------|---------------|--------------------------|-------------|
| <input type="checkbox"/> | ليسانس | <input type="checkbox"/> | ماجستير | <input type="checkbox"/> | دراسات عليا |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | شهادة الكفاءة | <input type="checkbox"/> | شهادة مهنية |

2. المهنة أو الوظيفة:

- | | | | | | |
|--------------------------|-----------|--------------------------|----------------|--------------------------|------------|
| <input type="checkbox"/> | مدير مالي | <input type="checkbox"/> | عضو مجلس إدارة | <input type="checkbox"/> | مدير |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | محاسب | <input type="checkbox"/> | رئيس مصلحة |

3. الخبرة:

- | | | | | | |
|--------------------------|---------------|--------------------------|----------------|--------------------------|----------------|
| <input type="checkbox"/> | من 11- 15 سنة | <input type="checkbox"/> | من 6- 10 سنوات | <input type="checkbox"/> | أقل من 5 سنوات |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | أكثر من 20 سنة | <input type="checkbox"/> | من 16- 20 سنة |

4. الكيان أو الهيئة المستخدمة:

- | | | | | | |
|--------------------------|--------------|--------------------------|--------------|--------------------------|--------------|
| <input type="checkbox"/> | مؤسسة خدمتية | <input type="checkbox"/> | مؤسسة تجارية | <input type="checkbox"/> | مؤسسة صناعية |
|--------------------------|--------------|--------------------------|--------------|--------------------------|--------------|

الجزء الثاني: محاور الدراسة

موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	البيان		
المحور الأول واقع الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي							
					1	يوجب النظام المحاسبي المالي على المؤسسات إعداد كل القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة الملاحق المرفقة والتفسيرية)	أسس الإفصاح المحاسبي من منظور تطبيق النظام المحاسبي المالي
					2	تساهم تنوع منظومة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم صورة وافية عن واقع المؤسسات .	
					3	ينص النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية وفق اعتبارات ملائمة.	
					4	يولي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للإفصاح عن القوائم المالية في الأجل المحددة قانونا.	
					5	متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي تلبى احتياجات أغلبية مستخدمي المعلومات المحاسبية.	
					6	يوجب النظام المحاسبي المالي الثبات في استخدام طرق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات	
					7	إلتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الإلتزامات الضريبية في الجزائر (الإفصاح الاجباري)	
					8	الإفصاح المحاسبي الشفاف عن التقارير المالية يتطلب درجة عالية من التفصيل	محددات الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية المراد الإفصاح عنها
					9	استهداف الجهة المستخدمة للتقارير المالية يؤثر على شفافية الإفصاح المحاسبي.	
					10	ملائمة التقارير المالية تستند على تحقيق الهدف المرجو من خلال الإفصاح عن معلومات محددة .	
					11	تحديد نوع وطبيعة المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي عنها.	
					12	تؤثر الأساليب المستخدمة في عرض التقارير المالية على جودة عملية الإفصاح المحاسبي	
					13	ينعكس توقيت عرض التقارير المالية على نوع الإفصاح المحاسبي	
					14	تغيير السياسات و الطرق المحاسبية يؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	
					15	أخذ الأحداث اللاحقة بعين الاعتبار وفق النظام المحاسبي المالي يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المنفصح عنها	

			16	تعرض التقارير المالية صورة وفيه عن الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغير يطرأ عليها	الإبلاغ بطلبات الإفصاح المحاسبي عن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي
			17	إعداد وضبط التقارير المالية في أجل أقصاه أربع (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية للإفصاح عنها بعد هذا التاريخ مباشرة ذو أهمية بالغة .	
			18	الإفصاح عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية يعد امر ضروري.	
			19	توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة أو مع مؤسسة من نفس القطاع.	
			20	تعكس المعلومات المفصّح عنها في التقارير المالية حقيقة ومدى استمرارية المؤسسة في النشاط (على أساس الفروض الأساسية للنظام المحاسبي المالي)	
			21	الإفصاح عن طرق القياس المحاسبي في التقارير المالية (الملاحق) يزيد من اعتمادية المعلومات المحاسبية	
			22	تعرض المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المفصّح عنها طبقا لطبيعتها ولواقعها الاقتصادي أكثر من حالها القانوني.	
			23	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية المفصّح عنها تحظى بالفهم والوضوح.	
المحور الثاني: جودة القرارات الإستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية					
			24	تعتبر القرارات الإستثمارية في المؤسسة من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة	واقع اتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
			25	إتخاذ القرارات الإستثمارية يحتاج إلى دراسة مفصلة (انواع مراحل وإجراءات واضحة)	
			26	القرارات الإستثمارية الرشيدة تتطلب تمتع متخذها بالخبرة و القدرة عملي القراءة الصحيحة لما يصاحب هذا القرار من مخاطر مستقبلية	
			27	تعمل المؤسسة من خلال إتخاذ القرارات الإستثمارية على التوفيق الأمثل بين احتياجاتها و مصادرها المالية لتحقيق أهدافها	
			28	الهدف الاستراتيجي من إتخاذ القرارات الإستثمارية تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تحقيق أرباح على المدى الطويل	
			29	تخضع عملية تنفيذ القرارات الاستثنائية إلى عملية المراقبة للتأكد من نجاحها وتصحيح الانحرافات التي قد تواجهها (التغذية العكسية)	
			30	تعدد القرارات الإستثمارية يشترط بالضرورة تنوع وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الأنسب	
			31	تميز المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية بالدقة يساهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة	أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار
			32	إبصال التقارير المالية في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات الإستثمارية يخدم مصالح مستخدميها	
			33	تميز المعلومات الواردة في التقارير المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر المستقبلية يساعد في ترشيد إتخاذ القرارات الإستثمارية	

				34	المعلومات الواردة في التقارير المالية تسمح بتصحيح الانحرافات التي تترتب عن عدم ملاءمة القرارات الاستثمارية المتخذة
				35	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملاءمتها لمستخدميها
				36	توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية يساهم في ترشيدها لهذا النوع من القرارات
				37	خلو التقارير المالية من التحيز يؤدي إلى تحقيق المنفعة من اتخاذ القرارات الاستثمارية حسب ظروف مستخدميها
				38	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يبرر شفافيتها وتدعيمها بالصادق عن واقع المؤسسات
				39	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى موثوقيتها لدى مستخدميها
				40	تمييز التقارير المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالثبات في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية لإعدادها
				41	قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة
				42	توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية المتخذة.

الرقم	اسم المؤسسة	مكان المؤسسة	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المسترجعة
01	مطاحن عرجون	بسكرة	02	02
02	مؤسسة التزفيت	بسكرة	04	03
03	مقاطعة التسويق نفضال	بسكرة	10	08
04	مديرية الصيانة سونطراك	بسكرة	06	03
05	مؤسسة اسمنت حجار السود	سكيكدة	07	07
06	مؤسسة الرزم المعدني سكيكدة	سكيكدة	03	03
07	مؤسسة الأجر الريم	سكيكدة	03	03
08	مؤسسة المياه المعدنية بانيان	بسكرة	02	02
09	مصنع البسكرة للاسمنت	بسكرة	06	05
10	مؤسسة نقاوس للمياه المعدنية الدروع	بسكرة	04	04
11	مؤسسة قديلة للمياه المعدنية	بسكرة	02	02
12	مؤسسة منبع الغزلان للمياه المعدنية	بسكرة	02	02
13	مؤسسة نويس لصناعة قطع الخرسانة والبلاط	بسكرة	01	01
14	وحدة تسيير المناطق الصناعية	بسكرة	05	04
15	ش ذ م م لتصدير التمور DANOR	بسكرة	02	02
16	شركة الجنوب للتمور -EPE –SUDACOSPA-	بسكرة	06	06
17	الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز عزابة	سكيكدة	10	09
18	تعاونية الحبوب والبقول الجافة	بسكرة	08	08
19	شركة الأجر الأحمر برحال	عنابة	03	03
20	المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر GICA	بسكرة	04	04
21	مؤسسة AGRODAT لتصدير التمور	بسكرة	02	02
22	مطاحن الزيبان القنطرة	بسكرة	05	05
23	مصنع النسيج دراباست	خنشلة	03	03
24	الجزائرية للمنسوجات وحدة النسيج والتجهيز TIFIP	بسكرة	05	05
25	شركة الرزم المعدني عزابة	سكيكدة	03	03

07	07	باتنة	مطاحن الأوراس وحدة آريس	26
03	03	بسكرة	مجمع طهراوي	27
06	06	خنشلة	مؤسسة الأشغال العمومية كشرود علي	28
04	04	بسكرة	مؤسسة الملح Enasel – SPA لوطاية	29
06	07	بسكرة	مجمع العموري	30
04	04	بسكرة	سونطراك محطة الضخ رقم 02 لوطاية	31
02	02	بسكرة	مطاحن الغزال	32
03	03	سكيكدة	الشركة الوطنية للورق المقوى بومعيزة	33
04	04	بسكرة	الصيدلية المركزية للمستشفيات	34
01	01	بسكرة	الوطاية للفخار	35
04	04	بسكرة	وحدة النجارة العامة	36
02	02	بسكرة	مطاحن الإخوة حوحو	37
02	02	بسكرة	مؤسسة بيسكو فروي	38
00	10	بسكرة	الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	39
00	08	بسكرة	مؤسسة توزيع الأدوية بالتجزئة	40
147	175		المجموع	

الأساتذة المحكمين للاستبيان

الجامعة الأصلية	الرتبة	اسم الأستاذ	
بسكرة	أستاذ محاضر-أ-	محمد رمزي جودي	01
بسكرة	أستاذ محاضر-أ-	عمار بن عيشي	02
ورقلة	أستاذ محاضر-أ-	خالد مقدم	03
خنشلة	أستاذ محاضر-أ-	عبد النور هبال	04
قسنطينة	أستاذ محاضر-ب-	غنية بن حركو	05
الوادي	أستاذ محاضر-ب-	سليمان عتير	06

Oneway

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
S1A	Between Groups	32,621	103	,317	1,713	,034
	Within Groups	6,658	36	,185		
	Total	39,279	139			
S1B	Between Groups	37,838	103	,367	1,612	,052
	Within Groups	8,202	36	,228		
	Total	46,040	139			
S1C	Between Groups	76,197	103	,740	5,697	,000
	Within Groups	4,675	36	,130		
	Total	80,872	139			

Oneway

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

NOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
S2A	Between Groups	44,277	100	,443	4,973	,000
	Within Groups	3,472	39	,089		
	Total	47,750	139			
S2B	Between Groups	45,132	100	,451	1,684	,034
	Within Groups	10,450	39	,268		
	Total	55,582	139			

ONEWAY S2 BY S1

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

ANOVA

S2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	38,272	100	,383	3,764	,000
Within Groups	3,965	39	,102		
Total	42,237	139			

ONEWAY S1 BY S2

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes

Output Created		21-févr.-2019 04:22:26
Comments		
Input	Data	D:\rahmoun.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	140
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.

Syntax	ONEWAY S1 BY S2		
	/MISSING ANALYSIS.		
Resources	Processor Time		00 00:00:00,015
	Elapsed Time		00 00:00:00,015

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

ANOVA

S1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	33,986	103	,330	5,133	,000
Within Groups	2,314	36	,064		
Total	36,300	139			

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	140	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	140	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,895	46

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	140	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	140	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,753
		N of Items	23 ^a
	Part 2	Value	,890
		N of Items	23 ^b
Total N of Items		46	
Correlation Between Forms			,681
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,811
	Unequal Length		,811
Guttman Split-Half Coefficient			,809

a. The items are: لشهادة_أو_الموهل, المهنة, الخبرة, الكيان_الهيئة A1, A2, A3, A4, A5, A6, A7, A8, A9, A10, A11, A12, A13, A14, A15, A16, A17, A18, A19.

b. The items are: A20, A21, A22, A23, B24, B25, B26, B27, B28, B29, B30, B31, B32, B33, B34, B35, B36, B37, B38, B39, B40, B41, B42.

Correlations

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Correlations

		S1A	S1B	S1C	S1
S1A	Pearson Correlation	1	,426**	,562**	,786**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	140	140	140	140
S1B	Pearson Correlation	,426**	1	,499**	,771**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	140	140	140	140
S1C	Pearson Correlation	,562**	,499**	1	,880**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	140	140	140	140
S1	Pearson Correlation	,786**	,771**	,880**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	140	140	140	140

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Correlations

		S2A	S2B	S2
S2A	Pearson Correlation	1	,637**	,897**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	140	140	140
S2B	Pearson Correlation	,637**	1	,912**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	140	140	140

S2	Pearson Correlation	,897**	,912**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	140	140	140

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S2B, S2A ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: S1A

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,560 ^a	,314	,304	,44348

a. Predictors: (Constant), S2B, S2A

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12,335	2	6,168	31,360	,000 ^a
	Residual	26,944	137	,197		
	Total	39,279	139			

a. Predictors: (Constant), S2B, S2A

b. Dependent Variable: S1A

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	,917	,145		6,346	,000
	S2A	,444	,083	,489	5,331	,000
	S2B	,086	,077	,103	1,120	,264

a. Dependent Variable: S1A

Regression

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S1C, S1B, S1A	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: S2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,728 ^a	,530	,519	,38218

a. Predictors: (Constant), S1C, S1B, S1A

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22,373	3	7,458	51,060	,000 ^a
	Residual	19,864	136	,146		
	Total	42,237	139			

a. Predictors: (Constant), S1C, S1B, S1A

b. Dependent Variable: S2

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	,374	,146		2,556	,012
	S1A	,207	,075	,200	2,748	,007
	S1B	,376	,066	,393	5,666	,000
	S1C	,213	,055	,295	3,892	,000

a. Dependent Variable: S2

Regression

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	S1 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: S2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,719 ^a	,518	,514	,38424

a. Predictors: (Constant), S1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21,863	1	21,863	148,078	,000 ^a
	Residual	20,375	138	,148		
	Total	42,237	139			

a. Predictors: (Constant), S1

b. Dependent Variable: S2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,426	,137		3,109	,002
	S1	,776	,064	,719	12,169	,000

a. Dependent Variable: S2

Frequencies

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation	Variance	Skewness	Std. Error of Skewness
	Valid	Missing					
A1	140	0	1,8929	,98694	,974	1,767	,205
A2	140	0	1,9143	,80005	,640	1,097	,205
A3	140	0	1,9000	,75198	,565	1,094	,205
A4	140	0	1,8786	,83509	,697	1,285	,205
A5	140	0	2,1500	,95905	,920	1,282	,205
A6	140	0	2,0500	,74259	,551	,668	,205
A7	140	0	1,9857	,93675	,877	,828	,205
A8	140	0	1,9929	,99275	,986	1,044	,205
A9	140	0	2,2143	1,01631	1,033	,851	,205
A10	140	0	2,1357	,90729	,823	,958	,205
A11	140	0	2,2071	,92524	,856	,735	,205
A12	140	0	2,0929	,95131	,905	1,033	,205
A13	140	0	2,2214	,98235	,965	,881	,205
A14	140	0	2,2000	,97597	,953	,671	,205
A15	140	0	2,0929	,91271	,833	,966	,205
A16	140	0	2,1214	1,08268	1,172	1,342	,205

A17	140	0	2,0643	,90729	,823	1,162	,205
A18	140	0	2,1357	,98339	,967	1,197	,205
A19	140	0	1,9857	,99629	,993	1,402	,205
A20	140	0	2,0714	,86201	,743	1,229	,205
A21	140	0	2,0786	,90616	,821	,962	,205
A22	140	0	2,2643	,89451	,800	,798	,205
A23	140	0	2,1214	,94044	,884	1,228	,205
B24	140	0	2,0429	1,07871	1,164	1,275	,205
B25	140	0	1,9143	,97807	,957	1,437	,205
B26	140	0	1,9286	1,01530	1,031	1,484	,205
B27	140	0	1,8714	,74759	,559	,633	,205
B28	140	0	1,9286	,85362	,729	1,124	,205
B29	140	0	1,8857	,75946	,577	,795	,205
B30	140	0	2,0429	,80351	,646	,682	,205
B31	140	0	1,9643	,92457	,855	1,346	,205
B32	140	0	1,8714	,88018	,775	1,475	,205
B33	140	0	2,0429	1,02397	1,049	1,300	,205
B34	140	0	2,3071	1,19288	1,423	1,061	,205
B35	140	0	2,1786	,98381	,968	1,059	,205
B36	140	0	2,2214	,99689	,994	1,088	,205
B37	140	0	2,0286	,96666	,934	1,154	,205
B38	140	0	2,1000	1,05462	1,112	1,142	,205
B39	140	0	2,2000	1,01216	1,024	1,150	,205
B40	140	0	2,2429	,98821	,977	,765	,205
B41	140	0	2,1214	,81768	,669	1,213	,205
B42	140	0	1,8786	,85215	,726	1,298	,205

Statistics

	Kurtosis	Std. Error of Kurtosis	Sum
A1	3,485	,407	265,00
A2	1,856	,407	268,00
A3	2,402	,407	266,00
A4	2,436	,407	263,00
A5	1,806	,407	301,00
A6	1,290	,407	287,00
A7	,399	,407	278,00
A8	,715	,407	279,00
A9	,436	,407	310,00
A10	,826	,407	299,00
A11	,542	,407	309,00
A12	,926	,407	293,00
A13	,708	,407	311,00
A14	-,072	,407	308,00
A15	1,108	,407	293,00
A16	1,467	,407	297,00
A17	1,829	,407	289,00
A18	1,476	,407	299,00
A19	2,002	,407	278,00
A20	2,458	,407	290,00
A21	,900	,407	291,00
A22	,489	,407	317,00
A23	1,756	,407	297,00
B24	1,276	,407	286,00
B25	2,149	,407	268,00

B26	2,253	,407	270,00
B27	,275	,407	262,00
B28	1,776	,407	270,00
B29	,761	,407	264,00
B30	,335	,407	286,00
B31	2,186	,407	275,00
B32	2,818	,407	262,00
B33	1,632	,407	286,00
B34	,313	,407	323,00
B35	,995	,407	305,00
B36	1,020	,407	311,00
B37	1,313	,407	284,00
B38	1,023	,407	294,00
B39	1,192	,407	308,00
B40	,126	,407	314,00
B41	2,489	,407	297,00
B42	2,625	,407	263,00

Frequency Table

A1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	50	35,7	35,7	35,7
موافق	73	52,1	52,1	87,9
محايد	7	5,0	5,0	92,9
غير موافق	2	1,4	1,4	94,3
غير موافق تماما	8	5,7	5,7	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	41	29,3	29,3	29,3
موافق	79	56,4	56,4	85,7
محايد	12	8,6	8,6	94,3
غير موافق	7	5,0	5,0	99,3
غير موافق تماما	1	,7	,7	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	39	27,9	27,9	27,9
موافق	83	59,3	59,3	87,1
محايد	12	8,6	8,6	95,7
غير موافق	5	3,6	3,6	99,3
غير موافق تماما	1	,7	,7	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	46	32,9	32,9	32,9
موافق	75	53,6	53,6	86,4
محايد	11	7,9	7,9	94,3
غير موافق	6	4,3	4,3	98,6
غير موافق تماما	2	1,4	1,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	29	20,7	20,7	20,7
موافق	81	57,9	57,9	78,6
محايد	16	11,4	11,4	90,0
غير موافق	8	5,7	5,7	95,7
غير موافق تماما	6	4,3	4,3	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	29	20,7	20,7	20,7
موافق	80	57,1	57,1	77,9
محايد	27	19,3	19,3	97,1
غير موافق	3	2,1	2,1	99,3
غير موافق تماما	1	,7	,7	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	49	35,0	35,0	35,0
موافق	55	39,3	39,3	74,3
محايد	27	19,3	19,3	93,6
غير موافق	7	5,0	5,0	98,6
غير موافق تماما	2	1,4	1,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	49	35,0	35,0	35,0
موافق	60	42,9	42,9	77,9
محايد	17	12,1	12,1	90,0
غير موافق	11	7,9	7,9	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	34	24,3	24,3	24,3
موافق	63	45,0	45,0	69,3
محايد	27	19,3	19,3	88,6
غير موافق	11	7,9	7,9	96,4
غير موافق تماما	5	3,6	3,6	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	30	21,4	21,4	21,4
موافق	78	55,7	55,7	77,1
محايد	17	12,1	12,1	89,3
غير موافق	13	9,3	9,3	98,6
غير موافق تماما	2	1,4	1,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	30	21,4	21,4	21,4
موافق	66	47,1	47,1	68,6
محايد	32	22,9	22,9	91,4
غير موافق	9	6,4	6,4	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	36	25,7	25,7	25,7
موافق	73	52,1	52,1	77,9
محايد	16	11,4	11,4	89,3
غير موافق	12	8,6	8,6	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A13

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	31	22,1	22,1	22,1
موافق	66	47,1	47,1	69,3
محايد	29	20,7	20,7	90,0
غير موافق	9	6,4	6,4	96,4
غير موافق تماما	5	3,6	3,6	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A14

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	34	24,3	24,3	24,3
موافق	63	45,0	45,0	69,3
محايد	26	18,6	18,6	87,9
غير موافق	15	10,7	10,7	98,6
غير موافق تماما	2	1,4	1,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A15

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	35	25,0	25,0	25,0
موافق	71	50,7	50,7	75,7
محايد	23	16,4	16,4	92,1
غير موافق	8	5,7	5,7	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A16

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	38	27,1	27,1	27,1
موافق	73	52,1	52,1	79,3
محايد	13	9,3	9,3	88,6
غير موافق	6	4,3	4,3	92,9
غير موافق تماما	10	7,1	7,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A17

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	35	25,0	25,0	25,0
موافق	75	53,6	53,6	78,6
محايد	20	14,3	14,3	92,9
غير موافق	6	4,3	4,3	97,1
غير موافق تماما	4	2,9	2,9	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A18

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	33	23,6	23,6	23,6
موافق	75	53,6	53,6	77,1
محايد	18	12,9	12,9	90,0
غير موافق	8	5,7	5,7	95,7
غير موافق تماما	6	4,3	4,3	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A19

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	45	32,1	32,1	32,1
موافق	71	50,7	50,7	82,9
محايد	11	7,9	7,9	90,7
غير موافق	7	5,0	5,0	95,7
غير موافق تماما	6	4,3	4,3	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A20

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	31	22,1	22,1	22,1
موافق	80	57,1	57,1	79,3
محايد	21	15,0	15,0	94,3
غير موافق	4	2,9	2,9	97,1
غير موافق تماما	4	2,9	2,9	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A21

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	35	25,0	25,0	25,0
موافق	74	52,9	52,9	77,9
محايد	18	12,9	12,9	90,7
غير موافق	11	7,9	7,9	98,6
غير موافق تماما	2	1,4	1,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A22

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	22	15,7	15,7	15,7
موافق	77	55,0	55,0	70,7
محايد	25	17,9	17,9	88,6
غير موافق	14	10,0	10,0	98,6
غير موافق تماما	2	1,4	1,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

A23

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	31	22,1	22,1	22,1
موافق	79	56,4	56,4	78,6
محايد	17	12,1	12,1	90,7
غير موافق	8	5,7	5,7	96,4
غير موافق تماما	5	3,6	3,6	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B24

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	47	33,6	33,6	33,6
موافق	63	45,0	45,0	78,6
محايد	15	10,7	10,7	89,3
غير موافق	7	5,0	5,0	94,3
غير موافق تماما	8	5,7	5,7	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B25

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	51	36,4	36,4	36,4
موافق	67	47,9	47,9	84,3
محايد	10	7,1	7,1	91,4
غير موافق	7	5,0	5,0	96,4
غير موافق تماما	5	3,6	3,6	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B26

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	52	37,1	37,1	37,1
موافق	64	45,7	45,7	82,9
محايد	13	9,3	9,3	92,1
غير موافق	4	2,9	2,9	95,0
غير موافق تماما	7	5,0	5,0	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B27

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	45	32,1	32,1	32,1
موافق	72	51,4	51,4	83,6
محايد	19	13,6	13,6	97,1
غير موافق	4	2,9	2,9	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B28

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	44	31,4	31,4	31,4
موافق	72	51,4	51,4	82,9
محايد	16	11,4	11,4	94,3
غير موافق	6	4,3	4,3	98,6
غير موافق تماما	2	1,4	1,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B29

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	43	30,7	30,7	30,7
موافق	76	54,3	54,3	85,0
محايد	15	10,7	10,7	95,7
غير موافق	6	4,3	4,3	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B30

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	33	23,6	23,6	23,6
موافق	77	55,0	55,0	78,6
محايد	21	15,0	15,0	93,6
غير موافق	9	6,4	6,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B31

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	43	30,7	30,7	30,7
موافق	74	52,9	52,9	83,6
محايد	12	8,6	8,6	92,1
غير موافق	7	5,0	5,0	97,1
غير موافق تماما	4	2,9	2,9	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B32

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	48	34,3	34,3	34,3
موافق	75	53,6	53,6	87,9
محايد	7	5,0	5,0	92,9
غير موافق	7	5,0	5,0	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B33

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	43	30,7	30,7	30,7
موافق	68	48,6	48,6	79,3
محايد	16	11,4	11,4	90,7
غير موافق	6	4,3	4,3	95,0
غير موافق تماما	7	5,0	5,0	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B34

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	33	23,6	23,6	23,6
موافق	68	48,6	48,6	72,1
محايد	16	11,4	11,4	83,6
غير موافق	9	6,4	6,4	90,0
غير موافق تماما	14	10,0	10,0	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B35

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	31	22,1	22,1	22,1
موافق	74	52,9	52,9	75,0
محايد	19	13,6	13,6	88,6
غير موافق	11	7,9	7,9	96,4
غير موافق تماما	5	3,6	3,6	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B36

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	28	20,0	20,0	20,0
موافق	76	54,3	54,3	74,3
محايد	19	13,6	13,6	87,9
غير موافق	11	7,9	7,9	95,7
غير موافق تماما	6	4,3	4,3	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B37

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	42	30,0	30,0	30,0
موافق	69	49,3	49,3	79,3
محايد	16	11,4	11,4	90,7
غير موافق	9	6,4	6,4	97,1
غير موافق تماما	4	2,9	2,9	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B38

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	42	30,0	30,0	30,0
موافق	64	45,7	45,7	75,7
محايد	19	13,6	13,6	89,3
غير موافق	8	5,7	5,7	95,0
غير موافق تماما	7	5,0	5,0	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B39

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	30	21,4	21,4	21,4
موافق	75	53,6	53,6	75,0
محايد	19	13,6	13,6	88,6
غير موافق	9	6,4	6,4	95,0
غير موافق تماما	7	5,0	5,0	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B40

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	30	21,4	21,4	21,4
موافق	68	48,6	48,6	70,0
محايد	23	16,4	16,4	86,4
غير موافق	16	11,4	11,4	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B41

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	24	17,1	17,1	17,1
موافق	87	62,1	62,1	79,3
محايد	20	14,3	14,3	93,6
غير موافق	6	4,3	4,3	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

B42

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق تماما	48	34,3	34,3	34,3
موافق	70	50,0	50,0	84,3
محايد	16	11,4	11,4	95,7
غير موافق	3	2,1	2,1	97,9
غير موافق تماما	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

Correlations

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Correlations

		S1A	S1B	S1C	S1
S1A	Pearson Correlation	1	,426**	,562**	,786**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	140	140	140	140
S1B	Pearson Correlation	,426**	1	,499**	,771**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	140	140	140	140
S1C	Pearson Correlation	,562**	,499**	1	,880**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	140	140	140	140
S1	Pearson Correlation	,786**	,771**	,880**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	140	140	140	140

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Correlations

		S2A	S2B	S2
S2A	Pearson Correlation	1	,637**	,897**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	140	140	140
S2B	Pearson Correlation	,637**	1	,912**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	140	140	140

S2	Pearson Correlation	,897**	,912**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	140	140	140

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Descriptives

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance	Skewness
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic
لشهادة_أو_المؤهل	140	1,00	5,00	405,00	2,8929	1,09739	1,204	,315
المهنة	140	1,00	4,00	412,00	2,9429	1,06461	1,133	-,502
الخبرة	140	1,00	5,00	366,00	2,6143	1,22672	1,505	,538
الكيان_المهنة	140	1,00	3,00	198,00	1,4143	,53625	,288	,775
A1	140	1,00	5,00	265,00	1,8929	,98694	,974	1,767
A2	140	1,00	5,00	268,00	1,9143	,80005	,640	1,097
A3	140	1,00	5,00	266,00	1,9000	,75198	,565	1,094
A4	140	1,00	5,00	263,00	1,8786	,83509	,697	1,285
A5	140	1,00	5,00	301,00	2,1500	,95905	,920	1,282
A6	140	1,00	5,00	287,00	2,0500	,74259	,551	,668
A7	140	1,00	5,00	278,00	1,9857	,93675	,877	,828
A8	140	1,00	5,00	279,00	1,9929	,99275	,986	1,044
A9	140	1,00	5,00	310,00	2,2143	1,01631	1,033	,851
A10	140	1,00	5,00	299,00	2,1357	,90729	,823	,958
A11	140	1,00	5,00	309,00	2,2071	,92524	,856	,735
A12	140	1,00	5,00	293,00	2,0929	,95131	,905	1,033
A13	140	1,00	5,00	311,00	2,2214	,98235	,965	,881
A14	140	1,00	5,00	308,00	2,2000	,97597	,953	,671

A15	140	1,00	5,00	293,00	2,0929	,91271	,833	,966
A16	140	1,00	5,00	297,00	2,1214	1,08268	1,172	1,342
A17	140	1,00	5,00	289,00	2,0643	,90729	,823	1,162
A18	140	1,00	43,00	338,00	2,4143	3,58852	12,877	10,564
A19	140	1,00	5,00	278,00	1,9857	,99629	,993	1,402
A20	140	1,00	5,00	290,00	2,0714	,86201	,743	1,229
A21	140	1,00	5,00	291,00	2,0786	,90616	,821	,962
A22	140	1,00	11,00	327,00	2,3357	1,15435	1,333	3,355
A23	140	1,00	5,00	297,00	2,1214	,94044	,884	1,228
B24	140	1,00	5,00	286,00	2,0429	1,07871	1,164	1,275
B25	140	1,00	5,00	268,00	1,9143	,97807	,957	1,437
B26	140	1,00	5,00	270,00	1,9286	1,01530	1,031	1,484
B27	140	1,00	4,00	262,00	1,8714	,74759	,559	,633
B28	140	1,00	5,00	270,00	1,9286	,85362	,729	1,124
B29	140	1,00	4,00	264,00	1,8857	,75946	,577	,795
B30	140	1,00	4,00	286,00	2,0429	,80351	,646	,682
B31	140	1,00	5,00	275,00	1,9643	,92457	,855	1,346
B32	140	1,00	5,00	262,00	1,8714	,88018	,775	1,475
B33	140	1,00	5,00	286,00	2,0429	1,02397	1,049	1,300
B34	140	1,00	5,00	323,00	2,3071	1,19288	1,423	1,061
B35	140	1,00	5,00	305,00	2,1786	,98381	,968	1,059
B36	140	1,00	5,00	311,00	2,2214	,99689	,994	1,088
B37	140	1,00	5,00	284,00	2,0286	,96666	,934	1,154
B38	140	1,00	5,00	294,00	2,1000	1,05462	1,112	1,142
B39	140	1,00	5,00	308,00	2,2000	1,01216	1,024	1,150
B40	140	1,00	5,00	314,00	2,2429	,98821	,977	,765
B41	140	1,00	5,00	297,00	2,1214	,81768	,669	1,213
B42	140	1,00	5,00	263,00	1,8786	,85215	,726	1,298

S1A	140	1,00	4,14	275,43	1,9673	,53159	,283	,969
S1B	140	1,00	3,63	300,25	2,1446	,57552	,331	,200
S1C	140	1,00	8,38	300,87	2,1491	,76277	,582	4,142
S2A	140	1,00	3,60	272,90	1,9493	,58611	,344	,688
S2B	140	1,00	4,00	299,89	2,1421	,63235	,400	,560
S1	140	1,08	5,19	292,18	2,0870	,51103	,261	2,119
S2	140	1,05	3,52	286,39	2,0457	,55124	,304	,696
Valid N (listwise)	140							

Descriptive Statistics

	Skewness	Kurtosis	
	Std. Error	Statistic	Std. Error
لشهادة_أو_المؤهل	,205	-,446	,407
المهنة	,205	-1,078	,407
الخبرة	,205	-,564	,407
الكيان_المهنة	,205	-,559	,407
A1	,205	3,485	,407
A2	,205	1,856	,407
A3	,205	2,402	,407
A4	,205	2,436	,407
A5	,205	1,806	,407
A6	,205	1,290	,407
A7	,205	,399	,407
A8	,205	,715	,407
A9	,205	,436	,407
A10	,205	,826	,407
A11	,205	,542	,407

A12	,205	,926	,407
A13	,205	,708	,407
A14	,205	-,072	,407
A15	,205	1,108	,407
A16	,205	1,467	,407
A17	,205	1,829	,407
A18	,205	119,858	,407
A19	,205	2,002	,407
A20	,205	2,458	,407
A21	,205	,900	,407
A22	,205	21,963	,407
A23	,205	1,756	,407
B24	,205	1,276	,407
B25	,205	2,149	,407
B26	,205	2,253	,407
B27	,205	,275	,407
B28	,205	1,776	,407
B29	,205	,761	,407
B30	,205	,335	,407
B31	,205	2,186	,407
B32	,205	2,818	,407
B33	,205	1,632	,407
B34	,205	,313	,407
B35	,205	,995	,407
B36	,205	1,020	,407
B37	,205	1,313	,407
B38	,205	1,023	,407
B39	,205	1,192	,407

B40	,205	,126	,407
B41	,205	2,489	,407
B42	,205	2,625	,407
S1A	,205	2,223	,407
S1B	,205	-,350	,407
S1C	,205	31,233	,407
S2A	,205	,435	,407
S2B	,205	-,023	,407
S1	,205	9,267	,407
S2	,205	-,047	,407
Valid N (listwise)			

Frequencies

[DataSet1] D:\rahmoun.sav

Statistics

		لشهادة_أو_المؤهل	المهنة	الخبرة	الكيان_الهيئة
N	Valid	140	140	140	140
	Missing	0	0	0	0
Sum		405,00	412,00	366,00	198,00

Frequency Table

لشهادة_أو_المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دراسات عليا	12	8,6	8,6	8,6
	ماستر	41	29,3	29,3	37,9
	ليسانس	52	37,1	37,1	75,0
	شهادة مهنية	20	14,3	14,3	89,3
	شهادة الكفاءة	15	10,7	10,7	100,0
	Total	140	100,0	100,0	

المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير	17	12,1	12,1	12,1
	عضو مجلس إدارة	32	22,9	22,9	35,0
	مدير مالي	33	23,6	23,6	58,6
	محاسب	58	41,4	41,4	100,0
	Total	140	100,0	100,0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	26	18,6	18,6	18,6
من 6-10 سنوات	48	34,3	34,3	52,9
من 11 إلى 15 سنة	36	25,7	25,7	78,6
من 16-20 سنة	14	10,0	10,0	88,6
أكثر من 20 سنة	16	11,4	11,4	100,0
Total	140	100,0	100,0	

الكيان_الهيئة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مؤسسة صناعية	85	60,7	60,7	60,7
مؤسسة تجارية	52	37,1	37,1	97,9
مؤسسة خدمائية	3	2,1	2,1	100,0
Total	140	100,0	100,0	

ملخص :

تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم المخرجات التي يتم تقديمها في نهاية السنة المالية من قبل المؤسسة ، من خلال تظافر مجموعة من العناصر والمكونات لإعطائها الشكل النهائي، هذه القوائم تعد بمثابة الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات المالية خاصة الاستثمارية منها كون المؤسسة وفي إطار زيادة عدد مستثمريها أو المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية تقوم بالإفصاح عن معلوماتها المحاسبية والمالية المتضمنة في القوائم المالية بطريقة يسهل مع المتحصل عليها فهمها واستخدامها، كما تكون لها قدرة تنبؤية بنتائج هذه المشاريع .

ارتأينا دراسة الموضوع للإجابة عن إشكالية أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن أجل ذلك اعتمد الباحث على دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، بعد جمع البيانات اللازمة بتوزيع الاستبيان على ذوي الاختصاص في العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الخاص والعام. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة واتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

الكلمات المفتاحية :

عملية اتخاذ القرار، الاستثمار، قرار الاستثمار، جودة القوائم والتقارير المالية، الإفصاح المحاسبي، جودة القرار الاستثماري .

Abstract:

The financial statements and lists are the most important outputs that are presented at the end of the financial year by the institution, through the combination of a set of elements and components to give them the final form. These lists are the main pillar in making financial decisions, especially the investment, such as the institution and within the framework of increasing the number of investors or The differentiation between investment projects discloses the accounting and financial information contained in the financial statements in such a way as to facilitate their understanding and use, and have a predictive capacity for the results of these projects.

The researcher studied the case of a sample of economic institutions using the SPSS statistical package program, after collecting the necessary data to distribute the questionnaire to specialists in many economic Private and public institutions. One of the most important findings is that there is a significant statistical correlation between accounting disclosure of financial statements and quality reports and investment decisions in Algerian economic institutions.

key words :

Decision making, investment, investment decision, quality of financial statements and reports, accounting disclosure, quality of investment decision.